



اقترايات البحث في العلوم الاجتماعية

د. السيد عبد المطلب غانم د. جابر سعيد عوض
د. على ليلتة د. محمد السيد سعيد
د. محمود عودة د. محمود الكردى
د. مصطفى كامل السيد د. هالة سعودى

تحرير: د. وردة بدران

مركز البحوث والدراسات السياسية

اقترايات البحث في العلوم الاجتماعية

جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

اقترايات البحث في العلوم الاجتماعية

د. السيد عبد المطلب غانم د. جابر سعيد عوض
د. على ليل د. محمد السيد سعيد
د. محمود عبودة د. محمود الكردى
د. مصطفى كامل السيد د. هالة بن عودى

تحرير: د. وردة بدران

مركز البحوث والدراسات السياسية

١٩٩٢

**الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء
مؤلفيه ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز**

الطبعة الأولى ١٩٩٢

حقوق الطبع محفوظة للمركز

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
ت : ٧٢٨٠٥٥ - ٧٢٨١١٦ - ٧٣٢٩٧٦ - ٧٣٢٩٣٣
تلکس 93532 CUTPP UN
فاکس : 3444429

فهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد	ز
مقدمة	
د • ودودة بلران	ط
اولا - اقتراب تحليل النظم :	
١ - اقتراب تحليل النظم في علم السياسة	
د • جابر سعيد عوض	١
٢ - استخدام اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية في مصر	
د • هالة سعودي	٢١
٣ - اقتراب التحليل النسقي واستخداماته في دراسات علم الاجتماع بمصر	
د • محمود الكردي	٦٣
تعقيب : د • نازلي معوض	٨٩
تعقيب : د • ضياء الدين زاهر	٩٣
ثانيا - الاقتراب الوظيفي :	
٤ - الاقتراب البنائي - الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية : نظرة تقويمية	
د • السيد عبد المطلب غانم	١٠٣

الموضوع	الصفحة
٥ - المدخل الوظيفي في دراسات علم الاجتماع في مصر	
د° علي ليله	١٢٧
تعقيب : د° سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل	١٦١
ثالثا - الاقتراب الماركسي :	
٦ - نظرية لينين ومنهجه في دراسة العلاقات الدولية	
د° محمد السيد سعيد	١٧١
٧ - مفهوم الطبقة في الدراسات السياسية في مصر	
د° مصطفى كامل السيد	١٨٥
٨ - أزمة الخطاب الماركسي في مصر	
د° محمود عوده	٢٠٩
تعقيب : د° عبد النعم سعيد	٢٣٥

تمهيد

ينظم مركز البحوث والدراسات السياسية ندوة سنوية فى مناهج البحث فى اطار البرنامج الذى بدأ منذ حوالى أربعة سنوات . ويتضمن هذا البرنامج بالاضافة الى الندوة السنوية تنظيم حلقات نقاشية حول موضوعات معينة فى مناهج البحث بالاضافة الى تنظيم دورات تدريبية فى هذا الموضوع . ويرجع اهتمام المركز بهذا البرنامج الى ما يواجه بعض الباحثين من صعوبات فى مراجعة النماذج والنظريات والاستفادة من اطر التحليل المتوفرة وتطريف المفاهيم ووضع الفروض وجمع البيانات اللازمة لاختبارها .

ولقد عقدت الندوة الأولى فى موضوع « البحث الامبريقى فى الدراسات السياسية » فى ديسمبر ١٩٨٩ وأصدر المركز كتاب يتضمن البحوث التى قدمت فى هذه الندوة . أما الندوة الثانية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٠ ، فكان موضوعها « اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية » ، وكان هدفها تبادل الخبرات البحثية بين الباحثين فى مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع حول هذا الموضوع . وتم فى اطارها مناقشة مجالات استخدام بعض اقترابات البحث فى هذين الفرعين من فروع العلوم الاجتماعية وامكانيات ومجالات استخداماتها المستقبلية .

ويتضمن هذا الكتاب البحوث والتعليقات التى قدمت فى هذه الندوة . وأود فى هذا الصدد ان أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية لحرصه على أن تخرج

(ج)

أعمال هذه الندوة في مؤلف واحد يكون في متناول الباحثين ، وعلى تكليفه لي بتحرير هذا الكتاب • كما أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور السيد عبد المطلب غانم على مساهمته في تنظيم برنامج مناهج البحث الذي يقوم به المركز •

• ودودة بلران

يناير ١٩٩٢

مقدمة

لقد تم اختيار موضوع اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية لتكون موضوعا للندوة السنوية الثانية لمناهج البحث على ضوء الدور المحوري الهام الذي يلعبه الاقتراب في البحث العلمى . فالاقتراب يتضمن عبء من المفاهيم التى تربطها علاقات معينة ، فهو يمثل طريقة للتفكير وتنظيم المعلومات وطرح الافتراضات . فكل اقتراب يقع فى اطاره العديد من الكتابات النظرية التى تجدد ماهية المفاهيم المستخدمة والعلاقات التى يمكن استنباطها وأساليب جمع وتحليل البيانات الأكثر ملاءمة لموضوع البحث .

ولقد وجد مركز البحوث والدراسات السياسية أن هناك احتياج كبير لدى عدد من الباحثين لتعميق فهم واستخدامات الاقترابات المختلفة فى البحث العلمى ، وذلك على ضوء مراجعة رسائل الماجستير والدكتوراه التى قدمت لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد ، والتى أوضحت أن هناك بعض المشاكل فى استخدام الاقترابات المختلفة لتوجيه البحث . ولعل أبرز المشاكل التى أوضحتها مراجعة هذه الرسائل هى :

(أ) اتجاه الباحثين لتقديم فكرة التكامل المنهاجي فى فقرة أو فقرتين لا علاقة لهم بالبحث الذى يقومون به بالفعل .

(ب) اشارة الباحث الى انه يستخدم اقتراب معين فى التحليل وهو اقتراب لا ينعكس فى الواقع على المفاهيم المستخدمة فى الرسالة أو الفروض المطروحة فيها .

فضلا عن هذا فلقد اهتم المركز بالتركيز على موضوع الاقترابات فى البحث العلمى على ضوء بعض المشاكل التى أثرت فى الندوة الأولى التى نظمها المركز فى ديسمبر ١٩٨٩ حول « البحث الامبريقي فى الدراسات

السياسية ، حيث أثر عدد من التساؤلات حول مدى ملائمة أساليب جمع البيانات الأولية وأساليب التحليل الكمي لدراسة الظواهر السياسية باستخدام اقترابات مختلفة كأطر نظرية لتحليل هذه الظواهر .

ولقد تم اختيار ثلاثة اقترابات أساسية لتكون موضوع لهذه الندوة وهي اقتراب النظم والاقتراب الوظيفي والاقتراب الماركسي . وبالرغم من وجود اقترابات أخرى لدراسة الظواهر الاجتماعية إلا أنه تم التركيز على هذه الاقترابات الثلاث نظرا لأن عدد من الباحثين في العلوم السياسية يشيرون إلى أنهم يستخدمون أحد هذه الاقترابات الثلاث في دراساتهم ومن ثم فقد وجد المركز أنه من الأهمية بمكان عقد ندوة يتم خلالها مراجعة نقدية لهذه الاقترابات وكيفية استخدامها قبل التطرق للتركيز على الاقترابات الأقل استخداما نسبيا حتى الآن في الدراسات السياسية في مصر .

ولقد وجد المركز أنه من الأهمية بمكان في إطار تناول هذه الاقترابات أن تتضمن الندوة مساهمة عدد من الباحثين في علم الاجتماع حتى يمكن تبادل الخبرات بين الباحثين في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع على نحو يدعم من الفهم المتبادل لمجالات وامكانيات استخدام هذه الاقترابات والقيود التي قد تواجه استخدامها . وتم التخطيط لهذه الندوة على أساس أن يخصص لكل اقتراب من الاقترابات الثلاث جلسة منفصلة يتم خلالها مناقشة الاقتراب من حيث المفاهيم الأساسية المستخدمة فيه والفروض التي يطرحها ، وكذلك تقييم استخدام الاقتراب في الدراسات المصرية في علم السياسة وعلم الاجتماع من حيث المشكلات البحثية التي استخدم هذا الاقتراب في دراستها والعلاقات والفروض التي استخدم فيها وعيوب استخدام كل اقتراب وفرص تطويره .

ويتضمن هذا الكتاب ثلاثة مجموعات من الأبحاث والتعليقات . المجموعة الأولى تركز على اقتراب تحليل النظم وتتضمن ثلاثة أبحاث قدمها كل من د . جابر سعيد عوض ، د . هالة سعودي ، د . محمود الكردي .

وعقب على هذه الأبحاث د. قازلى معوض أحمد و د. ضياء الدين زاهر . ويركز د. جابر سيفيد عوض على موضوع اقتراب تحليل النظم فى علم السياسة حيث يتطرق لدور دافيد ايستون فى تطوير وادخال اقتراب التحليل النظمى فى حقل العلوم السياسية . ويتناول البحث عرض للمفاهيم الأساسية لاقتراب التحليل النظمى (النظام ، البيئة ، الحدود ، المدخلات ، المخرجات ، التحويل ، التغذية الاسترجاعية) . كما يتناول البحث أيضا الفروض الأساسية التى يركز عليها الاقتراب والعلاقات الأساسية التى يطرحها والمعضلات التى يحاول هذا الاقتراب حلها والانتقادات الموجهة له .

أما د. هالة سعودى فتركز على اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية فى مصر حيث تتناول تقييم استخدام اقتراب تحليل النظم فى رسائل الماجستير والدكتوراه فى مجال تحليل النظم السياسية والعلاقات الدولية والتى نوقشت فى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد حتى سبتمبر ١٩٩٠ . وتركز الباحثة على نقطتين أساسيتين :

١ - المشكلة البحثية فى الرسائل التى استخدمت اقتراب تحليل النظم (طبيعة موضوع المشكلة البحثية ، ودرجة تحديد المشكلة البحثية أو اتساعها) .

٢ - طريقة استخدام الاقتراب ودرجة الالتزام به فى الدراسات التى ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم وحده وفى تلك التى ذكرت انها تستخدم الاقتراب فى اطار تكامل منهاجى ، وتوضح المراجعة النقدية للدكتورة هالة سعودى قلة عدد الدراسات التى استخدمت اقتراب تحليل النظم وأن تعبير الباحث عن عزمه استخدام الاقتراب فى دراسته قد لا يعنى أى شئ فقد يكون مجرد لافتة لا علاقة لها بما تحتويه الرسالة فعلا .

بحث د. محمود الكردى وعنوانه « اقتراب التخيل النسقى واستخداماته فى دراسات علم الاجتماع بمصر » . ينطرق لمفهوم

التحليل النسقي ومجالات استخدامه ودعائمه الأساسية والإعتمادات الأساسية التي يضمنها الباحث في ذهنه عند محاولته استخدام هذا الاقتراب . ويوضح د. الكردي أنه لا يكاد يميز ضمن دراسات علم الاجتماع ما يرتبط مباشرة باقتراب التحليل النسقي وفق المفهوم الذي عالجه سوى دراستين أحدهما نظرية صرفة والأخرى امبريقية . ويقدم د. الكردي عرضاً موجزاً لهاتين الدراستين ، ثم يتناول في نهاية بحثه حدود استخدام التحليل النسقي في علم الاجتماع ومشكلاته .

المجموعة الثانية من البحوث تركز على الاقتراب الوظيفي وتتضمن بحثين للدكتور السيد عبد المطلب غانم والدكتور علي ليله وتعقيب الدكتور سيف الدين عبد الفتاح . ويتناول الدكتور السيد غانم الاقتراب البنائي الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية حيث يتطرق البحث لمعايير تقويم الاقتراب ومحاولات التطبيق والاستخدام (لغة الاقتراب ولغة التطبيق والاستخدام ، العلاقة بين المتغيرات ، التعميمات ، التفسير) . كما يتطرق د. غانم لمساهمة الموند وبكفوننل وميتشل في الاقتراب الوظيفي . وأوضح د. غانم أن مراجعة رسائل الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والنفذات التي ركزت على تدريس العلوم السياسية في مصر توضح أن الغالبية العظمى من الأعمال المفحوصة تتسم بغياب فكرة المنهج أساساً . وأن أقل من ثلث الرسائل تصلح موضوعاتها للمعالجة طبقاً للاقتراب البنائي الوظيفي ، إلا أن ما عولج منها طبقاً له لا يتجاوز الربع ومعظمه طبقاً للوظيفية الانتقائية أي ذكر الوظيفة ضمن أشياء أخرى .

أما بحث د. علي ليله فكان موضوعه « المدخل الوظيفي في دراسات علم الاجتماع في مصر » . حيث تمت مراجعة رسائل الماجستير والدكتوراه التي قدمت لأقسام الاجتماع في جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة الاسكندرية . وقام د. ليله بتصنيف الدراسات التي تتعلق بالمدخل الوظيفي الى عدة نماذج ، النموذج الأول ويضم الرسائل العلمية التي

تتناول بالتحليل النظرية الوظيفية وهي دراسات نظرية بطبيعتها والنموذج الثاني ويشمل الدراسات التي التزمت التزاما كاملا بالمدخل الوظيفي من حيث اختيار قضية البحث أو إجراءات البحث الميداني أو عمليات الوصف والتحليل والتفسير . أما النموذج الثالث فتضمن الدراسات التي التزمت التزاما جزئيا بالاتجاه الوظيفي أي استخدام الباحث لأحد أو بعض المفاهيم أو الفرضيات الوظيفية في أي مرحلة من مراحل البحث . وأوضح د . علي ليله عدد من الملاحظات عن استخدام المدخل الوظيفي في الدراسات الاجتماعية في مصر منها وجود فارق بين جيلين فيما يتعلق بهذا الاستخدام حيث أوضح أن الممارسة العلمية للجيل الأول تتميز بالطابع الكلاسيكي الغير مستخدم الآن . أما الجيل الجديد فقد اعتمد على المفاهيم والقضايا والتقنيات الوظيفية الحديثة . كما أوضح د . ليله أن هناك فارق بين جيلين من الملتزمين بالمدخل الوظيفي فيما يتعلق بموضوعات أو قضايا البحث والدراسة : الجيل الأول ركز على قضايا ذات طبيعة تقليدية أو تتصل بالمجتمعات التقليدية ، قضايا وظواهر القرابة والعائلة والثار والتكوينات القبلية . بينما اتجه الجيل الثاني إلى الاستفادة من الانجازات الحديثة للمدخل الوظيفي في معالجة قضايا معاصرة وتنتمي إلى المجتمع الانتقالي الذي نعيشه كقضايا النظام السياسي ، العنف ، الصفوة ، والتطرف الديني .

المجموعة الثالثة من الأبحاث تركز على الاقتراب الماركسي وقدمها كل من د . محمد السيد سعيد ، د . مصطفى كامل السيد ، د . محمود عوده ، وعقب عليها د . عبد المنعم سعيد . وكان موضوع بحث د . محمد السيد سعيد « نظرية لينين ومنهجية في دراسة العلاقات الدولية » حيث يتناول الباحث بإيجاز نظرية المعرفة والمنهج البحثي للينين ثم يوضح الكيفية التي طبقت بها هذه النظرية والمنهجية على دراسة العلاقات الدولية . وفي إطار تناول النقطة الأولى تطرق لمرحلتين من مراحل تطور المعرفة عند لينين . الأولى هي مرحلة الشباب حيث اهتم بمناظرة المدرسة التشكيكية

التي تعود في النهاية الى كانت . أما الثانية فهي المرحلة التي تعبر عن نضج لينين الفلسفي حيث تخلى عن الثقة الكاملة في امكانية المعرفة الموضوعية وأظهر وعيا بدور الذات في خلق المعرفة . وفي اطار تناول د . محمد السيد سعيد لاستخدام نظرية لينين في دراسة العلاقات الدولية أوضح أن لينين لم يقدم نظرية عامة للعلاقات الدولية مستقلة عن نظريته عن تطور الرأسمالية . وان وضع بدايات لاطر نظرية لبحث عدد من المسائل والمشكلات المتصلة بمجال العلاقات الدولية . وتطرق د . محمد سعيد في هذا الصدد الى مناقشة الاطر المتعلقة بأربعة قضايا رئيسية : الامبريالية ، وحق الأمم في تقرير مصيرها ، نظرية الصراع والحرب ونظرية الثورة والتغيير على المستوى الدولي .

أما دراسة د . مصطفى كامل السيد فكان موضوعها « مفهوم الطبقة في الدراسات السياسية في مصر » . حيث أوضح انه على الرغم من أن التحليل الطبقي اكتسب أنصارا عديدين بين علماء الاقتصاد والاجتماع والتاريخ في مصر ، الا أن مراجعة الرسائل العلمية والمؤلفات ذات الطابع الأكاديمي في مجال العلوم السياسية توضح انه لا توجد سوى قلة محدودة من الدراسات التي تعتمد على مفهوم الطبقة باعتباره المفهوم المركزي الذي تدور من حوله . ولقد اعتمد د . مصطفى كامل على مراجعة الرسائل العلمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه بكلية الاقتصاد وعلى ما صدر من مؤلفات من جانب المتخصصين في هذا العلم للتوصل الى بعض الاستنتاجات حول استخدام مفهوم الطبقة في الدراسات السياسية في مصر . حيث أوضح أن التطبيقات التي تمت مراجعتها تتعلق كلها بالنظام السياسي في مصر . ولم تتطرق لمجتمعات أخرى سواء في العالم العربي أو العالم الثالث ، وان هذه التطبيقات دارت أساسا حول فرعين فقط من العلوم السياسية وهما : التنمية السياسية والاجتماع السياسي . ويشير الباحث الى أن معظم هذه الدراسات افتقدت القدر الكافي من الأحكام في الأخذ بهذا المنظور ، حيث افترض أصحابها عددا من العلاقات سلبوا بوضعيتها دون أن يقيروا

(س)

«لـدليل على ذلك مما يجعل من الصعب على من لا يقبل سلامة اطارهم الفكرى بدون مناقشة أن يرى معهم صدق ما وصلوا اليه من نتائج .

وأخيرا تناول د: محمود عوده موضوع « أزمة الخطاب الماركسى فى مصر » . وأوضح فى البداية أن تناوله لهذا الموضوع يصدر عن احساس عميق بالأزمة الفكرية التى يعانىها الخطاب الماركسى بشقيه الأكاديمى والسياسى الايديولوجى . وأوضح فى هذا الصدد أن مثل هذا التمييز بين شق أكاديمى وشق ايديولوجى سياسى لا يستقيم مع الماركسية ذاتها بوصفها تنطوى على وحدة لا انفصام لها بين الفكر والممارسة العملية ، الا أن هذا الانفصال قائم فعلا فى الخطاب الماركسى المصرى . وان أزمة الخطاب الماركسى فى مصر أقدم بكثير مما كشفت عنه التحولات الجارية فى العالم الاشتراكى ، وهو تاريخ يرتبط بتطور الفكر الماركسى والتيارات الماركسية فى مصر من ناحية والفئات الاجتماعية التى انجذبت اليه وطبيعة انتماءاتها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ثانية ، ونمط التطور الذى شهده المجتمع المصرى من ناحية ثالثة . وتطرق الباحث لما يطرحه الخطاب الماركسى المصرى من تفسير للبنية الاجتماعية أو التكوين الاجتماعى ، حيث تطفى بصورة فجأة وساذجة التفسيرات الاقتصادية على الرغم من التطورات التى جرت فى اطار الفكر الماركسى ذاته على الصعيد العالمى . وأوضح د: عوده أيضا أن الخطاب الماركسى المصرى فى اطار تركيزه على فكرة وجود قوانين عامة وحتمية للتطور الاجتماعى يكشف اغتراب الخطاب الماركسى المصرى ليس فقط عن حقائق التطور الاجتماعى والتاريخى عالميا ومحليا ، بل عن «التطورات الجارية على صعيد الفكر الماركسى ذاته .

إقتراب تحليل النظم في علم النفس

د. جابر سمير عوض

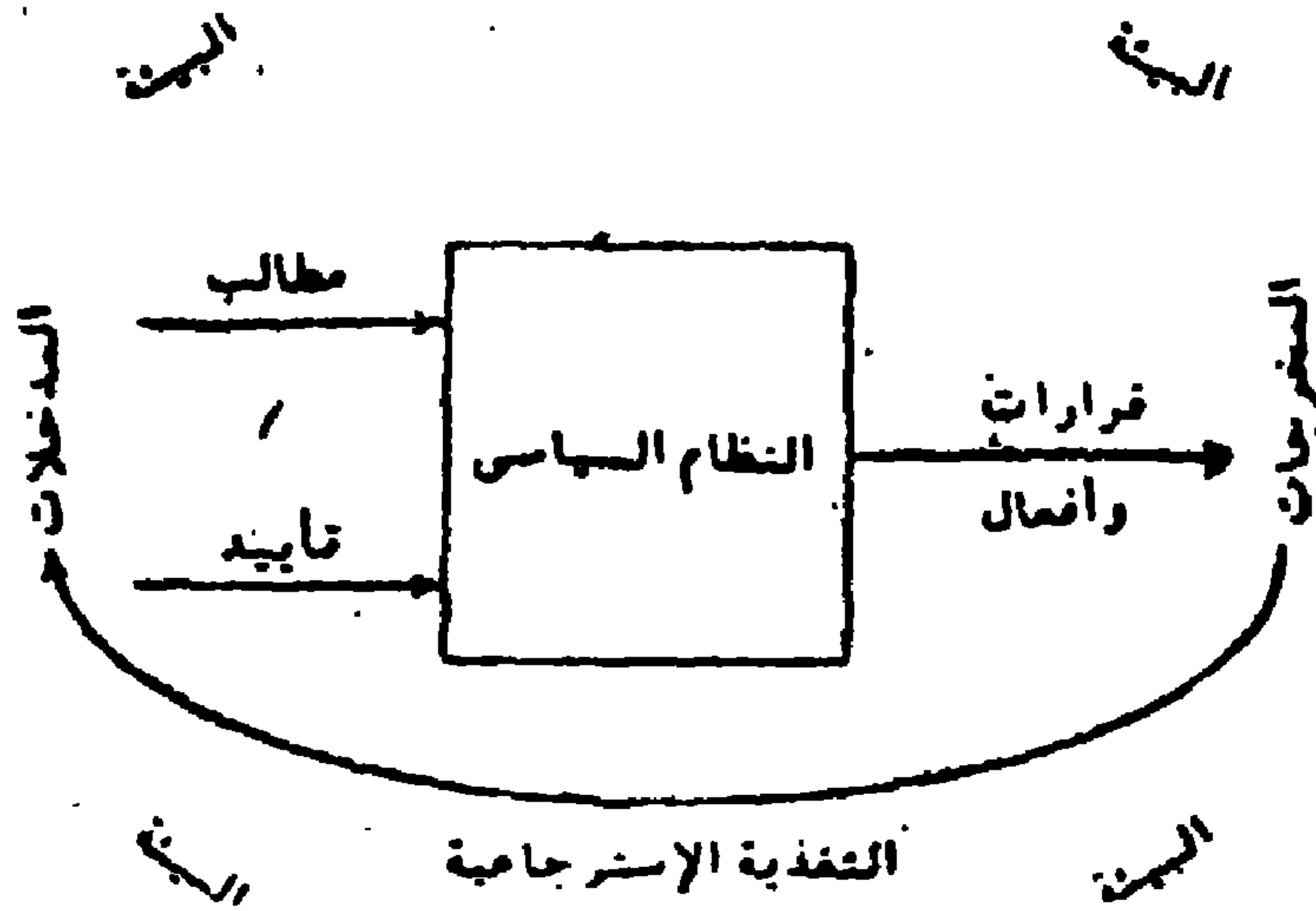
شهد حقل العلوم السياسية تطورا ملحوظا في أعقاب الحرب العالمية الثانية عجزت معه العلوم السياسية بمناهجها التقليدية عن استيعابه والاحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له ، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لتطوير مناهج البحث في هذا الفرع من أفرع العلوم الاجتماعية ، بل واستحداث اقترابات ومناهج أخرى جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر والاحاطة بها .

لقد كان اقتراب التحليل النظمي أحد أهم هذه الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور والظهور مع منتصف الخمسينيات . والحقيقة أن ادخال مفهوم تحليل النظم الى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخرا ، كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة ، بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال « بارسونز » Parsons و « هومانز » Hommans وغيرهم الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي ، ومن خلالهم تمكن عدد لا بأس به من علماء السياسة من أمثال إيستون ، الموند ، ميتشيل ، أبتر ، باي ، وكولمان من تطوير واستخدام اقتراب النظم في الدراسات السياسية . فلم يرجع علماء السياسة الى الكتابات الرئيسية في تحليل النظم الى الأسس الفكرية والمنهجية المتمثلة في النظرية العامة للنظم General Systems Theory ، والتي تعود في جذورها الى أعمال البيولوجي « فون بيرتا لانفي » Bertalanffy في العشرينات من هذا القرن ،

وكتاباتة اللاحقة عن بيولوجية التحليل العام للنظم الصادرة عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، والتي تناولت الخصائص الرئيسية للأنظمة البيولوجية وامكانية استخدامها فى الدراسات الاجتماعية ، وكذلك كتابات الفسيولوجى « كانون » ، Cannon ، بصفة خاصة مؤلفه « حكمة الجسد » الصادر عام ١٩٣٢ ، والتي كان لها أيضا دورا بارزا فى الحركة الفكرية التى استهدفت توحيدة العلوم فى إطار النظرية العامة للنظم .

ويرجع الفضل الأول فى تطوير وادخال اقتراب التحليل النظمى الى حقل العلوم السياسية الى عالم السياسة الأمريكى « ديفيد ايستون » David Easton ، ومن هنا لم يكن غريبا أن يطلق بعض دارسى العلوم السياسية على اقتراب التحليل النظمى « اقتراب ايستون » . جاء تطوير ايستون لاقتراب تحليل النظم فى علم السياسة تدريجيا وعلى مراحل . ففي عام ١٩٥٣ ، نشر اللبئات الأولى لمفهوم « النظام السياسى » فى كتابه Political System ، والتي تطورت بصورة واضحة فى مقالته العلمية المنشورة بمجلة "World Politics" عام ١٩٥٦ ، وبصورة أكثر وضوحا فى كتابه A Systems Analysis of Political Life الصادر عام ١٩٦٥ ، والذي يرى فيه ايستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة ، والنظر اليها تحليليا على أساس آلى منطقى على أنها مجموعة من التفاعلات التى تتم فى إطار النظام السياسى من ناحية ، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى . فوفقا لاقتراب النظم ، تميل المجتمعات والجماعات الى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا تعمل فى إطار بيئة أشمل . هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها ، والتي يمكن تحديدها وقياسها . هذه الكيانات لها أيضا حدود مميزة تفصلها عن بيئاتها ، فضلا عن أن كل منها يميل الى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة ، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع .

يؤكد ايستون أن فكرة النظام كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية ، ومن ثم فهي تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية . هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع . تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات ، وتقوم عملية التغذية الراجعة بالربط بين نقطتي البداية والنهاية ، أي بين المدخلات والمخرجات . ويوضح الشكل التالي نموذجاً مبسطاً لتفاعلات النظام السياسي كما قدمه ايستون .



نموذج ايستون المبسط للنظام السياسي

أقام ايستون إطاره التحليلي للنظام السياسي على مجموعة من الفروض ، التي تقوم بدورها على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجموعة من المتغيرات السياسية الهامة التي توضح الخصائص الرئيسية للنظام السياسي . وعلى ذلك يجدر بنا قبل التعرض لهذه الفروض أن نقدم لذلك جنيذة عن المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها اقتراب تحليل النظم .

المفاهيم الأساسية لاقترب التحليل النظمي :

لعلنا لا نكون مبالغين اذا قلنا أن أهم سمة شكلية يمكن ملاحظتها على اقتراب التحليل النظمي هو كثرة المفاهيم المستخدمة في التحليل . ويعمل ايستون ذلك بالاشارة الى أنه اذا كان من الصعوبة بمكان الوصول الى نظرية عامة وشاملة ، فانه يمكن الاستعاضة عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقيا من المفاهيم في اطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تمكن من القيام بالتحليل ، وتوجيه الاهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي . كل ذلك انطلاقا من أن المفاهيم تشير الى متغيرات واقع الحياة السياسية . أهم هذه المفاهيم هي : النظام ، البيئة ، الحدود ، المدخلات ، المخرجات ، التحويل ، التغذية الاسترجاعية . وفيما يلي نبذة عن كل من هذه المفاهيم .

النظام : System

يمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي . ويعرف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم ، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر على بقية العناصر . وتجدر الاشارة الى أن مفهوم النظام يتولد عنه مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعي Sub-system ، إذ أن النظام قد يعتبر نظاما في حد ذاته ، كما أنه قد يعتبر هو ذاته نظاما فرعيا في اطار نظام أعلى مستوى منه .

الا أن الأهم من ذلك هو أن التمييز بين الأنظمة ، كالتمييز بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي مثلا ، لا وجود له في الواقع العملي ، بل لا يعدو أن يكون تمييزا ذو طبيعة تحليلية . التحليل بايجاز هو عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف ادراك لهذه الأجزاء كمكونات لكل مركب مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة ، والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى .

وعلى ذلك يعرف النظام السياسى بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أى مجتمع ، والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة . ويتكون النظام السياسى من أربعة عناصر أساسية هي : المدخلات ، التحويل ، المخرجات ، التغذية العكسية .

البيئة : Environment

يشير مفهوم البيئة لدى ايستون بصفة أساسية الى كل ما هو خارج حدود النظام السياسى ، بعبارة أخرى تشكل البيئة كل ما هو خارج اطار النظام السياسى ولا يدخل فى مكوناته .

ولما كانت فكرة النظام السياسى لا تعدو أن تكون فكرة تحليلية ، فان الفصل التعسفى بين النظام السياسى والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له ، بما يعنيه ذلك من أن النظام السياسى يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات ، وهو ما سوف يتم توضيحه بعد قليل .

الحدود : Boundaries

لما كان النظام السياسى لا يوجد فى فراغ ، بل فى اطار بيئة ، كان لابد من الفصل التحليلى بين النظام السياسى وبيئته بوضع نقاط تصورية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأخرى وبدء حدود النظام السياسى . بعبارة أخرى هناك حدود للنظام السياسى يمكن تمييزها تحليليا تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها ، وان كان هذا لا يعنى إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسى وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية ... الخ التي تتم عبر الحدود .

ويضيف الموند وباول فى اطار تطويرهم لاقترباب تحليل النظم لبتلام ودراسة المجتمعات الجديدة حديثة العهد بالاستقلال الى أن الحدود بين النظام السياسى وبيئته تختلف من مجتمع الى مجتمع آخر ، وتتأثر فى ذلك بالأوضاع والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة .

Inputs : المدخلات

تشتمل مدخلات النظام السياسى وفقاً لاقتراب التحليل النظمى على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته . يلاحظ أن هناك ثمة اختلافات حول هذه المدخلات . فطبقاً لرأى إيستون (١٩٥٦ - ١٩٦٥) تشتمل مدخلات النظام السياسى على عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد . تشير الأولى الى الرغبات الاجتماعية ، خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع ، وهى فى رأيه قد تكون عامة كما قد تكون محددة . وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وتشير الثانية الى الاتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام .

وتجدر الإشارة الى أن الموند وباول فى اطار دراستهم للبلدان النامية قد ميزوا بين أربعة وظائف رئيسية للنظام السياسى على مستوى المدخلات هى :

- وظيفة التنشئة السياسية والتجنيد السياسى
Political Socialization and Recruitment ، وهى العملية التى من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل الى آخر . يتم ذلك بواسطة العديد من المؤسسات المجتمعية كالأسرة ، المدرسة ، دور العبادة ، أدوات الاعلام الجماهيرى . . . الخ . أما وظيفة التجنيد السياسى ، وهى وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية ، فمهمتها اسناد الأدوار السياسية الى الأفراد بعد اكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للاطلاع بها . تتم هذه الوظيفة عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات .

- وظيفة التعبير عن المصالح Interest Articulation ، حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالتعبير عن مصالحها ، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب ، الا أنه كثيراً ما يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال القنوات غير الشرعية وغالباً ما يتم ذلك باستخدام العنف ، الأمر الذى لا شك يؤثر على مدى استقرار النظام .

- وظيفة تجميع المصالح Interest Aggregation ، ويقصد بها بلورة المطالب والمواقف بينها وتكثيلها لتقديم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار . وبديهي أن وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب يخفف كثير من العبء على صانعي القرار ، وبالتالي يزيد من القدرة الاستجابية للنظام السياسي .

- وظيفة الاتصال السياسي ، وهي وظيفة تقوم بها أجهزة الاعلام وجماعات الضغط والمصالح ، وتلعب دورا في توفير الاتصال الفعال الذي يتيح للنظام السياسي القيام بوظائفه المختلفة بصورة أيسر .

أما وليم ميتشل W. Mitchell (١٩٦٢) في إطار تطويره لنموذج ايستون أضاف عنصرا ثالثا الى عنصري المدخلات السابق الإشارة اليها ، وهو عنصر الموارد بمختلف أشكالها ، والحقيقة أن هذا العنصر يمثل اضافة حقيقية لافتقاد نموذج ايستون له .

المخرجات : Outputs

عرفها ايستون بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الالزامية ، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع .

وبنفس الصورة وعلى غرار تقسيم المدخلات الى مجموعة من الوظائف كما سبقت الإشارة ، ميز الموند وباول بين ثلاثة وظائف رئيسية على مستوى المخرجات هي :

- وظيفة صنع القواعد Rule-making ، بما يعنيه ذلك من وضع السياسات واتخاذ القرارات ، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس .

- وظيفة تنفيذ القواعد Rule-application ، بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات ، ويتم ذلك بواسطة الجهاز الإداري والسلطة التنفيذية .

- وظيفة التقاضى حول القواعد Rule-adjudication ، بما يتطلبه من اصدار الأحكام القضائية الملزمة فى حالة التنازع حول القواعد .

التحويل : Conversion

تتمثل هذه العملية فى مجموعة الأنشطة والتفاعلات التى يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب وتأييد الى مخرجات ، أى قرارات وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسى . التحويل هو بمثابة غريلة للمدخلات . وعلى عكس مفهومى المدخلات والمخرجات اللذان يمثلان عمليات تبادلية بين النظام السياسى من جهة وبيئته المحيطة من جهة أخرى ، فان عملية التحويل لا تعدو أن تكون عملية داخلية تتم فى اطار النظام ذاته .

التغذية استرجاعية : Feedback

يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعى للمخرجات على المدخلات ، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلبا أو ايجابا ويكون لها تأثيرها فى ذات الوقت على المدخلات . بعبارة أخرى ، التغذية الاسترجاعية هى عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة الى النظام السياسى من جديد فى شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله . التغذية الاسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسى بمخرجاته ، ومخرجاته بمدخلاته ، وتعطى فى ذات الوقت الطابع الديناميكى المستمر للنظام .

وتجدر الإشارة الى أنه وفقا لنموذج ايستون لتحليل النظم ، فان التغذية الاسترجاعية تمثل عملية هامة وحيوية لبقاء النظام واستمراره . ان علم النظام بمدى الاستجابة لقراراته وسياساته يجعله قادر اما على المضى فى طريقه بانتهاج نفس السياسة أو تعديلها ، أو حتى التخلي عنها كلية ، وهو ما يسميه ايستون بالتغذية الاسترجاعية الفعالة التى تضمن الاستجابة الفعالة للنظام ، والا تعرض وجوده للخطر حال افتقادها .

بعد هذه النبذة عن أهم المفاهيم فى اطار اقتراب التحليل النظمى ،
تجدر الإشارة الى أن هناك ثمة مجموعة من المفاهيم الأخرى • فبعض هذه
المفاهيم يوضح الخطوط العريضة لأبنية وحركة النظم مثل وصف النظام
بأنه مغلق أو مفتوح • ومنها ما يدور حول المستوى الهيراركى مثل النظام
الفرعى • ومنها ما يتناول جوانب التنظيم الداخلى للنظم مثل مفاهيم
التكامل ، والاعتماد المتبادل ، والتكيف ، والتعلم ، والنمو ، والتدهور ،
والأزمة ، والانهيـار ، والحمل المتعدى • كما أن منها كذلك مفاهيم تتبلور
حول ضبط وتنظيم وبقاء النظام مثل مفهومى الاستقرار والتوازن •

الفروض الأساسية التى يركز عليها الاقتراب :

يرتكز اقتراب تحليل النظم كما قدمه ايستون على مجموعة من
الافتراضات لعل أهمها :

(١) العملية السياسية عملية آلية ديناميكية :

يفترض اقتراب التحليل النظمى أن التفاعلات السياسية بين مكونات
النظام المختلفة وبعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين معطيات البيئة
المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية • هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية
تحليل النظام السياسى وتوجهها • بعبارة أخرى ، يبرز اقتراب تحليل
النظم كما قدمه ايستون الطابع الديناميكي الحركى للنظام السياسى من
خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمتـه الفرعية والبيئة بأنظمتها
المختلفة •

(٢) النظام السياسى نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى :

نقطة البداية فى التحليل النظرى لدى ايستون تفترض أن التفاعلات
السياسية فى اطار النظام السياسى تتم استجابة للتأثيرات البيئية • النظام
السياسى بطبيعته كنظام اجتماعى قد فصل تحليليا عن الأنظمة الاجتماعية
الأخرى المشكلة للبيئة ، أن ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها
أمر هام وحيوى هو الافتراض الذى ينظر الى الحياة السياسية على أنها

تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة ، وان كان هسو الآخر يؤثر فيها بدوره . وطالما أن الحياة السياسية تفهم على أنها نظام مفتوح ، فان المطالب ، كما يرى ايستون ، تقدم لنا أحد المقناتيج الرئيسية لفهم الطرق التى من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته .

(٣) النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لابد منها لاستمراره :

ان ما يعطى قيمة للدراسة التحليلية للحياة السياسية كنظام سداوكى كما ينظر اليه اقتراب تحليل النظم هو التساؤل الذى يثور حول كيف ان الأنظمة السياسية تستمر فى عالم يتضمن عناصر متغير كما يتضمن عناصر الاستقرار . يقول ايستون أن محاولة الاجابة على هذا التساؤل كشفت ما أسماه « دورة حياة الأنظمة السياسية » ، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التى بدونها لا يستطيع أى نظام سياسى أن يستمر وأن يحافظ على بقاؤه .

(٤) البيئة تفرض على النظام ضغوطا :

على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية خطيرة ، الا أن ايستون أكد على أنه يمكن الى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة اذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المدخلات التى يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى اسهامها فى خلق التوتر والضغط التى تعبر الحدود من البيئة الى داخل السياسى بالتركيز على مدخلين رئيسيين : المطالب ، التأييد .

المطالب تفرض على النظام السياسى اذن ضغوطا ، لابد له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى . يرجع ذلك الى أن عدم اشباع المطالب والطلبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الاحساس بعدم الرضى عن النظام السياسى ، ومن ثم يقل الدعم والتأييد له .

الضغوط كمفهوم تشير الى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام .
وان كان ايستون يرى أنه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توترا
وضغوطا على النظام . فبعضها قد يلعب دورا ايجابيا فى استمرار النظام ،
بينما بعضها الآخر قد يكون محايدا فيما يتعلق باحداث التوترات
والضغوط ، الا أن الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل فى اتجاه
احداث التوترات والضغوط على النظام .

(٥) النظام السياسى نظام تكيفى :

يعتقد ايستون أن القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء
رغم الضغوط والتوترات غير العادية التى تتعرض لها من بيئاتها يحمل
على الاعتقاد فى حقيقة أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مقدرات للاستجابة
فى مواجهة هذه الضغوط والتوترات . وعليه فهو يفترض أن النظام
السياسى هو نظام تكيفى ويقوم فى الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة
سلبية للتأثيرات البيئية .

العلاقات الأساسية التى يطرحها الاقتراب :

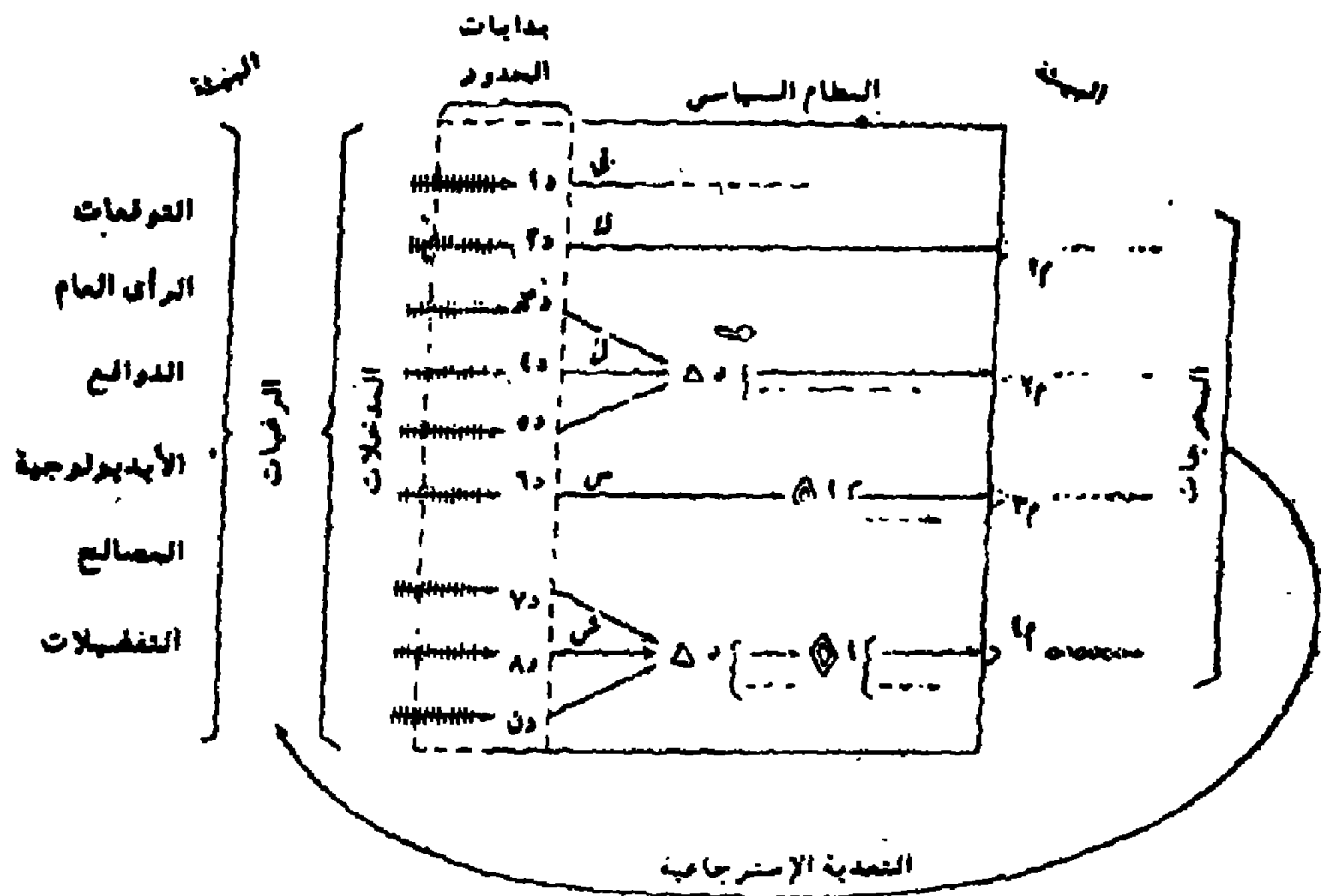
يطرح اقتراب التحليل النظمى مجموعة من العلاقات الأساسية بين
العناصر أو المتغيرات التى يتكون منها النظام السياسى من ناحية ، وبينها
وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التى تفصله عن غيره من النظم
الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى .

يذهب ايستون الى أنه ما أن يوجد النظام السياسى بحدوده وأنظمته
الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة
المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض .
فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة اجتماعية ، وبينها الأنظمة السياسية
بالطبع ، يمكن أن تكون معزولة تماما عن البيئة المحيطة . وعلى ذلك فإن
التحليل النظمى يجب أن يركز جل اهتمامه بدراسة العلاقات عبر الحدود
بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات . وعلى الرغم من أنه ليس هناك ثمة

اتفاق بين دارسى السياسة حول التسميات المتعلقة بالمفاهيم فى هذا الخصوص ، اذ كما سبق ورأينا أن ايستون على سبيل المثال يرى مدخلات النظام السياسى من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية تتمثل فقط فى المطالب والتأييد ، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للمطريفة اذى تؤثر بها العوامل البيئية فى تشكيل وإعادة تشكيل عمليات النظام السياسى ، يرى الموند وكونان مزيدا من التحديد لهذه المدخلات ، على النحو السابق للإشارة اليها ، كما يضيف ميتشيل عنصر الموارد كمنصر ثالث .

وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم المتعددة تتفاوت ، الا أنها تتشابه الى حد كبير من حيث مدلولاتها بخصوص ما يتم تبادله وانتقاله عبر الحدود بين النظام السياسى بأنظمتها الفرعية ومختلف الأنظمة البيئية الأخرى . فعندما يشير ايستون أو الموند أو ميتشيل الى المطالب أو التعبير عن المصالح أو تجميعها ، فإنهم يشيرون الى ظاهرة امبريقية تتعلق بما يلى : من يطلب ؟ ماذا ؟ من من ؟ كيف متى ، وبأى النتائج على المشاركين وعلى النظام ؟

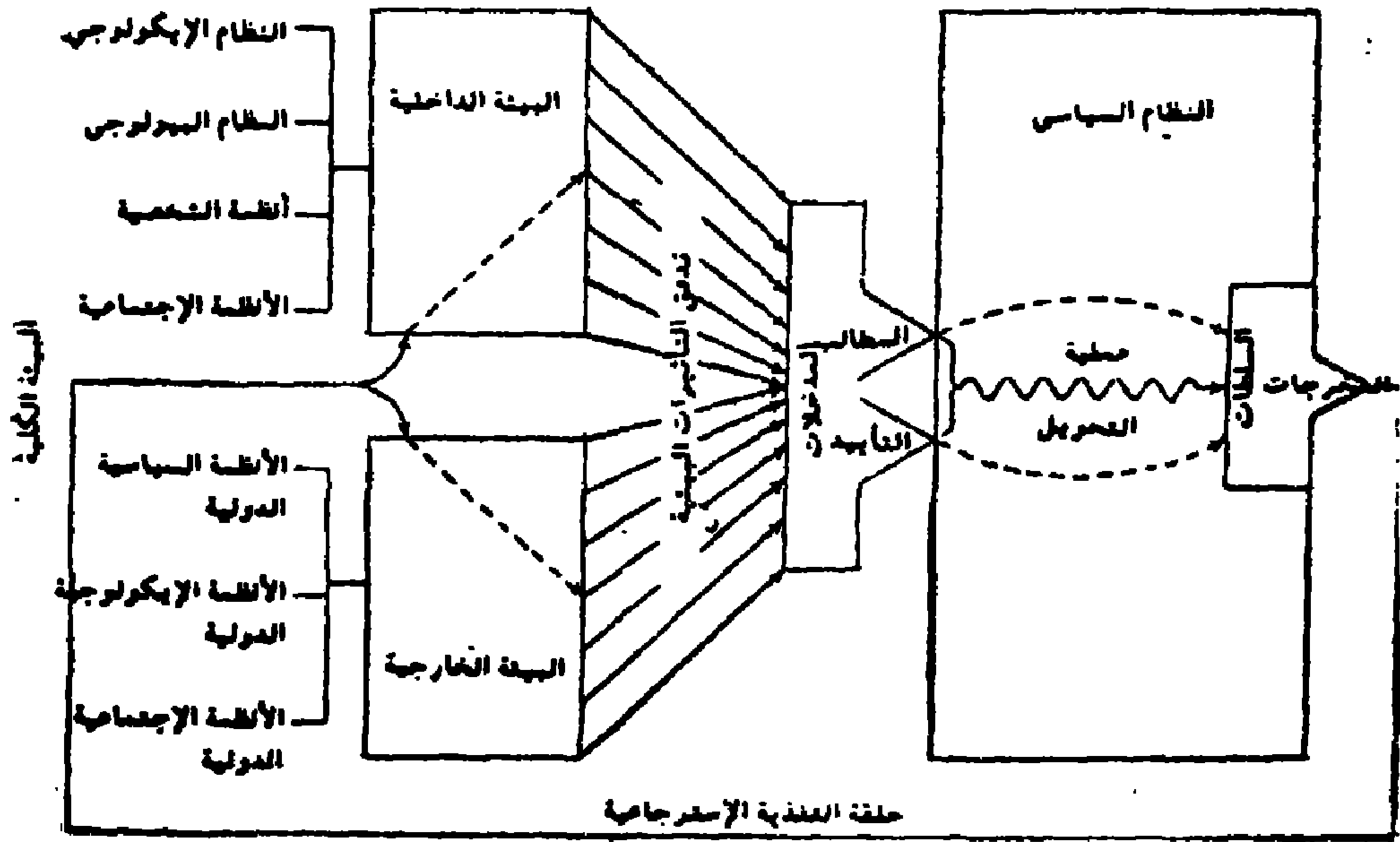
ولكى يوضح ايستون عماية تنظيم المصالح المختلفة ، اقترح بناء نموذج لمسارات هذه المطالب منذ اللحظة الأولى لدخولها الى النظام السياسى مروراً بمسارها نحو نقطة الخروج كسياسات وقرارات ملزمة . وعلى الرغم من اعتراف ايستون بأن التحليل النهائى لكل نظام سوف يكون فريداً ، كما أن مسار المطالب سوف يكون أيضاً ، الا أنه يرى مع ذلك امكانية التجريد فى اطار تعددية الواقع لنموذج نمطى لشبكة المطالب فى كل الأنظمة السياسية منذ اللحظة التى تولد فيها المطالب فى شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة ، الى اللحظة التى تجد فيها طريقها فى النهاية عند مواضع مختلفة من القرارات السياسية . أطلق ايستون على هذا النموذج « نموذج تدفق المطالب » ، والذي يمكن توضيحه فى الشكل التالى :



انماط وأشكال تدفق المطالب
(ایستون ۱۹۶۵)

أما الشكل التالى فيوضح الصورة الأشمل لعناصر النظام السياسى
فى علاقاتها مع بعضها البعض ، وتفاعلاتها مع البيئة بمكوناتها الداخلية
والخارجية .

- | | | |
|-------|-----------|-------------------------------|
| حيث . | د ١ - د ن | التعبيرات المختلفة عن المطالب |
| | ق - ش | قنوات وأنماط التدفق |
| | ر | نقاط الالتقاء والانقاص |
| | أ | التحول الى مسائل وقضايا |
| | م ١ - ع | التحول الى مخرجات |



الاستجابة الديناميكية في نموذج ايستون للنظام السياسي

المعضلات التي يحاول الاقتراب حلها :

(١) امكانية التحليل :

يختلف مفهوم ايستون عن النظام السياسي كما هو مستخدم في اقتراب تحليل النظم عن مفهوم علماء السياسة السابقين عليه في أنه يركز على الجانب التحليلي ، بينما كان هؤلاء العلماء يركزون على الجانب المؤسسي القانوني . يرتبط بذلك ما أدخله اقتراب تحليل النظم من مفاهيم جديدة الى حقل الدراسات السياسية ، والتي تمت استعارتها لا فقط من العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس ، بل أيضا من العلوم الطبيعية ، الأمر الذي لا شك كان له أكبر الأثر في إثراء العلوم السياسية .

يرتبط بذلك أيضا شمول التحليل لمختلف عناصر النظام السياسي ، بما يعنيه ذلك من كافة العمليات المتمثلة في المدخلات والمخرجات . الشمول أيضا يعني عدم اقتصار النظام السياسي على المؤسسات الحكومية الرسمية كالسلطات الثلاث ، أو على الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ، انه يتسع مع الاطار التحليلي الجديد ليشمل مختلف الجماعات

والقطاعات التي تلعب دورا مؤثرا ، أو يمكنها أن تلعب دورا مؤثرا في الحياة السياسية سواء في ذلك أكانت مع أو ضد النظام ، مشروعة أم غير مشروعة كالاضرابات والمظاهرات .

· أضف الى ذلك أن اقتراب تحليل النظم كاستراتيجية عامة أو اطار تحليلي لدراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية يحدد نقاط تركيز للدراسة ، كما يحدد كيفية معالجة الموضوع أو الاقتراب منه ، كما يقوم بتحديد وحدات التحليل المستخدمة . فضلا عن ذلك فان أهمية اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية ترجع الى أن عدد لا بأس به من الاقترابات الأخرى المستخدمة في التحليل السياسى ، كالاقترب البنى - الوظيفى والاقتراب الاتصالى تعتمد فى مفاهيمها وأساسياتها على اقتراب تحليل النظم .

(٢) امكانية القياس :

مع اقتراب تحليل النظم ، لم يعد علماء السياسة يهتمون فقط بمجرد مقارنة الأنظمة عن طريق وجود أو عدم وجود خاصية ، بل أكثر من ذلك القياس الدقيق لخصائص محددة . ويرجع ذلك بالأساس الى الطبيعة التحليلية السلوكية لعلم السياسة ، والقائمة على مجموعة كبيرة من المفاهيم التى يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التى يسهل قياسها .

(٣) امكانية المقارنة :

اقتراب تحليل النظم أفاد كثيرا فى مجال دراسات المقارنة ، لا سيما بعد تطويره على يد الموند وباول . فلما كان النظام السياسى بأبنيته المختلفة ، والتى تتفاوت فى بساطتها وتعقيداتها وفى درجة رقيها وتقدمها يمثل ظاهرة عالمية توجد فى كل المجتمعات ، حتى البسيط منها ، باعتبار أنها تمتلك شكلا أو آخر من أشكال الأبنية السياسية ، فان امكانية المقارنة بين النظم السياسية تصبح ممكنة على أساس مجموعة من الأبعاد . من هذ

الأبعاد : مدى تعقد وتمايز هذه الأبنية ، مدى التخصص الوظيفي لهذه الأبنية ، مدى قدرة هذه الأبنية على القيام بالوظائف الموكولة اليها ... الخ .

بعبارة أخرى ، كان من نتيجة اكتشاف وظائف مشابهة أو نمطية فى كل نظام سياسى ، تاريخى أو معاصر ، أضحي من الممكن الدراسة المقارنة للطريقة أو الطرق التى من خلالها يقوم النظام بأداء هذه الوظائف فى ظل ظروف مختلفة لكل نظام . وهو الأمر الذى أضحي معه علم السياسة فى وضع يمكن من الوصول الى تعميمات تتعدى خبرة أى نظام سياسى واحد ، أو أنظمة تنتمى لثقافة أو حضارة واحدة ، بما يعنيه ذلك من امكانية تقدم الدراسات المقارنة .

الانتقادات الموجهة الى اقتراب تحليل النظم :

بعد العرض السابق للجوانب الايجابية التى أضافها اقتراب التحليل النظمى الى حقل الدراسات السياسية ، تجدر الإشارة فى ختام هذا البحث الى أهم الانتقادات التى تعرض لها الاقتراب . لعل أول الانتقادات التى وجهت الى اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية كما قدمه إيستون هو المحافظة والتحيز للوضع القائم . فالاقتراب يعطى اهتمام مبالغ فيه للاستقرار كقيمة عليا تسيطر على سلوك النظام . حتى وان كان الاستقرار المقصود لا يفترض الجمود ، بل يفترض التغير المنظم الذى يطرأ على البيئة أو النظام أو كليهما استجابة للمطالب ، الا أنه لا يتضمن التغير الثورى بما يعنيه ذلك من تحول جذرى شامل للنظام السياسى ، وهو الأمر الذى لا موضع له فى اقتراب النظم .

الاقتراب يجعل من استمرار النظام والأمر الواقع فى حد ذاته كهدف ، ويعطى جل اهتمامه وتركيزه بالبحث عن مقومات استمرار النظام وتدعيمه وليس عن عوامل تغييره وتطويره . بعبارة أخرى يكشف عن عناصر الاستمرارية والاستقرار فى النظام ، دون أن يستطيع تفسير كيف

ولماذا يتطور النظام من وضع الى آخر بصورة دقيقة . ومن هنا يوجه البعض انتقادا الى الاقتراب باعتبار أن أغلب الدراسات التي اتبعت انتهت الى نتائج محافظة او مؤيدة للأمر الواقع .

هناك أيضا انتقاد آخر يوجه الى اقتراب تحليل النظم كما صاغه ايستون ، يتمثل فى تناول السريع والمبهم للعملية التحويلية . هذم العملية التى تتمثل فى مجموعة الأنشطة والتفاعلات الداخلية التى يقوم بها النظام والتى بمقتضاء تتحول مدخلات النظام الى مخرجات . اكتفى ايستون بالإشارة الى أن هذه العملية التحويلية تحدث داخل النظام دون أن يذكر لنا بوضوح الأبنية التى تقوم بها وكيفية القيام بها . ومع ذلك يمكن القول أن وظائف النظام على مستوى المخرجات كما صاغها الموند وباول تتدارك ذلك بعض الشيء .

وحتى بعد التعديلات التى أدخلت على نموذج ايستون لتحليل النظم ، فإن الاقتراب لا يزال توجه اليه الانتقادات لا سيما فيما يتعلق بصعوبة التحويل الاجرائى لكثير من المفاهيم الجديدة التى جاء بها الاقتراب ، لتصبح قابلة للقياس ، ومن ثم اختبار العروض واجراء الدراسات . ولعل الصعوبات التطبيقية التى اعترضت محاولات استخدام الاقتراب ، لا سيما فى مجال دراسات العلاقات الدولية والنظام الدولى ، اصدق دليل على ذلك .

مصادر البحث

- (١) جابريل الموند ، بينغهام باول ، السياسة المقارنة ، ترجمة أحمد عناني (القاهرة : مكتبة الوعي السائر ، نسخة معدلة ، ١٩٦٦) .
- (٢) د . علي الدين هلال ، مدخل في النظم السياسية المقارنة ، مجموعة المحاضرات التي أقيمت على طلببة السنة الثانية بقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .
- (٣) د . فاروق يوسف أحمد ، قواعد المنهج العلمي : المناهج والاقترابات والأدوات المنهجية (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٥) .
- (٤) د . كمال المنوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧) .
- (٥) د . محمد محمود ربيع ، مناهج البحث في السياسة (بغداد : مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٨) .
- (6) Churchman, C. West, *The Systems Approach* (New York : Dell Publishing Co., Inc., 1968).
- (7) Cortes, Fernando, Adam Przeworski & John Sprague, *Systems Analysis for Social Scientists* (New York : John Wiley & Sons, 1974).
- (8) Easton, David, *The Political System* (New York : Alfred A. Knopf, 1953).
- (9), "An Approach to the Analysis of Political Systems", *World Politics*, Vol. 9, April 1957.
- (10), *A Systems Analysis of Political Life* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1965).
- (11), *A Framework for Political Analysis* (New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1965).
- (12), *Varieties of Political Theory* (N.J. : Prentice-Hall, Inc., 1966).

- (13) *International Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol. 15, (System Analysis).
- (14) Holt, Robert & John Richardson, "Competing Paradigms in Comparative Politics", in Robert Holt & John Turner (eds.), *The Methodology of Comparative Research* (New York : The Free Press, 1970).
- (15) Mitchell, W. C., *The American Polity* (New York : The Free Press, 1962).
- (16) Parsons, Talcot, *Social System* (New York : The Free Press, 1951).
- (17) Radcliffe-Brown, A. R., *A Natural Science of Society* (Illinois : The Free Press, 1957).
- (18) Young, R., *Approaches to the Study of Politics* (Evanston : Northwestern University Press, 1958).

استخدام اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية في مصر د. هالة سعوري

يهدف هذا البحث الى تقديم دراسة تحليلية ونقدية للدراسات باللغة العربية التي استخدمت اقتراب تحليل النظم Systems Analysis Approach ومن ثم سوف نبدأ بعرض مختصر لهذا الاقتراب من حيث تطوره ، المفاهيم والعلاقات الأساسية التي يطرحها فضلا عن التطبيقات المختلفة له ، ثم ننتقل بعد ذلك الى تحليل الدراسات السياسية التي استخدمته في مصر .

القسم الأول

اقتراب تحليل النظم : فكرة عامة

اقتراب تحليل النظم ، تطوره ومفاهيمه الأساسية

لا ينفصل اقتراب تحليل النظم عن « النظرية العامة للنظم » ، والتي تعد مصدرا لكل صور التحليل النظامي . وقد تطورت النظرية العامة للنظم كاتجاه في فلسفة العلم المعاصرة يهدف الى ربط مجالات البحث العديدة من خلال منهجية موحدة في التحليل . وقد كانت هناك مصادر ثلاث لتقدم هذه النظرية هي اسهام علماء البايولوجي بالمدخل العضوي لدراسة النظم الحية في جوانبها الهيكلية والسلوكية والتطورية ، ثم اسهام علماء الرياضيات بتقديم مفهوم تماثل النظم الطبيعية التي تتبع قانونا رياضيا

واحدًا، وأخيرا استخدام نظرية النظم في مواجهة مشاكل التطبيق التكنولوجي الذى أدى الى بروز مفهوم « النظم التكنولوجية » (١) . وقد طبقت هذه النظرية ، والتي يعتبر Ludwing von Bertalanffy صاحب الفضل فى تطويرها (منذ حوالى ثلاثين عاما) ، أولا فى علم الأحياء والفيزياء الحديثة وفى الدراسات الايكولوجية ، ثم بدأت تجذب الانتباه كاقتراب ممكن فى العلوم السلوكية والاجتماعية . وتقوم هذه النظرية على مبدأ أساسى هو « النظام المفتوح » الذى ينظر الى ظواهر الكون الحية على انها نظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التى توجد فيها . ويعتد هذا المبدأ خروجاً راديكالياً عن نماذج التفكير فى علم الفيزياء الكلاسيكى بصفة عامة التى كانت تقوم على فكرة « النظام المغلق الذى يفترض امكانية فصله عن البيئة المحيطة به ويرفض دخول أى عناصر جديدة فيه أو خروج أى عنصر منه ومن ثم يتم دراسته عن طريق عزل وتحليل خصائص العناصر المكونة له (٢) .

وفى نطاق علم السياسة يعد ديفيد ايستون هو الاسم الذى يقترن بمحاولة تطبيق النظرية العامة للنظم على النظام السياسى ، وذلك وفقاً لأربع مقولات أساسية هي (٣) :

١ - ان وحدة التحليل هى مفهوم النظام ، والنظام مجموعة من العناصر والوحدات المترابطة والمتفاعلة ، وبهذا المعنى له تطبيقات عديدة سياسية وغير سياسية ، فالحياة السياسية الداخلية تعتبر نظاماً ، كما أن التفاعلات السياسية على المستوى الدولى تعد نظاماً للسلوك . وما دام التفاعل يحدث على أصعدة عديدة ، فليس عجباً أن تتعدد النظم السياسية داخل نفس الدولة . فهناك النظام السياسى على المستوى القومى ، والنظام السياسى على المستوى دون القومى (المحلى) فكلاهما يضم العديد من النظم الفرعية ، بل ان نفس النظام الفرعى قد يضم نظاماً فرعياً آخرى كذلك فان النظام السياسى الدولى يتفرع الى عدد من النظم الاقليمية ، ويمكن أن يحدث

التفاعل أفقيا بين الوحدات الموجودة على نفس المستوى ورأسيا بين الوحدات الموجودة على أكثر من مستوى .

٢ - النظام السياسى باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية ، لا يوجد فى فراغ أنه يعيش فى بيئة أو محيط مادي وغير مادي يتفاعل معه أخذا وعطاء ، أى يؤثر فيه ويتأثر به على أن التفاعل لا يتعارض مع مقولة ان للنظام حدودا أى نقاطا تصورية تعين من أين يبدأ وأين ينتهى .

٣ - ان التفاعل سواء فيما بين الوحدات المكونة للنظام ، أو بين النظام ومحيطه يصل الى درجة الاعتماد المتبادل ، بمعنى أن أفعال وحدة ما تؤثر على باقى الوحدات ، وان التغير فى البيئة يؤثر على النظام وان أفعال النظام تؤثر فى البيئة .

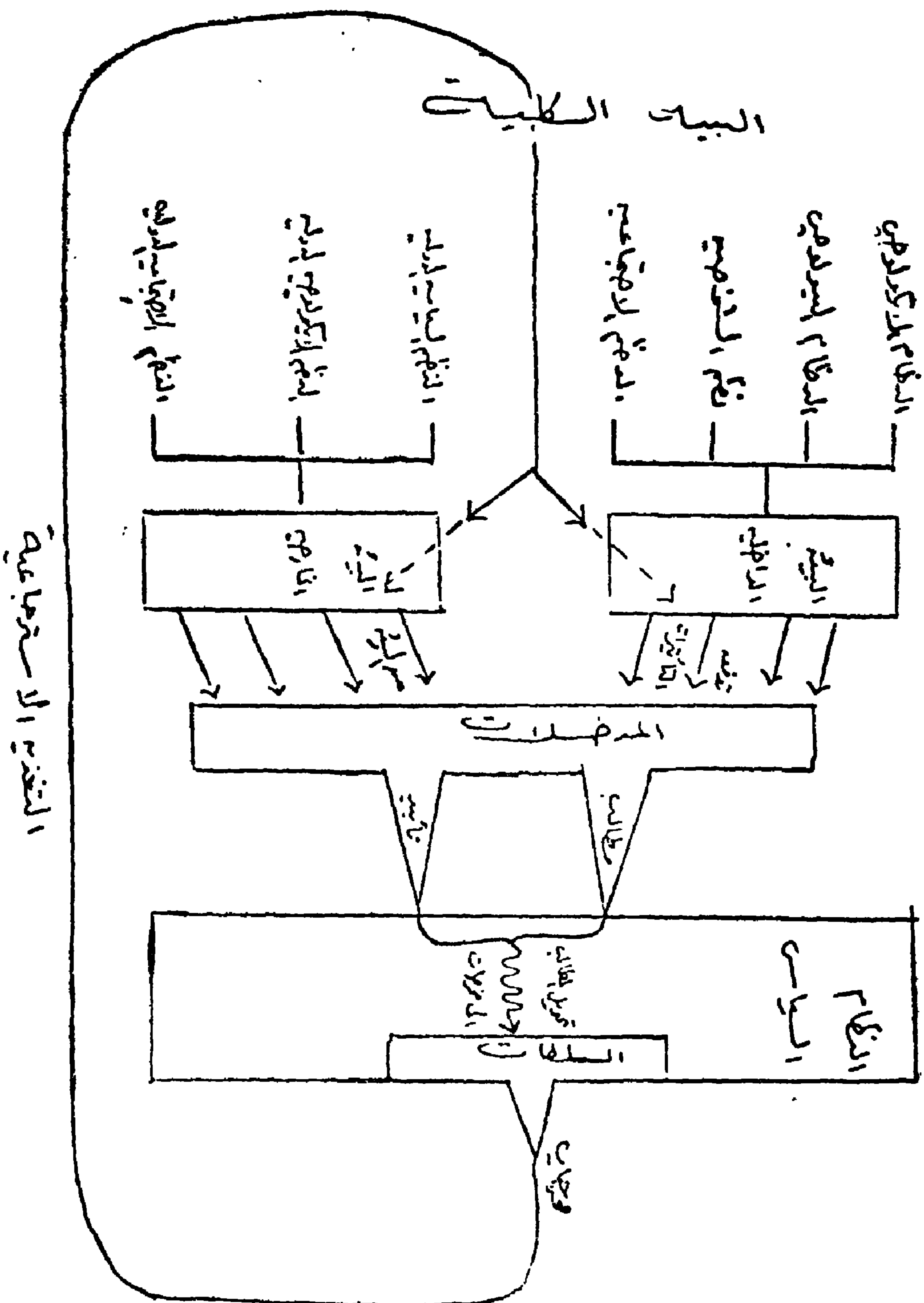
٤ - ان المثل الأعلى أو الغاية النهائية لآى نظام هى البقاء والاستمرار . فالنظام السياسى على أى مستوى يصل على النحو الذى يضمن استمرار وجوده . بيد أن الاستقرار لا ينفى التغير . ولكن التغير ينظر اليه كمرادف للتكيف ، بمعنى قدرة النظام على التأقلم مع التغيرات البيئية باجراء تغييرات جزئية فى الهياكل السياسية ، والسياسات أو كليهما . ومعنى هذا أن التغير المقصود هنا هو تغير فى اطار الاستقرار^(٤) .

نموذج ايستون لتحليل النظم :

تبلورت جهود دافيد ايستون لبناء نظرية سياسية امبريقية وبناء نموذج لتحليل النظم فى مؤلفاته الثلاثة المعروفة^(٥) .

وقد عرف ايستون النظام السياسى بأنه التفاعلات التى تتعلق بالتخصيص السلطوى للقيم فى المجتمع أى بتوزيع الموارد بموجب قرارات ينصاع لها الأفراد . وقدم اطارا لتحليل النظام السياسى يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكى تبدأ بالمدخلات ، وتنتهى بالمخرجات مع قيام

عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات . وتشير المدخلات الى تأثيرات البيئة على النظام ، وتنقسم الى المطالب والتأييد . ويقصد بالمطالب ما تطلبه البيئة من النظام بحيث يتعين عليه ، فى سبيل الحفاظ على وجوده ، أن يستقبل المطالب ويستجيب لها بشكل مرضى من وجهة نظر أصحابها . وفى نفس الوقت تقدم الى النظام تأييدا ماديا ومعنويا يساعده على الاستجابة بنجاح للمطالب . اما المخرجات فيقصد بها تأثيرات النظام على البيئة ، وهى بمثابة القرارات التى يتخذها النظام لمواجهة المطالب . أما التغذية الاسترجاعية فهى عملية تدفق المعلومات الى النظام عن نتائج أفعاله ، أى نتائج قراراته وسياساته . وهذه النتائج تولد مدخلات جديدة فى صورة مطالب أو تأييد . وتكفل التغذية الاسترجاعية للنظام نوعا من الدينامية والحركية (٦) . وفى كتابه الثانى قام ايستون بتطوير وتفصيل نموذج مؤكدا الافتراضات السابقة المتعلقة بالنظام ، البيئة ، استجابة والتغذية الاسترجاعية وشرح العلاقات بينها وفقا للشكل التالى (٧) :



وقد فصل إيستون في هذا الكتاب بيئة النظام السياسى ، ووفقا له فإن البيئة تنقسم الى بيئة داخلية وبيئة خارجية . أما الأولى فتشمل ذلك الجزء من البيئة الاجتماعية والمادية التى توجد خارج حدود النظام السياسى وان كانت توجد فى نطاق نفس المجتمع وتضم كلا من النظم الايكولوجية (مادية ، وغير انسانية) ، والنظم البيولوجية (التكوين الجينى للأفراد) ، والنظم الشخصية (النفسية) ، والنظم الاجتماعية (ثقافية ، الهيكل الاجتماعى ، والاقتصادى والديمجرافى) .

اما البيئة الخارجية فهى تلك التى توجد خارج المجتمع الذى يكون النظام السياسى نفسه هو نظاما اجتماعيا فرعيا فيه . ومثال ذلك البيئة الدولية والتى تشمل وفقا لإيستون كلا من النظم الايكولوجية الدولية ، النظم الاجتماعية الدولية ، والنظم السياسية الدولية وتتكون النظم السياسية الدولية من نظم فرعية مثل النظم السياسية القومية والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسى (٨) .

تقويم الاقتراب :

بصفة عامة يمكن القول أن اقتراب تحليل النظم يمثل محاولة هامة لتنظيم وتصنيف المعلومات والمادة السياسية وذلك فى اطار نظام متكامل من المفاهيم مركزا على دراسة وتفسير النظام السياسى ككل بدلا من دراسة العناصر المكونة له . بالإضافة الى ذلك ، فإن هذا الاقتراب يقوم على رفض المفاهيم التقليدية فى علم السياسة مثل الدولة والثورة وهى مفاهيم قد تكون غامضة وتخضع للأحكام القيمية ، ويستخدم بدلا منها مفاهيم جديدة مثل المدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية التى من الممكن أن يكون لها معنى محدد كعناصر فى بناء النظام (٩) . كما أنه لفت الانتباه الى مشكلات هامة للبحث مثل : ما هى أغراض النظام السياسى ، وما هى الوحدات المكونة له ؟ وكيف تتفاعل وحداته مع بعضها البعض ؟ وكيف يحافظ النظام على ذاته ؟

غير أنه يقابل هذه المزايا العديدة من أوجه الضعف . فمن ناحية أولى هناك مشكلة الحدود التى تفصل مثلا بين كل من النظام السياسى والنظام الاقتصادى والنظام الثقافى والاجتماعى ، اذ يؤدي عدم وضوح الحدود بينها الى تداخلها وتشابكها (١٠) . ومن ناحية ثانية هناك صعوبة التحويل الاجرائى للفاهيم المستخدمة ، أى وضع مؤشرات لها تقبل الملاحظة والقياس وهذا العيب يقضى الى عيب آخر مؤداه صعوبة الافادة من نظرية النظم فى وضع فروض تقبل الاختبار ، وبالتالي استخدامهما فى البحوث السياسية التجريبية المقارنة . حقيقة اننا يمكن أن نفترض ان المدخلات تؤثر فى المخرجات ، ولكن هذا الافتراض من الغموض بحيث يصعب التحقق من صحته . ومن ناحية ثالثة ، فان هذا الاقتراب يتحيز للوضع القائم ، فالاستقرار أو بقاء النظام عبر الزمن بمثابة مثله الأعلى ، وعليه لا يبدو الاقتراب صالحا لتناول النظم السياسية فى فترات التغير الثورى (١١) .

اقتراب تحليل النظم والعلاقات الدولية :

عندما قام ايستون بتطوير نموذج له لتحليل النظم رأى امكانية تطبيقه سواء فى النظام السياسى الداخلى أو النظام الدولى . غير أنه يمكن القول انه اذا كان من الممكن استخدام هذا الاقتراب لدراسة النظام السياسى الداخلى أو السياسة الخارجية لدولة ما بسهولة نسبية ، الا أن المسألة تصبح أكثر صعوبة اذا ما حاولنا استخدام الاقتراب لدراسة النظام الدولى . فهناك عقبات يطرحها الخلط بين النظام الداخلى والنظام الدولى بدءا من غياب بيئة خارجية ، وعدم تجانس الفاعلين والعلاقات ، وغياب نمط ضبط ملائم . فوفقا لايستون فان « معظم النظم تتطلب سلسلة من السلطات الثابتة » ، وهنا يتساءل نيكلسون ورينولدز عن ماهية هذه السلطات فى النظام الدولى الشامل ، وعن كيفية تحديد المطالب ، والردود ، والتغذية الاسترجاعية . . . الخ .

ويخلص الكاتبان الى القول أن المتغيرات التى يراها ايستون هى ، فى

النظام الشامل ، من الهشاشة بمكان ، كما أن النظم التى يحددها ، على قدر من صعوبة التحديد ، بحيث تبدو فائدة نموذجها فى فهم النظام الدولى الشامل قابلة للشك » (١٢) . على أنه يمكن القول أنه اذا كانت هناك صعوبة فى استخدام هذا الاقتراب فى دراسة النظام الدولى ، الا أن هذه الصعوبة قد تبدو أقل اذا ما كنا بصدد دراسة النظام الاقليمى حيث من السهل نسبيا تحديد العناصر المتفاعلة وبعض الحدود التى تفصل النظام عن بيئته على أساس أن النظام الشامل يكون بمثابة البيئة للنظام الفرعى .

هذا وتجدر الاشارة الى ضرورة تصحيح الخطأ الذى قد يقع فيه البعض نتيجة الخلط بين دراسة النظام الدولى وبين اقتراب تحليل النظم . حقيقة أن الدراسات التى قام بها منظرو العلاقات الدولية وعلى رأسهم مورتون كابلان على النظام الدولى لا تنفصل عن « النظرية العامة للنظم » التى تعد مصدرا لكل صور التحليل النظامى ومقولاتها الرئيسية ، الا أن دراسة النظام الدولى وفقا لدراسات مورتون كابلان كانت تهدف الى اكتشاف الأنماط المتكررة بشكل منتظم للعلاقات بين الدول وذلك حتى يمكن بناء تنظيم فكرى للعلاقات المتعلقة بظواهر العلاقات الدولية فى اطار يمكن من التحليل والتنبؤ والكشف عن القواعد النظامية لتحرك وتطور النظام الدولى ، ومن هنا توصل كابلان الى تمييزه المشهور بين ستة أنماط للنظام الدولى (توازن القوة ، نظام القطبية الثنائية المحكمة ، نظام القطبية الثنائية غير المحكمة ، النظام العالمى ، النظام الهيراركى ونظام الوحدة المسيطرة) (١٣) .

أما فى مجال السياسة الخارجية : فكانت هناك دفعة بدأت مع منتصف الستينات تقريبا لاستخدام اقتراب تحليل النظم فى السياسة الخارجية على افتراض أن مفهوم النظام صحيح بالنسبة لتحليل السياسة الخارجية بقدر صحته بالنسبة لدراسة السياسة الداخلية ، حيث يمكن النظر الى السياسة الخارجية كنظام ديناميكى يتكون من جهاز رصد وتفكير وعمل ، يتلقى مؤثرات ومدخلات معينة بطريقة مستمرة ، يفهمها ويتفاعل معها ، ثم ينتج مخرجات أى سياسات معينة ، تؤثر فى الدول الأخرى المعنية التى ستترصد

ذلك كله ، وتتفاعل معه ويصدر عنها بدورها نتائج معين يتجمل في سياسات وأفعال تؤثر بدورها على عملية صنع السياسة في النظام موضع الدراسة .

وكان مودلسكى قد قدم محاولة مبكرة في أوائل الستينات لاستخدام اقتراب تحليل النظم في السياسة الخارجية ، حيث وضع نموذجا تحليليا مبسطا للمدخلات والمخرجات مميزا بين عناصر خمس أساسية هي (١٤) :

أ - مدخلات القوة : أى الموارد المتاحة لدى صانعى السياسة الخارجية وهي اما داخلية وتشمل كل الأجهزة والمؤسسات الحكومية المرتبطة بالسياسة الخارجية ، ودرجة كفاءتها وخبرتها ، وجميع الثروات المادية والمعنوية المتاحة فى الدولة . أو خارجية وتشمل كل الموارد المتاحة التى تنبع من خارج الدولة مثل المزايا والفوائد التى قد تحصل عليها الدولة نتيجة لالتزامات أو تعهدات من قبل دولة أخرى مثل المساعدات والمنح والامتيازات التجارية .

ب - مخرجات القوة : وهو كل السياسات الموجهة الى العالم الخارجى اما بهدف المحافظة على الموارد الموجودة أو خلق موارد جديدة .

ج - المصالح والأهداف : وتتضمن مصالح ومطالب الجماعات المختلفة فى الدولة .

د - السياسات الخارجية للدول الأخرى .

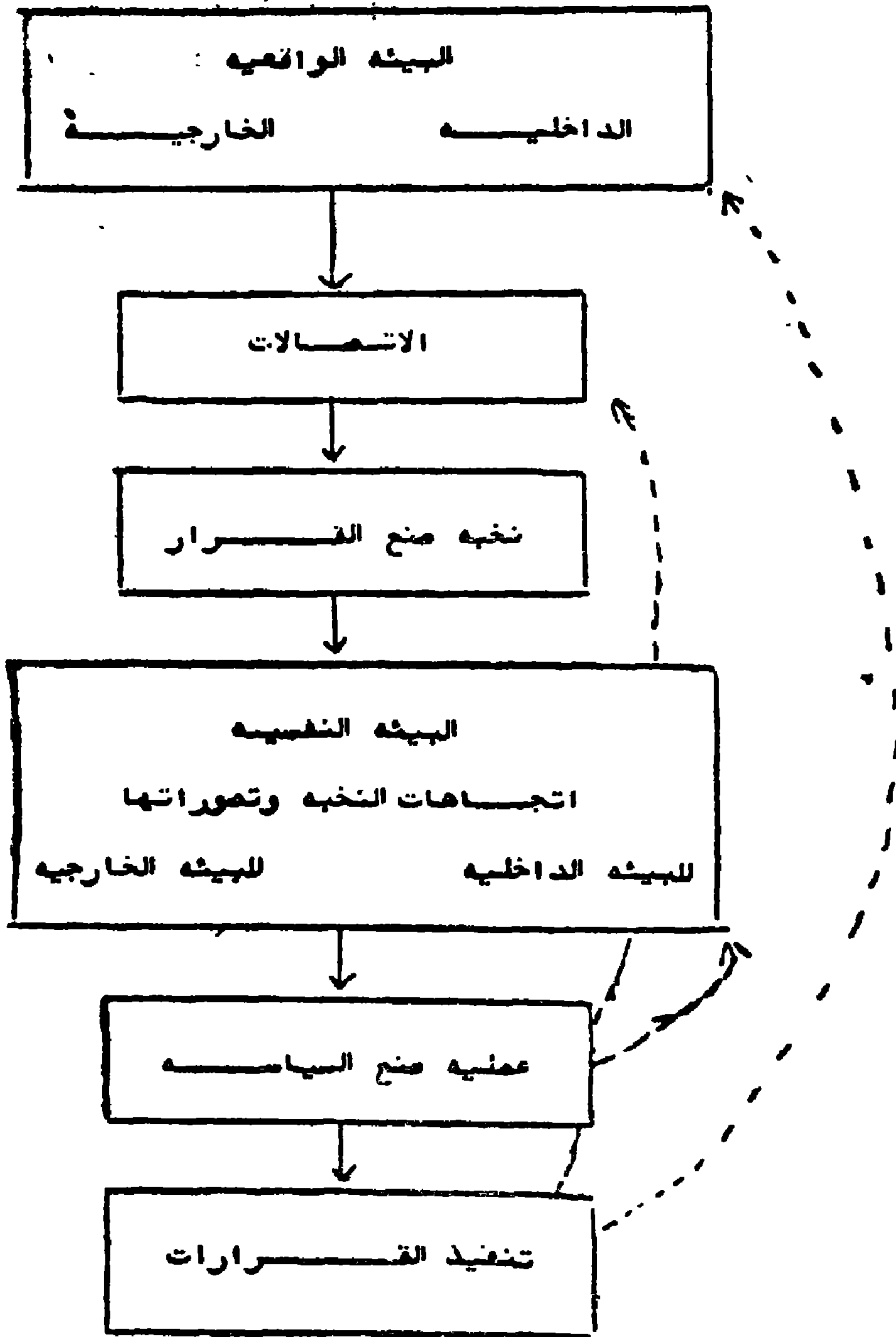
هـ - صانعو السياسة : وهم حلقة الوصل التى يتم عندها تحويل المدخلات الى مخرجات .

وقد أوضح مودلسكى ان سياسة الدولة الخارجية من الممكن ان تتغير اذا ما حدث أى تغير فى هذه العناصر سواء من الداخل أو من الخارج مشيرا الى أن أى سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر ، وإعادة هذا التوازن فى حالة اختلاله .

- ٣٠ -

وبعد حوالى عقد كامل قدم كل من برتشر وشتاينبرج وشتاين
نموذجهم التفصيلى للمدخلات والمخرجات والذي طبقه بعد ذلك برتشر على
السياسة الخارجية لاسرائيل فى عام ١٩٧٢ ثم فى عام ١٩٧٤ .

ففى عام ١٩٦٩ قام برتشر وزملاؤه^(١٤) بتقسيم نظام السياسة
الخارجية الى ثلاثة عناصر عامة هى المدخلات - العملية - المخرجات وذلك
وفقا للشكل التالى :



ووفقا لهذا النموذج ، فان كل البيانات المتعلقة بالسياسة الخارجية
يمكن تصنيفها في واحدة من هذه الفئات : مدخلات - عملية - مخرجات .

وقد قام هرتشر وزملاؤه بتفصيل العناصر الذى يتكون منها نموذجهم على النحو التالى :

البيئة الواقعية :

وهى تحدد الاطار الذى يتم فيه اتخاذ قرارات السياسة الخارجية . ويلاحظ أن هذه البيئة الواقعية وان كانت تؤثر على نتائج القرارات بطريقة مباشرة ، الا أنها تؤثر على الاختيار بين البدائل أى القرارات نفسها فقط من خلال تصورات صانعى القرار .

وتضم البيئة الواقعية نوعين من المتغيرات ، خارجية وداخلية :

أما المتغيرات الخارجية (١٦) : فتشير الى جميع الظروف والعلاقات التى توجد خارج حدود الدولة وهى :

أ - النظام الدولى الذى يشمل الشبكة الكلية للعلاقات بين الفاعلين فى النظام الدولى (الدول ، التحالفات والمنظمات) ولكن أساسا يمكن التركيز على العلاقات بين القوتين العظميين ، سلوك الأمم المتحدة ، والعلاقات بين القوتين العظميين والعالم الثالث .

ب - النظام الفرعى بمعنى النظم والعلاقات الاقليمية سواء كانت علاقات اقليمية بين دول متجاورة أو غير متجاورة وسواء كانت فى اطار تنظيمى يضم أعضاء متجاورين أو أعضاء غير متجاورين .

ج - العلاقات الثنائية ، وهى النمط الكلى للتفاعلات بين الدولة والدول الأخرى .

د - العلاقات الثنائية المسيطرة ، وتشير الى النمط الكلى للتفاعلات بين أى دولة والقوى العظمى فى النظام الدولى .

أما المتغيرات الداخلية للبيئة (١٧) الواقعية : فتتكون من :

أ - القدرة العسكرية للدولة .

ب - القدرة الاقتصادية .

ج - الهيكل السياسى والذى يشمل كلا من المؤسسات السياسية ، والاطار الدستورى الذى يتم فيه اتخاذ القرارات ، وطبيعة النظام السياسى ، وخصائص النظام الحزبى ، والعلاقات المدنية العسكرية ، ومدى استمرارية واستقرار هياكل السلطة .

د - جماعات المصالح والتى تشمل كل من جماعات المصالح الخاصة المنظمة وجماعات المصالح المؤسسية التى تضم المؤسسة العسكرية ، المنظمات البيروقراطية ، المؤسسات الدينية . وأهمها المنظمات البيروقراطية ذات العلاقة بالقضايا الخارجية مثل وزارتى الخارجية والدفاع والتجارة والمالية .

هـ - النخب المتنافسة على السلطة (فى ظل نظام حزبى تنافسى مثلاً) .

ويلاحظ أن هذه البيئة الواقعية توجد مستقلة عن ادراك صانعى القرار ، ويمكن أن يكون لها أثر على عملية صنع السياسة فقط عندما يتم توصيلها الى النخبة وذلك عن طريق وسائل مختلفة مثل وسائل الاعلام ، الاتصال المباشر ، الملاحظة المباشرة للبيئة ، النخب المتنافسة وجماعات المصالح . وبالتالي يكون من المفيد دراسة شبكة الاتصالات فى داخل النظام وتقييم مدى كفايتها ودقتها ، ودرجة موضوعية تدفق المعلومات عن البيئة الواقعية الى النخبة (١٨) .

نخبة صنع القرار : أى الشخص (الأشخاص) أو الجماعة (الجماعات) التى تشكل تصوراتها عن البيئة الواقعية القرارات . وتتكون هذه النخبة من الأشخاص الذين لهم سلطة اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية مثل رئيس الحكومة ، وزير الخارجية ...

البيئة النفسية لصانعى القرار : وتشمل مواقف نخبة صنع القرار والتى تنبع من استعدادهم النفسى وخصائصهم الشخصية ، كما تشمل أيضا تصورات النخبة وادراكها للبيئة الواقعية الداخلية والخارجية ، والتى

عن طريقها يتحدد تعريف النخب للسلوك الواجب القيسام به لدولتهم فهي السياسة الخارجية .

عملية صنع السياسة : وتشمل صياغة ووضع كل من القرارات الاستراتيجية والتكتيكية . ويميز النموذج بين أنواع القرارات على أساس موضوعها ومضمونها ويصنعها الى قرارات سياسية - دبلوماسية ، قرارات تتعلق بقضايا الأمن العسكرى ، قرارات اقتصادية وقرارات ثقافية(١٩) .

ثم تأتي المخرجات : وهي مضمون التصرفات أو القرارات وأخيرًا تنفيذ القرارات والسياسات بحيث أن هذا التنفيذ سوف يؤثر على نظام السياسة الخارجية وذلك عن طريق تغيير متفاوت الدرجة في البيئة الواقعية وتصورات النخبة لها الأمر الذى يؤدي بدوره الى اتخاذ قرارات جديدة . وباختصار يكون هناك تدفق مستمر من البيئة الواقعية الى تصورات النخبة الى القرارات(٢٠) .

وبصفة عامة يلاحظ أن استخدام هذا الاقتراب في تحليل السياسة الخارجية له عدد من المزايا منها(٢١) :

١ - انه متعدد المداخل ويسمح باستخدام الاقترابات الأخرى المعروفة في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية الأخرى مثل اقتراب صنع القرار ، واقتراب الجماعات وغيرها .

٢ - انه يسمح بالتحليل الحركى فهو يعنى بتحليل التفاعلات بين المدخلات بعضها البعض ، وبين المدخلات ومؤسسات النظام وقيادته ، وبين المدخلات والمخرجات مما يساعد على فهم عميق للظاهرة موضع التحليل .

٣ - شمول التحليل النظمى للظاهرة موضع الدراسة وذلك بتحليل كل جوانبها فهو يوضح العلاقات العضوية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، ويبرز تأثير الأبنية غير الرسمية كجماعات المصالح ثم يربط حركة الدولة الخارجية بعناصر من البيئة الخارجية فضلا عن دراسة عملية

صنع وإدارة السياسة ، ثم دراسة جوهر السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها .

هذا وإن كان من أهم عيوب استخدام هذا الاقتراب الدرجة العالية من تشعب عناصره والدرجة العالية من العمومية والتجريد ، وعدم اهتمامه بميكانيزمات الاختيار بين البدائل الأمر الذي قد يقيد من شموله ، فضلا عن فشله في التوصل الى افتراضات تربط أنواعا بعينها من المدخلات بمخرجات بعينها في لحظة معينة .

وفي عام ١٩٧٢ استخدم برتشر هذا النموذج بتفاصيله الدقيقة المتشعبة في دراسة نظام السياسة الخارجية لإسرائيل (٢٢) ، حيث قدم تحليلا شاملا لسياسة إسرائيل الخارجية خلال عشرين عاما ودرس في الجزء الأول من الكتاب بطريقة تفصيلية كل مكونات البيئة الواقعية الخارجية والداخلية وشبكة الاتصالات ، ثم انتقل في الجزء الثاني الى دراسة البيئة النفسية للنخبة الاسرائيلية ، ثم حلل في الجزء الثالث عملية صنع قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها .

ويبدو أن نقاط الضعف السابقة الذكر في النموذج وعلى وجه التحديد التضخم في العناصر وتشعبها هو الذي صنع النموذج من أن يحقق ادعاء صاحبه بإبراز التدفق الديناميكي الدائري في النظام . فعلى الرغم من أن التعدد في المتغيرات قد يساعد على تقديم أداة شاملة لتحليل قرار محدد ، فإن النموذج عندما تم تطبيقه على السياسة الخارجية لدولة على مدى فترة من الزمن ، قد فشل في أن يبرز قدرة النظام على المحافظة على التوازن . وهكذا فعندما حاول برتشر أن يضع نموذجه موضع التنفيذ في دراسة عامة عن السياسة الخارجية لإسرائيل في فترة عشرين عاما ، كانت نتيجة تحليله دراسة ستايتكية لهياكل ومؤسسات وعمليات وفشلت الدراسة في أن تتضمن فكرة التغذية الاسترجاعية في شكل استجابات لقرارات وتصرفات معينة . وقد اعترف برتشر نفسه بهذا القصور في

دراسته مؤكداً أن مؤلفه يهتم أساساً بالمظاهر أو الأبعاد الأفقية أو ذات الأبعاد الكلية لسلوك السياسة الخارجية لإسرائيل ، أي شرح المكونات المختلفة للبيئات الواقعية والنفسية والعملية السياسية دون أن يدخل فكرة التغذية الاسترجاعية (٢٣) .

وقد قام برتشر بعد ذلك بتحليل المظهر الجزئي لسياسة إسرائيل الخارجية في مؤلفه الثاني عام ١٩٧٤ (٧٤) حيث ركز على عدد من القرارات المحددة في السياسة الخارجية الإسرائيلية ، وقام في كل حالة بتحديد مكونات البيئة الواقعية وتحديد كبار صانعي القرار ودراسة بيئاتهم النفسية عن طريق التحليل الكيفي للوثائق والتحليل الكمي لمضمون الخطاب والبيانات خلال فترة القرار ، وقام بدراسة صنع القرار وتنفيذه ثم عملية التغذية الاسترجاعية التي ركز فيها على تتبع نتائج القرار على مكونات البيئة الواقعية وتصورات صانعي القرار لها والقرارات الناجمة عن ذلك .

واستطاع برتشر نتيجة التركيز على حالات معينة أو قرارات محددة أن يفسر ويشرح بدرجة وافية ومنظمة من خلال فكرة التغذية الاسترجاعية العلاقات التبادلية في نظام السياسة الخارجية لإسرائيل بالنسبة لكل قرار درسه .

القسم الثانى

استخدام اقتراب تحليل النظم

فى الدراسات السياسية المصرية

سوف نركز فى هذا القسم على تحليل الدراسات السياسية المصرية التى استخدمت اقتراب تحليل النظم . وسوف تقتصر هنا على دراسة رسائل الماجستير والدكتوراه فى مجال النظم السياسية والعلاقات الدولية والتى نوقشت فى قسم العلوم السياسية حتى سبتمبر ١٩٩٠ .

وقبل البدء فى عرض وتحليل النتائج تجدر الإشارة هنا الى عدد من الملاحظات :

الملاحظة الأولى : ان هناك سمة عامة شائعة فى رسائل الماجستير

والدكتوراه هى الخلط بين مفهومى المنهجية Methodology والاقتراب approach . د ففى حين يشير مفهوم منهج البحث الى الدراسة المنظمة والمنطقية للقواعد التى يسترشدها الباحث فى القيام بالبحث العلمى ، وتتضمن ذلك دراسة وتقييم طرق ووسائل وأدوات واجراءات البحث العلمى وما قد يؤثر على القيام به ، كما يتضمن ذلك دراسة الأسس العامة لاثبات الفروض والنظريات بغض النظر عن ماهية تلك الفروض والنظريات ، (٢٥) ، فان الاقتراب يشير الى الاطار التحليلى الذى يؤخذ كأساس فى دراسة الظاهرة السياسية والاجتماعية موضوع الدراسة ، ويستخدم فى تحديد الموضوعات التى تعطى اهتماما أكبر وخصوصا وحدات الدراسة ونقاط التركيز فى دراسة الظاهرة وكيفية معالجة الموضوع ، سواء من حيث وحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التى تثار وتحديد نوعية المادة اللازمة للإجابة على ذلك وكيفية التعامل معها ، ولذلك فانه يؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر فى اختيار الوسائل التى تستخدم فى الدراسة . ومثال ذلك الاقتراب السلوكى والاقتراب البنائى الوظيفى و اقتراب تحليل

النظم ، واقترب صنع القرار (٢٦) . وبناء على ذلك ، وحتى نتجنب الوصول الى نتائج قد تكون مضللة سوف ندخل فى نطاق بحثنا كل الدراسات التى ذكرت أنها تستخدم اقتراب تحليل النظم ايا كانت التسمية التى اطلقت عليه (منهج أو اقتراب) .

الملاحظة الثانية : فى كثير من الحالات وجدنا أن الدراسات تذكر انها تعتمد على استخدام الاقتراب ، ومع ذلك لا تستخدمه اطلاقا أو تستخدم بعض عناصره وبطريقة انتقائية . وعموما سوف ندخل ضمن وحدات تحليلنا كل الرسائل التى ذكرت انها تستخدم هذا الاقتراب . ثم نقوم بدراسة وتقييم درجة الالتزام باستخدام الاقتراب ومظاهر الالتزام . وسوف يتم التمييز هنا بين ثلاث درجات للالتزام هى : التزام كلى أو شبه كلى ، والتزام جزئى ، والتزام اسمى أو شكلى . ويكون معيار التمييز هو مدى الوفاء فى استخدام الاقتراب بكل من اللغة ، والمفاهيم الأساسية للاقتراب ، والعلاقات التى يطرحها بين المفاهيم . فالالتزام يكون كليا مثلا اذا كان استخدام الاقتراب فى الرسالة يشمل هذه العناصر الثلاث (اللغة ، المفاهيم ، العلاقات) ، ويكون اسميا أو شكليا فقط اذا كان استخدام الاقتراب يقتصر على مجرد اللغة ، ويكون الالتزام جزئيا اذا كانت الرسالة تستخدم اللغة والمفاهيم فقط أو اللغة وبعض المفاهيم وبعض العلاقات .

الملاحظة الثالثة : ان كثير من الرسائل تم التأكيد فيها على استخدام اقتراب تحليل النظم مع اقترابات ومناهج أخرى فى اطار ما يسمى بالتكامل المنهجى . وبناء على ذلك فسوف ندخل هذه الرسائل ضمن وحدات تحليلنا .

الملاحظة الرابعة : انه فى تحليلنا لاستخدام الاقتراب النظمى فى الرسائل سوف نميز بين الرسائل فى مجال النظم السياسية وتلك فى مجال العلاقات الدولية . وفى كلى الحالتين سوف يدور التحليل حول محورين أساسيين هما :

١ - المشكلة البحثية .

٢ - طريقة استخدام الاقتراب ودرجة الالتزام فى استخدام الاقتراب
مميزين فى ذلك بين الرسائل التى ذكرت أنها استخدمت الاقتراب وحده
وتلك التى ذكرت أنها تستخدمه فى اطار التكامل المنهجى .

أولا - بالنسبة لمجال النظم السياسية :

بعد قيام الباحثة بمسح شامل لرسائل الدكتوراه والماجستير فى
النظم السياسية وجدنا أن من بين حوالى ١٠٠ رسالة هناك رسالتين فقط
ذكرتا أنهما تستخدمان اقتراب تحليل النظم (أى بنسبة ٢٪ فقط) كما
بلغ عدد الرسائل التى ذكرت أنها تستخدم الاقتراب فى اطار التكامل
المنهجى ٩ رسائل فقط من بين ٤٩ رسالة ذكرت أنها تستخدم التكامل
المنهجى .

١ - المشكلة البحثية فى الرسائل التى استخدمت اقتراب تحليل النظم ،

لكل بحث علمى مشكلة معينة يحاول الباحث أن يدرسها أو يجيب
على أسئلة معينة بخصوصها ، ويتوقف نجاح أى باحث بدرجة كبيرة على
قدرته على صياغة مشكلته البحثية وتحديدتها فى صورة معينة واضحة
بحيث لا تكون شديدة الاتساع بحيث يصعب دراستها دراسة وافية أو بالغة
الضيق بحيث تقل القيمة العلمية للدراسة (٢٧) .

وبعد حصر الرسائل التى استخدمت اقتراب تحليل النظم نجد أنه من
الممكن تبنيف مشاكلها البحثية من حيث طبيعة وموضوع المشكلة البحثية
من ناحية ومن حيث مدى ضيقها أو اتساعها من ناحية أخرى .

١ - وفيما يتعلق بطبيعة موضوع المشكلة البحثية :

نجد أن الرسائل موضع التحليل انقسمت مشاكلها البحثية الى ثلاثة
أنواع :

* مشاكل بحثية تتعلق بفاعلين سياسيين فى النظام السياسى ،

أدوارهم ، خصائصهم ووظائفهم سواء كان هؤلاء الفاعلين مؤسسات أو منظمات أو جماعات أو أفراد .

* مشاكل بحثية تتعلق بسمات النظم السياسية .

* مشاكل بحثية تتعلق بالعمليات التى تدور فى النظام ويشمل هذا النوع من المشاكل البحثية أيضا العلاقات بين متغيرين .

* وبالنسبة للنوع الأول من المشاكل البحثية والذي يتعلق بفاعلين سياسيين فى النظام السياسى ، فقد حظيت بالاهتمام الأكبر من جانب رسائل الماجستير والدكتوراه فى النظم السياسية حيث بلغ عدد الرسائل التى ركزت مشكلتها البحثية على فاعلين سياسيين فى النظام السياسى ٧ رسائل من مجموع الرسائل الاحدى عشرة التى ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم سواء وحده أو فى اطار التكامل المنهجى . ويلاحظ هنا ان العسكريين كفاعلين سياسيين قد حظوا بالاهتمام الأكبر من جانب المشكلات البحثية اذ تركزت المشكلة البحثية لأربعة رسائل حول دور العسكريين فى النظم السياسية سواء كان ذلك بطريقة مقارنة مثل الدراسة التى تركز على الدور التنموى للعسكريين فى الدول النامية : دراسة مقارنة (٢٨) أو فى دولة واحدة باكستان (٢٩) ، السودان (٣٠) ، نيجيريا (٣١) .

ثم هناك دراسة عن الدور السياسى للأزهر (٣٢) وأخرى عن دور جماعات المصالح فى النظام السياسى السوفيتى (٣٣) . كما أن هناك دراسة واحدة تجمع مشكلتها البحثية بين فاعلين فى النظام السياسى وسمات هذا النظام وهى المشكلة البحثية الخاصة بالأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى (٣٤) .

* أما النوع الثانى من المشاكل البحثية والخاص بسمات النظام السياسى ، فقد نال اهتمام دراستين فقط ، أحدهما ركزت مشكلتها البحثية على ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (٣٥) ، والثانية ركزتها على كيان القوة السياسية فى السودان (٣٦) .

* كذلك حظى النوع الثالث من المشاكل البحثية والخاص بعماليات النظام السياسى باهتمام دراستين اذ ركزت المشكلة البحثية لاحدهما على التغيير الثورى فى دول العالم الثالث مع التركيز على حالة ايران (٣٧) ، وركزت المشكلة البحثية للثانية على التنمية والتكامل القومى فى السودان (٣٨) .

والملاحظ هنا أن نصيب مصر من هذه المشكلات البحثية بأنواعها الثلاثة ، تمثل فى دراسة واحدة فقط هى الخاصة بظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر .

ب - اما فيما يتعلق بدرجة تحديد المشكلة البحثية او اتساعها :

فيلاحظ بصفة عامة انه وان كان النطاق الموضوعى محددا لمعظم المشكلات البحثية موضع الدراسة باستثناء حالات محددة ، مثل دراسة الأقليات والاستقرار السياسى التى تغطى فى تحليلها كل الوطن العربى (٣٩) الا أن النطاق الزمنى لهذه المشكلات البحثية كان فى معظم الحالات متسعا اذ كان يتراوح ما بين ١٣ و ٢٩ عاما ، بل وصل فى احدى الحالات الى ٨٢ عاما (٤٠) .

٢ - طريقة استخدام الاقتراب ودرجة الالتزام به :

رأينا أن الدراسات التى تدخل ضمن نطاق تحليلنا تفاوتت فى طريقة استخدامها لاقتراب تحليل النظم بين دراسات استخدمت هذا الاقتراب وحده ، وأخرى فى اطار التكامل المنهجى وسوف نحاول هنا أن ندرس مدى ودرجة الالتزام باستخدام الاقتراب فى كلتا الحالتين (التزام كلى أو شبه كلى/ جزئى/ شكلى أو اسمى) .

١ - الدراسات التى ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم وحده :

وعدها كما رأينا دراستين فقط . وقد اتضح من فحصهما أن التزام احدهما باستخدام الاقتراب كان التزاما شبه كلى ، بينما كان التزام الثانية مجرد التزام اسمى . أما الحالة الأولى فهى الدراسة الخاصة بالعسكريون

والحكم فى باكستان(٤١) والتي نجحت الى حد كبير فى استخدام الاقتراب فى معظم عناصره . ويبدو أن طبيعة المشكلة البحثية هنا كانت تساعد على استخدام الاقتراب حيث كان التركيز أساسا على بيئة التدخل العسكرى ، ودراسة مؤسسات النظام العسكرى واستراتيجياته الاقتصادية والسياسية وتفاعله مع المطالب المختلفة ثم تقييم أداء النظام . ويلاحظ هنا أن الالتزام كان فى شكل الالتزام باللغة ، وبمعظم المفاهيم والعلاقات بينها . اذ تمت أولا دراسة البيئة الداخلية لتدخل العسكرين فى السلطة وتشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحساسات النظام السياسى وأزماته ، وعلاقة العسكرين به ، فضلا عن البيئة السياسية الخارجية وان كان لم يتم التوسع فى دراستها ، ثم تمت دراسة النظام السياسى الذى اقامه العسكريون واستراتيجياته السياسية والاقتصادية لمواجهة المطالب الموجهة اليه ، ثم أخيرا تقييم أداء النظام العسكرى وأزماته من حيث عدم قدرته على استيعاب الكثير من المطالب والمشاكل التى تولدت عن عملية التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية بما ترتب عليه من اختلال فى اتوازن بين مدخلات النظام وقدراته والذي أدى فى النهاية الى انهيار النظام العسكرى .

أما الدراسة الثانية والتي تدرس ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر(٤٢) ، فمع الاعتراف بأهميتها وقيمتها العلمية الا ان الباحث لم يلتزم فيها باستخدام اقتراب تحليل النظم . ويتضح ذلك مما ذكره الباحث نفسه فى المقدمة من أنه يستفيد من الاقتراب كمصدر للاطار النظرى الذى تقوم عليه الدراسة وذلك فيما يتعلق بالقضايا والتساؤلات التى يثيرها وأهمها(٤٣) :

١ - وجود قوى استقرارية فى النظام تؤدي الى الحفاظ عليه ، ووجود قوى أخرى غير استقرارية تؤدي الى تغييره وبالتالي يتم البحث عن تلك القوى التى أدت الى حالة من عدم استقرار على مستوى معين من مستويات النظام السياسى وحالة من الاستقرار على مستوى آخر فى مصر فى الفترة محل البحث .

٢ - ان الدراسة تنظر الى النظام باعتباره مفهوما حركيا وبعبارة أخرى فهي لا تفترض انه فى حالة استقرار وتوازن بالضرورة ، •

اما ما عدا ذلك فلم تستخدم الدراسة الاقتراب المذكور ، وبالتالى فان معالجتها للموضوع لم تعكس من قريب أو بعيد أى عنصر من عناصر الاقتراب ، حيث ركزت الدراسة على تحليل العلاقات بين النخبة السياسية والاستقرار السياسى ، ثم السياسات الاقتصادية والاجتماعية (الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية) والاستقرار السياسى ، والقوى السياسية (خارج اطار الشرعية ، وجماعات الضغط) والاستقرار السياسى وينتهى بدراسة للخصوصية المصرية ، محللا كل من نمط الانتاج الآسيوى والخبرة التاريخية من حيث التنشئة الاجتماعية والتراث الاسلامى وتكامل المجتمع المصرى وتجانسه •

ب - الدراسات التى ذكرت أنها تستخدم الاقتراب فى اطار تكامل منهجى :

وقد بلغ عدد هذه الدراسات ٩ رسائل • ويلاحظ على هذه المجموعة من الدراسات أمرين :

الأمر الأول : ان استخدام اقتراب تحليل النظم ضمن التكامل المنهجى قد اتخذ فى معظم الحالات شكل حشد الاقتراب مع عدد من الاقترابات والمناهج الأخرى التى قد لا يوجد رابط بينها • وكانت الاقترابات والمناهج التى ذكر الباحثون استخدامها مع اقتراب تحليل النظم فى الحالات التسعة هى :

- * اقتراب الجماعة •
- * المدخل التنظيمى والمنهج المقارن •
- * المنهج التاريخى والمقارن والمسح الاجتماعى ودراسة الحالة واقتراب والبنائى الوظيفى •
- * المنهج التاريخى والمقارن ودراسة الحالة ، واقتراب صنع القرار •

- * المنهج التاريخي والمقارن .
- * المنهج التاريخي ودراسة الحالة .
- * التاريخي والمقارن والبنائي الوظيفي .
- * التاريخي ودراسة الحالة والبنائي الوظيفي .
- * التاريخي والسلوكي والبنائي الوظيفي .

الأمر الثاني : انه في كل هذه الحالات تم ذكر اقتراب نعيميل 'سظم ضمن الاقترابات والمناهج الأخرى المختارة دون توضيح لماهيته أو فهم الباحث له أو تحديد كيفية استخدامه أو تعريفه بطريقة عامة أو مبسطة وكانت النتيجة هي عدم استخدامه (استخدامه اسمياً فقط) أو استخدامه بطريقة جزئية .

ومن أمثلة الحالة الأولى عدد من الدراسات التي لا يمكن أن نسكر قيمتها العلمية وأهميتها للمكتبة العربية من ذلك الدراسة الخاصة بجماعات المصالح في الاتحاد السوفيتي التي ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم على أساس أنها « نظرت الى جماعات المصالح على أنها أحد مدخلات العملية السياسية » وان الدراسة تستهدف الوقوف على « التطابق والاختلاف بين ما يصدره النظام من قوانين أو ما يتخذه من سياسات وبين مطالب هذه الجماعات » (٤٤) ، والدراسة الخاصة بالأقايات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، حيث أوضحت الباحثة انها استفادت باقتراب تحليل النظم « لكونه يتصدى لتعامل النخب الحاكمة مع المدخلات المختلفة لأنظمتها وتصديها لها من خلال جملة من السياسات والقرارات التي تحدد نصيب هذه النخب من الشرعية وحظها من الاستقرار السياسي . ومن هنا يرتبط هذا الاقتراب باقتراب القوة باعتبار أن قوة النخب الحاكمة هي التي تحدد قدرتها على فرض سياساتها وقراراتها ولو الى حين مثلما تعد قوة الجماعات المختلفة من أهم عوامل تشجيعها على تحدى ارادات تلك النخب » (٤٥) ، وكذلك الدراسة الخاصة بالدور السياسي للأزهر والمتمنى

تذكر اتباعها لاقترب تحليل النظم (من بين مناهج أخرى) « وذلك بالوقوف عند حدود المقولات الأساسية له وهما مقولتا المدخلات والمخرجات » (٤٦) . وأخيرا الدراسة الخاصة بالدور التنموي للعسكريين في الدول النامية والتي في تحديدها لكيفية استخدام الاقتراب ذكرت أنه سوف « يتم تحليل طبيعة النظام اسيساسى الذى يتفاعل مع طبيعة التنظيم العسكرى ليحدد نمطا للعلاقات المدنية العسكرية يسمح بامتداد دور العسكريين الى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية » (٤٧) .

هذا بالاضافة الى دراسات ثلاثة أخرى هي الدراسة الخاصة بكيان القوة السياسية في السودان (٤٨) ، والتغير الثورى فى دول العالم الثالث ودراسة حالة الحركة الثورية الايرانية (٤٩) ودور العسكريين فى النظام السياسى السودانى (٥٠) .

أما الحالة الثانية أى التى تم فيها استخدام الاقتراب بطريقة جزئية فهى الدراسة الخاصة بالعسكريين والحكم فى أفريقيا مع التطبيق على نيجيريا حيث قام الباحث بتغطية بعض المفاهيم والعلاقات الخاصة بالاقتراب بطريقة عامة فى الباب الثانى عند دراسة الحالة النيجيرية ، وبالذات فى الفصل الأول من هذا الباب عندما قام بدراسة عوامل تدخل العسكريين فى السلطة ، ثم فى الفصل الثانى عندما قام بدراسة أداء النظم العسكرىه فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتقييم هذا الأداء من حيث الفشل فى مواجهة الضغوط والمشكلات التى واجهت العسكريين مما أدى الى انسحابهم من السلطة (٥١) .

ثانيا - بالنسبة لمجال العلاقات الدولية :

بخلاف ما كان متوقعا فان استخدام اقتراب تحليل النظم فى رسائل الماجستير والدكتوراه فى العلاقات الدولية كان أكثر شيوعا بالمقارنة باستخدامه فى النظم السياسية اذ بلغ عدد الرسائل التى ذكرت انها تستخدمه وحده ٧ رسائل من مجموع حوالى مائة (١٠٠) رسالة (بالاضافة

الى رسالة استخدمت الاقتراب بالفعل دون أن تذكر ذلك) . بينما بالغ عدد الرسائل التي ذكرت استخدام الاقتراب في اطار التكامل المنهجي ٤ رسائل من بين ١٩ رسالة ذكرت استخدام التكامل المنهجي .

١ - المشكلة البحثية فى الرسائل التى استخدمت اقتراب تحليل النظم :

١ - فيما يتعلق بطبيعة اشكلة البحثية فى رسائل العلاقات الدولية التى ذكرت انها تستخدم اقتراب تحليل النظم فيمكن تقسيمها الى نوعين :

- * مشاكل بحثية تتعلق بعلاقة دولية بين طرفين أو أكثر .
 - * مشاكل بحثية تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة ما (أو دولتين) .
- وهذا النوع الثانى من المشاكل البحثية ينقسم بدوره الى شرائح :
- * فهناك مشاكل بحثية تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة ما بصفة عامة .

- * وهناك مشاكل بحثية تتعلق بسياسة دولة تجاه دولة أخرى .
- * مشاكل بحثية تتعلق بسياسة دولة تجاه قضية معينة أو منطقة معينة .

- * مشاكل بحثية تتعلق بجزئية محددة فى السياسة الخارجية لدولة ما
- كان تدور المشكلة البحثية حول قرار معين أو قراراتين .

- أما النوع الأول من المشاكل البحثية أى تلك التى تتعلق بعلاقة دولية بين طرفين أو أكثر فقد حظيت باهتمام ثلاث رسائل ، كانت المشكلة البحثية للأولى تدور حول العلاقات السياسية بين اسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا^(٥٢) ، أما الثانية فكانت مشكلتها البحثية هى العلاقات بين مصر والدولتين الألمانية^(٥٣) ، ثم كانت المشكلة البحثية للدراسة الثالثة تتعلق بالمفاوضات المصرية البريطانية لمعاهدة ١٩٥٤^(٥٤) .

وتقع بقية المشكلات البحثية للدراسات وعددها ٩ رسائل التى استخدمت تحليل النظم فى نطاق النوع الثانى من المشاكل البحثية ، أى

تملك التى تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة ما أو دولتين وذلك بتفريعاتها
مسألة الذكر .

- فهناك دراستان دارت المشكلة البحثية لكل منهما حول ، سياسة
الخارجية لدولة ما تجاه دولة أخرى ، وهما رسالة عن السياسة الخارجية
الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى ١٩٥٣ - ١٩٥٩ (٥٥) ، وسياسة مصر
الخارجية تجاه ايران ١٩٥٢ - ١٩٨١ (٥٦) .

- كما دارت المشكلة البحثية لثلاث دراسات حول السياسة الخارجية
لدولة ما أو دولتين تجاه قضية معينة أو منطقة معينة الاولى تتعلق بالسياسة
الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٦٧ - ١٩٧٣ (٥٧) ، والثانية
تدور حول السلوك الدولى المقاوم للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه
الصراع العربى الاسرائيلى (٥٨) ، والثالثة حول سياسات الدولتين الاعظم تجاه
تجاه منطقة الشرق الاوسط (٥٩) .

- اما المشاكل البحثية التى تدور حول جزئية محددة فى السياسة
الخارجية لدولة ما فكان ثلاثة منها يتعلق بدراسة قرارات فى السياسة
الخارجية هى القرار المصرى بعقد صفقه الاسلحة التشيكية (٦٠) ، وفرارى
طرد الخبراء السوفييت عام ١٩٧٠ وزيارة اسادات للقدس (٦١) ، بالإضافة
الى عملية اتخاذ القرار فى سياسة الأردن الخارجية ١٩٥٣ - ١٩٧٤ (٦١) ،
حيث تم التركيز على أربعة قرارات هى قرار رفض الدخول فى حلف بغداد ،
وقرار الاتحاد مع العراق ١٩٥٨ ، وقرار التحالف مع مصر ١٩٦٧ وقرار
المواجهة مع المقاومة الفلسطينية ١٩٧٠ . هذا الى جانب دراسة أخرى تركز
مشكلتها البحثية على جزئية محددة أخرى هى مراكز القوى فى اسرائيل
ودورها فى صنع السياسة الخارجية (٦٣) .

ويلاحظ هنا أن الغالبية العظمى من المشكلات البحثية فى الدراسات
التي ذكرت استخدامها لاقترب تحليل النظم (٩ دراسات) تقع فى فئة
المشاكل البحثية التى تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة ما .

كذلك يلاحظ أن الاهتمام بمصر في هذه المشاكل البحثية كان أكثر من الاهتمام به في دراسات النظم السياسية التي استخدمت الاقتراب .
اذ بلغ عدد الرسائل التي كانت مشاكلها البحثية تدور حول مصر خمسة رسائل (بالمقارنة برسالة واحدة في مجال النظم السياسية) . وهي :
العلاقات بين مصر والدولتين الألمانية والبريطانية ، والمفاوضات المصرية البريطانية لمعاهدة ١٩٥٤ ، وسياسة مصر تجاه ايران ، وقرار عقد صفقة الأسلحة التشيكية ١٩٥٥ ، وقراري طرد الخبراء السوفييت ١٩٧٢ ، وزيارة القدس ١٩٧٧ .

ب - اما فيما يتعلق بدرجة تحديد المشكلة البحثية او اتساعها ،
فيلاحظ أن الدراسات المذكورة كان يتسم معظمها بدرجة معقولة من التحديد في المشكلة البحثية سواء من حيث النطاق الموضوعي أو النطاق الزمني لها وذلك باستثناء بعض الحالات التي اتسعت فيها المشكلة البحثية كما هو واضح في الدراسة عن علاقات مصر بالدولتين الألمانية في فترة الخمسينات والستينات (٦٤) ، والدراسة الخاصة بالعلاقات بين اسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا ١٩٤٨ - ١٩٧٢ (٦٥) ، وتلك المتعلقة بسياسة مصر الخارجية تجاه ايران ١٩٥٢ - ١٩٨١ (٦٦) . حيث اتضح مدى اتساع المشكلة البحثية في كل منهما سواء من حيث النطاق الموضوعي أو النطاق الزمني . وقد يبدو النطاق الموضوعي للمشكلة البحثية الخاصة بالسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي ١٩٥٣ - ١٩٥٩ (٦٧) متسعا لأول وهلة ، غير أن الباحث قد أوضح انه يركز على السياسة الأمريكية الدفاعية فقط تجاه الاتحاد السوفيتي في فترة الدراسة . وكانت أكثر المشكلات البحثية تحديدا هي تلك التي دارت حول جزئية محددة في السياسة الخارجية وذلك في الدراسات الخاصة بالقرارات في السياسة الخارجية ، (سواء كانت حالة القرارات في السياسة الخارجية المصرية أو الأردنية) (٦٨) . وكذلك الدراسة الخاصة بمراكز القوى في اسرائيل ودورها في صنع السياسة الخارجية (٦٩) .

٢ - طريقة استخدام الاقتراب ودرجة الالتزام به :

لقد سبقنا الإشارة الى أن الدراسات التي تدخل ضمن نطاق تحليلنا تفاوتت فيما يتعلق بطريقة استخدام اقتراب تحليل النظم بين دراسات استخدمت هذا الاقتراب وحده ، وأخرى استخدمته فى إطار التكامل المنهجى . وسوف نقوم هنا بتحليل مدى ودرجة الالتزام باستخدام الاقتراب فى كلتا الحالتين (التزام كلى أو شبه كلى / جزئى / شكلى أو اسمى) كما سبق وحللنا الدراسات فى مجال النظم السياسية على أساس مدى استخدام اللغة والمفاهيم والعلاقات الخاصة بالاقتراب .

١ - الدراسات التي ذكرت انها تستخدم الاقتراب وحدة :

كما ذكرنا من قبل عدد الرسائل التي ذكرت أنها تستخدم اقتراب تحليل النظم وحدة ٧ رسائل فضلا عن رسالة استخدمت الاقتراب بالفعل دون أن تذكر ذلك (٧٠) .

وقد تبين بعد فحص هذه الرسائل أنه تم استخدام هذا الاقتراب بطريقة كاملة ودقيقة فى أحدها وبطريقة شبه كاملة فى حالتين وبطريقة جزئية فى حالة واحدة ، ثم بطريقة اسمية فقط فى أربع حالات .

- أما بالنسبة للحالة التي تم فيها استخدام الاقتراب بطريقة كاملة فكانت تتمثل فى الدراسة القيمة عن القرار المصرى بعقد صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ (٧١) . وهذه الرسالة من أكثر الدراسات من حيث دقة التزامها باستخدام الاقتراب بكافة عناصر ومفاهيمه وتفصيلاته وعلاقاته بعد أن عدت هذه المفاهيم أو العناصر والعلاقات فيما بينها وفقا لنموذج مايكل برتشر . فقام كاتبها أولا بدراسة البيئة الدولية والنظام الدولى من الناحية الهيكلية وطبيعة التفاعلات السائدة فيه ، ونظام العلاقات الثنائية بين مصر والقوى الكبرى فى فترة الدراسة (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتى) ثم العلاقات بين مصر والدول الافريقية الآسيوية .

أما البيئة الاقليمية فشملت النظام الاقليمي العربى ، وعلانات التفاعل بين مصر وبقية الدول العربية ، ونمط العلاقات بين مصر واسرائيل .

وبالنسبة للبيئة المحلية ، فقصدها بها البيئة الداخلية وهى خصائص النظام السياسى المصرى فى فترة صنع القرار ، والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية المصرية . ثم قام ثانيا بتحليل البيئة النفسية لصانع القرار المصرى وذلك بدراسة شخصية صانع القرار الرئيسى ومؤثرات التنشئة السياسية له والاطار الفكرى المتصل بالقضايا التى واجهها ونظام القيم الخاص به ، كل ذلك الى جانب رؤيته للبيئة الواقعية بكل عناصرها سالمة الذكر .

ثم قام الباحث بعد ذلك بدراسة عملية صنع القرار من حيث أجهزة صنع القرار ، واستطلاع البديل السوفيتى واعداد القرار واتخاذ وتنفيذه .

وأخيرا قام بتحليل انعكاسات القرار (التغذية الاسترجاعية) وذلك بتحليل انعكاسات القرار على كل من البيئة الواقعية الدربية والاقليمية والداخلية ثم انعكاساته على البيئة النفسية من حيث رؤية الرئيس عبدالناصر للبيئة الدولية والاقليمية والداخلية .

أما الحالتان اللتان تم فيهما استخدام الاقتراب بطريقة شبه كئييه فهما الدراسة الخاصة بسياسة الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتى ١٩٥٣ - ١٩٥٩ ، وتلك الخاصة بسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

فقد قامت الدراسة الأولى (٧٢) باستخدام الاقتراب فيما يتعلق بمعظم مفاهيمه وعلاقاته مركزة على دراسة سياسة الدفاع الأمريكية وذلك ببيان أثر كل من المحددات البيئية والعملية السياسية وتفاعلها لينتجا نمطا معيناً من سياسة الدفاع . فقام الباحث أولا بدراسة المدخلات البيئية سواء مدخلات البيئة الداخلية من حيث البيئة المادية أى العناصر الجغرافية والموارد

الطبيعية والقوة البشرية والاقتصادية والقوة العسكرية للولايات المتحدة ، والطابع القومى ، والرأى العام والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والشيوعيون الأمريكيون ، أو مدخلات البيئة الخارجية للنظام والتي ضمنها كل من الوضع الداخلى فى الاتحاد السوفيتى ، والنظام الدولى وتطوره فى الخمسينات وأثره على السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة . ثم قام بعد ذلك بدراسة عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية حيث ركز على دراسة المؤسسات الرئيسية (الرئاسة والكونجرس) والمؤسسات المعاونة (وزارتى الخارجية والدفاع والمخابرات ومجلس الأمن القومى والخزانة) موضحا الخصائص الشخصية وتصورات صانعى السياسة للاتحاد السوفيتى آنذاك .

وقام الباحث أخيرا بتحليل تفاعل المدخلات مع عملية صنع السياسة والذي أنتج سياسة دفاعية معينة قام بدراسة عناصرها المتمثلة فى جهود تخفيض الدفاع من ناحية وبرامج سياسة الدفاع من ناحية أخرى مثل الردع الاستراتيجى وسياسة الأحلاف والدفاع القارى والحرب المحدودة والبرامج البديلة . ويلاحظ على هذه الدراسة انها غطت بطريقة مترابطة ومتماسكة معظم العناصر الواردة فى نموذج برتشر ولكنها توقفت عند السياسات ولم تتطرق لعنصر التغذية الاسترجاعية . ورغم ان خاتمة الدراسة قدمت تقييما عاما للسياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى على ضوء الأهداف التى حددها صانعو السياسة فى ذلك الوقت موضحة مدى انحراف تصورات دالاس للاتحاد السوفيتى عن الواقع الفعلى ، الا انه لم يحلل بدرجة تفصيلية أثر تلك السياسة على المدخلات مرة أخرى (٧٣) .

كذلك استطاعت الدراسة الخاصة بسياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٦٧ - ١٩٧٣ (٧٤) أن تستخدم الاقتراب فى معظم عناصره (مفاهيمه وعلاقاته) ، من حيث دراسة بيئة السياسة الخارجية الأمريكية فى تلك الفترة سواء كانت البيئة الخارجية متمثلة فى العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى المنطقة والمصالح الأمريكية والعلاقات الأمريكية.

العربية والأمريكية الاسرائيلية الى جانب البيئة الداخلية متمثلة في جماعات المصالح والرأي العام ووسائل الاعلام . وأيضا دراسة عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي من حيث دراسة مؤسسات صنع هذه السياسة وتصورات وادراكات المسؤولين فيها للصراع ، ثم دراسة نفس السياسة الأمريكية تجاه الصراع كمخرجات للنظام وأدوات تنفيذها .

ويلاحظ هنا أيضا أنه تم اغفال عنصر التغذية الاسترجاعية اذ اقتضت خاتمة الدراسة على تحديد أهم نتائج الدراسة وتقويم السياسة الأمريكية في هذه المرحلة التي أوضحت حرب ١٩٧٣ مدى فشلها خاصة فيما يتعلق بآثر هذه السياسة على موقف اسرائيل وعلاقتها بالولايات المتحدة من ناحية وموقف الدول العربية وعلاقتها بالولايات المتحدة من ناحية أخرى .

ويبدو أن طبيعة المشكلة البحثية لهاتين الدراستين (دراسة السياسة الخارجية لدولة تجاه دولة أخرى أو قضية معينة) كانت وراء عدم القدرة على دراسة عملية التغذية الاسترجاعية وذلك بالمقارنة بالدراسة الأولى التي تمكنت نتيجة تحديد المشكلة البحثية على نطاق ضيق وتركيزها على قرار محدد (قرار صفقة الأسلحة التشيكية) من تحليل نتائج القرار وآثاره على بيئة النظام بعكس الدراستين الأخريتين .

- وقد اتضحت الطبيعة الجزئية في استخدام الاقتراب في دراسة عن عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية (٧٥) . وقد يرجع الاستخدام الجزئي للاقتراب في هذه الحالة الى حقيقة أن الباحث لم يذكر في دراسته أصلا استخدام الاقتراب ، رغم ما يوحى به تقسيمه للدراسة واستخدامه لبعض عناصر ومفاهيم الاقتراب دون البعض الآخر عندما قام بدراسة كل من البيئة العملية والبيئة النفسية لصانع القرار الأردني ، وهيكل وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية ، ثم قام بتطبيقها على أربعة قرارات مختارة ، وقام في كل واحد منها بتحليل آثاره من حيث ردود فعله على علاقات الأردن بالقوى الكبرى ، وعلاقاته مع الدول العربية وآثره على الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والقوى الداخلية .

وبالنسبة للحالات الأربعة التي اقتضت على استخدام الاقتراب بطريقة اسمية فقط فقد اتسمت جميعها بأن الباحث ذكر فيها استخدامه للاقتراب، وإن كان قد عرفه بطريقة عامة وبمبسطة دون تحديد لمفاهيمه وعلاقاته الأساسية وكيفية استخدامه الأمر الذى أدى الى عدم استخدامه من الناحية الفعلية . فقد عرفه الباحث فى الدراسة الخاصة بسياسة مصر الخارجية تجاه ايران انه يقوم « على أساس دراسة مدخلات نظام السياسة الخارجية أى العوامل المؤثرة على صنع السياسة الخارجية وكيفية تفاعلها ليتولد عنها سياسات وقرارات معينة » ويستطرد فيذكر « انه يستخدم هذا المنهج بمرونة ودون التزام بشكلياته » (٧٦) .

ونتيجة لذلك انتهت دراسته بأن أخذت شكل تطور العلاقات المصرية الايرانية بعد تحديد بعض العوامل المؤثرة فيها . وقد تكرر نفس الأمر فى رسالة نفس الباحث فى الدكتوراه عن المفاوضات المصرية البريطانية لمعاهدة ١٩٥٤ ، حيث ذكر أن مفهوم النظام « يمكن تطبيقه على عملية التفاوض ، فالسلوك الخارجى فى عملية التفاوض يخضع فى تحديده لعدد من المحددات أو المؤثرات التى تحكمه . . . وتتفاعل المحددات وسلوك الأطراف بما يشكل عملية المفاوضات وتطورها وتسفر هذه التفاعلات عن ناتج أو مخرجات هى الاتفاق أو عدم الاتفاق » (٧٧) .

كذلك عرفت الدراسة الخاصة بالعلاقات بين مصر والدولتين الألمانيةين اقتراب تحليل النظم بأنه « المنهج الذى يحاول استكشاف البيئة والفاعلين والاتجاهات والمراحل والعمليات التى تمر بها السياسة الخارجية » (٧٨) ، وقد تعرضت للعوامل المؤثرة على العلاقات بين الدول موضوع الدراسة وتطور سياسات الدولتين تجاه مصر وتطور العلاقات المصرية الألمانية دون استخدام أى من عناصر ومفاهيم الاقتراب . وقد اتضح الفهم المبسط والحاطى، لاقتراب تحليل النظم فى الدراسة الرابعة الخاصة بالعلاقات السياسية بين اسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا ، حيث حدد الباحث استخدامه لمنهج المدخلات - العملية - المخرجات مؤكدا ان المقصود بالمدخلات « العوامل

المؤدية الى اقامة علاقات ، أما العملية فهي تشكيل وتنفيذ العلاقات بشكل عملي ، أما المخرجات فهي النتائج المترتبة على ذلك ، ثم عرف العملية بعد ذلك بأنها « محصلة المدخلات من حيث ترجمتها الى عملية تنفيذية متمثلة في التشكيل والتنفيذ وهذا ما يطلق عليه التطور » (٧٩) ، وانعكس ذلك على التحليل في الدراسة فبعد دراسة العوامل المؤثرة على العلاقات ركز على تطور العلاقات بين اسرائيل وهذه الدول .

ب - الدراسات التي ذكرت استخدام الاقتراب في اطار التكامل المنهجي :

وقد بلغ عددها ٤ رسائل ذكرت استخدامها للاقتراب مع عدد من الاقترابات والمناهج الأخرى على النحو التالي :

- * اقتراب صنع القرار .
- * المنهج التاريخي .
- * المنهج التاريخي ، المصلحة القومية ، المنهج المقارن .
- * المنهج التاريخي ، الوصفي ، التحليلي ، البيئي .

وقد استخدم الاقتراب بطريقة جزئية في الدراسة الخاصة بنظام السياسة الخارجية المصرية بين قراري طرد الخبراء السوفيت ١٩٧٢ وزيارة الرئيس السادات للقدس ١٩٧٨ . اذ استخدم الباحث مفاهيم وعلاقات الاقتراب بطريقة جزئية فقط ، ففي دراسته للبيئة ركز على البيئة النفسية لصانع القرار مؤكدا « ان البيئة الواقعية بيئة غامضة ومتعددة الجوانب الأمر الذي يجعل تناولها مهمة عسيرة ، ومن ثم يصعب ان لم يكن من المستحيل تغطيتها وتناولها » (٨٠) .

كما انه في دراسته للبيئة النفسية قام بدراسة رؤية الرئيس السادات طوال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٨ دون التقيد بعناصر البيئة النفسية التي حددها برتشر في نموذج . ثم درس عملية صنع القرار السياسي الخارجي .

وعندما قام بدراسة القرارين موضوع الدراسة لم يتم الربط بين البيئة النفسية والقرار مكتفيا في كل حالة بتحليل عملية صنع القرار ودوافع القرار ، وتقييم القرار . وفي تقييم القرار كان هناك خلط بين تقييم القرار من حيث الحكم على مدى رشادة القرار وعقلانيته ومدى صحة توقيت القرار ، وبين أثر القرار على بعض عناصر البيئة الواقعية (٨١) .

أما الدراسات الثلاثة الأخرى فكان التزامها باقتراب تحليل النظم التزاما اسميا فقط ، فقد حددت الرسالة الخاصة بالسلوك الدولي المقارن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاه الصراع العربي الاسرائيلي (٨٢) انها تستخدم الاقتراب والذي « يتم من خلاله تحليل دوافع وأهداف السلوك الدولي لكلا الدولتين » ، وكذلك الوضع بالنسبة للدراسة الخاصة بسياسات الدولتين الأعظم تجاه منطقة الشرق الاوسط (٨٣) ، حيث اکتفت بتحليل محددات السياسة الخارجية للدولتين تجاه المنطقة سواء كانت داخلية أو اقليمية أو دولية ثم دراسة سلوك الدولتين من أجل حماية مصالحهما في المنطقة . وأخيرا فان الدراسة الخاصة بمراكز القوى في اسرائيل ودورها في صنع السياسة الخارجية كانت تعكس فهما عاما عن الاقتراب اذ ذكر الباحث انه « سيستعمل هذا المنهج لدراسة ظاهرة مراكز القوى على المستوى الدولي من خلال ربط هذه الظاهرة بالاطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالظروف العامة المحيطة التي تتفاعل معها . . . بحيث يدرس الظاهرة في مجملها وعلاقتها مع عناصرها وتفاعلاتها الخارجية والداخلية وتدرس الظاهرة على المستوى الجزئي بتحليل عناصرها والعلاقة بين مكوناتها » (٨٤) . ورغم أن الباحث قد ذكر أنه استخدم الاقتراب وبالذات في الفصل الثاني من الدراسة إلا أن ذلك كان مجرد تحليل للعوامل المؤثرة على الدخول لصفوة مراكز القوى (من الناحية النظرية) ، وأيضا في المطلب الثاني من الفصل الثالث في شكل تحليل أسباب وجود الظاهرة في اسرائيل والتي تمثلت وفقا له في المدخلات الأيديولوجية والمدخلات التاريخية ، والمدخلات التنظيمية والمدخلات الاجتماعية .

المخاتمة :

بعد أن تعرضنا بالتحليل لاقترب تحليل النظم واستخدامه فى الدراسات السياسية المصرية متمثلة فى رسائل الماجستير والدكتوراه فى مجال النظم والعلاقات الدولية التى نوقشت فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حتى سبتمبر ١٩٩٠ توصلنا الى النتائج التالية :

أولاً : قلة عدد الدراسات التى استخدمت هذا الاقتراب . اذ بلغ عدد الرسائل التى ذكرت استخدامه وحده دراستين فقط من بين حوالى مائة رسالة فى النظم السياسية ، وسبعة رسائل فقط من حوالى مائة رسالة فى مجال العلاقات الدولية (بالإضافة الى الرسالة التى استخدمته فى العلاقات الدولية دون أن تذكر ذلك) . أما الرسائل التى ذكرت انها تستخدم الاقتراب مع مناهج واقتربات أخرى فى اطار ما يسمى بالتكامل المنهجى فقد بلغت تسعة رسائل فى مجال النظم السياسية وأربعة فقط فى مجال العلاقات الدولية .

ثانياً : ان تعبير الباحث عن عزمه استخدام الاقتراب فى دراسته (سواء وحده أو فى اطار التكامل المنهجى) قد لا يعنى أى شئ فقد يكون مجرد لافتة لا علاقة لها بما تحتويه الرسالة فعلاً . فقد رأينا أنه فى مجال النظم السياسية بلغ عدد الدراسات التى التزمت فعلاً باستخدام الاقتراب دراسة واحدة من الدراستين اللتين ذكرتا استخدام الاقتراب وحده (٨٥) ، ودراسة واحدة فقط أيضاً من بين الدراسات التى ذكرت استخدامه فى اطار التكامل المنهجى (٨٦) (وعددها تسعة) . وكانت درجة الالتزام فى الحالة الأولى شبه كلى وفى الثانية جزئى .

أما فى مجال العلاقات الدولية فقد بلغ عدد الرسائل التى حاولت استخدام الاقتراب وحده فعلاً أربعة رسائل فقط بينما استخدمته الرسائل الباقية وعددها أربعة بطريقة اسمية كما كانت هناك رسالة واحدة فقط

حاولت الالتزام بالاقتراب فعلا بين الرسائل الأربعة التي ذكرت انها سوف تستخدمه في اطار التكامل المنهجي .

وكان الالتزام بالاقتراب كليا في دراسة واحدة (٨٧) ، وشبه كلى في دراستين (٨٨) ، وجزئيا في دراسة أخرى (٨٩) وذلك ضمن المجموعة التي استخدمت الاقتراب وحده ، والتزاما جزئيا في الدراسة التي استخدمته في اطار التكامل المنهجي (٩٠) .

ثالثا : بالنسبة للمشاكل البحثية في الدراسات التي تم فيها استخدام الاقتراب فعلا سواء بطريقة كلية أو شبه كلية أو جزئية فكانت في مجال النظم السياسية تدخل ضمن المشاكل البحثية التي تتعلق بفاعلين سياسيين . فقد تركزت المشكلة البحثية للدراستين اللتين استخدمتا الاقتراب فعلا على دور العسكريين في النظام السياسى في دولة معينة (باكستان في الحالة الأولى ونيجيريا في الثانية) . أما في مجال العلاقات الدولية فكانت المشاكل البحثية للدراسات التي استخدمت الاقتراب فعلا تدخل في نطاق المشكلات البحثية المتعلقة بالسياسة الخارجية . وفي هذا النطاق كانت هناك رسالة واحدة تتعلق بالسياسة الخارجية لدولة تجاه دولة أخرى (٩١) ، وأخرى تدرس السياسة الخارجية لدولة تجاه قضية معينة (٩٢) ، وثالثة تركز على قرار محدد (٩٣) ، ورابعة تتناول قراراتين (٩٤) ، وخامسة تدرس أربعة قرارات (٩٥) . وكان الالتزام بالاقتراب شبه كلى في الحالتين الأولى والثانية (السياسة الخارجية لدولة تجاه دولة أخرى وتجاه قضية معينة) ، وكلى في الحالة الثالثة (دراسة قرار واحد في السياسة الخارجية لدولة) وجزئى في الحالتين الرابعة والخامسة (دراسة أربعة قرارات في الحالة الرابعة وقرارين في الخامسة) .

ويبدو أن ما سبق وذكرناه عن مثالب اقتراب تحليل النظم وصعوبات استخدامه وبالذات تلك الصعوبات المتعاقبة بتشعب عناصره وتعقدها وصعوبة

تعريفها اجرائيا وصعوبة وضع افتراضات تتعلق بعلاقات معينة كانت وراء قلة استخدام الدراسات له .

ويبدو أن هذه العيوب والصعوبات كانت أقل في مجال السياسة الخارجية . ويرجع ذلك الى امرين :

الأول : وجود دراسات تطبيقية سابقة استخدمت هذا الاقتراب فعلا تمثلت في دراستي مايكل برتشر عن نظام السياسة الخارجية الاسرائيلية ، والقرارات في السياسة الخارجية الاسرائيلية واللذان كانتا بمثابة النموذج الذي استرشدت به دراسات السياسة الخارجية التي استخدمت اقتراب تحليل النظم .

الثاني : ان الاقتراب رغم تعدد عناصره وتشعبها في مجال السياسة الخارجية الا أن تركيزه على جانب واحد من النظام السياسي وتركيزه على نوع واحد من مخرجات النظام (السياسة الخارجية ، أو قرار في السياسة الخارجية) قد جعل تطبيقه في هذا المجال أكثر سهولة بالمقارنة بالنظم السياسية حيث التركيز على النظام السياسي ومخرجاته ككل . ومما يؤكد ذلك أن الدراسات التي استخدمت الاقتراب في مجال السياسة الخارجية كانت أكثر نجاحا في الالتزام به في حالة دراسة قرارات محددة في السياسة الخارجية . حيث مكن تحديد المشكلة البحثية على نطاق ضيق الباحث من استخدام الاقتراب على نحو أدق .

على أنه يجب التأكيد هنا على حقيقة أساسية وهي ان القصور في استخدام الاقتراب في الدراسات التي زعمت أنها تستخدم الاقتراب ولم تستخدمه لم يكن مرجعه في المحل الأول صعوبات ومشاكل في تطبيقه بقدر ما كانت تعكس خاصية عامة في كثير منها رغم القيمة العلمية لبعضها ، وهي قلة الوعي بأهمية المناهج والاقترابات في الدراسة العلمية (٩٦) ، اذ كثيرا ما يتم ذكر عزم الباحث على استخدام الاقتراب سواء وحده أو مع عدد من المناهج والاقترابات دون قيامه بتعريف الاقتراب وتحديد كيفية

استخدامه والاكتفاء بمجرد تعريفه بطريقة عامة أو مبسطة وينتهي الأمر عند هذا الحد في مقدمة كثير من الرسائل دون أن يعكس صلب هذه الدراسات الالتزام بأى اقتراح • ومما يضاعف من قلة الوعي باقتراح تحليل النظم عدم وجود كتابات عربية تشرحه بالرغم من أن هذا الاقتراح كان من أوائل ابتكارات المدرسة السلوكية في الدراسات الاجتماعية في منتصف الخمسينات وعلى الرغم من أنه لم يعد شائعاً الآن في الولايات المتحدة بسبب حدة الانتقادات التي وجهت إليه والتي تتجاوزها الاقتراحات الشائعة في الوقت الحاضر ، مثل الاختيار العقلاني Rational Choice والاقتصاد السياسى أو تلك التي تؤكد على العلاقة بين الدولة والمجتمع •

الهوامش

(١) International Encyclopedia of the Social Sciences (The Macmillan Company and the Free Press, 1968, Vol. 15, p. 452).

(٢) Charles A. Mc Clelland, "Applications of General Systems Theory in International Relations", in David V. Edwards (ed.), International Political Analysis (New York : Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1970), PP. 230 - 233.

(٣) د. كمال المنوفى ، مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، د٠ ت ، ص ٣١ ، ٣٢ . كذلك أنظر :

David Easton, A Framework for Political Analysis (Engle Wood Cliffs, New Jersey : Prentice Hall, 1965), P. 57.

(٤) انظر :

Ronald H. Chilcote, Theories of Comparative Politics, The Search for a Paradigm (Boulder, Colorado : Westview Press, 1981), P. 149.

(٥) David Easton, The Political System : An Inquiry into the State of Political Science (New York : Alfred A. Knopf, 1953), A framework for Political Analysis, Op. City., And A Systems Analysis of Political life (New York : John Wiley and Sons, 1965).

(٦) أنظر : كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ . كذلك أنظر : Chilcote, Op. Cit., PP. 146, 148

(٧) Easton, A Framework of Political Analysis, Op. City., P. 21.

(٨) Ibid. PP. 71, 73.

(٩) Chilcote, Op. City., P. 157.

(١٠) Ibid., PP. 158, 159.

(١١) د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

M. V. Nicholson and P. A. Reynolds, "General Systems (١٢)
The International System and the Eastonian Analysis"
Political Studies, Vol. XV, 1967, PP. 12, 14, 21, 23.

Morton A. Kaplan, System and Process in International (١٣)
Politics (New York, John Wiley and Sons, Inc., 1975), P. 3.

George Modelski, A. Theory of Foreign Policy (New York : (١٤)
Free Press, 1962).

Michael Brecher, Blema Steinberg and Janice Stein, "A (١٥)
Frame Work for Research on Foreign Policy Behaviour",
Journal of Conflict Resolution, Vol. 13, No. 1 (March,
1969), PP. 79 - 88.

Ibid., PP. 82, 83. (١٦)

Ibid., PP. 84, 85. (١٧)

Ibid., P. 86. (١٨)

Ibid., P. 87. (١٩)

Ibid., P. 87. (٢٠)

(٢١) انظر :

Bernard Cohen and Scott A. Harris, "Foreign Policy", in
Fred I. Green Stein (ed.), Hand Book of Political Science,
Vol. 6 : Policies and Policy Making (Reeding, Mass : Addison
— Wesley, 1975), PP. 388 - 390.

Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel (٢٢)
(London : Oxford University Press, 1972).

Ibid., PP. 19, 20. (٢٣)

Michael Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy (٢٤)
(London : Oxford University Press, 1974).

(٢٥) د. فاروق يوسف ، مناهج البحث العلمى ، القاهرة ، مكتبة
عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ٦ ، ٧ . ومن الأمثلة على المناهج المنهج التاريخى ،
المنهج المقارن ، المنهج الاحصائى . . . الخ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٨ ، ٩ و ٦٤ .

- (٢٧) المرجع السابق ، صص ٢٠ - ٢٢ .
- (٢٨) شادية فتحي ، الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ١٩٨٩ .
- (٢٩) هالة سعودي ، العسكريون والحكم في باكستان ١٩٥٨ - ١٩٧١ ، رسالة ماجستير ١٩٧٧ .
- (٣٠) محمد حسن عبد المجيد ، دور العسكريين في النظام السياسي السوداني ١٩٠٠ - ١٩٨٢ ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٤ .
- (٣١) العسكريون والحكم في افريقيا مع التطبيق على نيجيريا ١٩٦٦ - ١٩٧٩ . رسالة ماجستير ١٩٨٥ .
- (٣٢) ماجده علي صالح ربيع ، الدور السياسي للأزهر من ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه ١٩٩٠ .
- (٣٣) ابراهيم عرفات ، دور جماعات المصالح في النظام السياسي السوداني ، رسالة ماجستير ١٩٨٩ .
- (٣٤) نيفين مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي رسالة دكتوراه ١٩٨٧ .
- (٣٥) اكرام بدر الدين ، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، دكتوراه ١٩٨١ .
- (٣٦) شهرزاد عواد ، كيان القوة السياسية في السودان ١٩٦٩ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير ١٩٨٥ .
- (٣٧) محمد نبيل شكرى ، التغيير الثوري في دول العالم الثالث ، دراسة حالة للحركة الثورية الايرانية ، رسالة دكتوراه ١٩٨٥ .
- (٣٨) محمد حسن عبد المجيد ، التنمية والتكامل القومي في السودان ١٩٥٦ - ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير .
- (٣٩) نيفين مسعد ، مرجع سابق .
- (٤٠) محمد حسن عبد المجيد ، دور العسكريين في النظام السياسي السوداني ، ١٩٠٠ - ١٩٨٢ .
- (٤١) هالة سعودي ، مرجع سابق .

- (٤٢) اكرام بدر الدين ، مرجع سابق .
- (٤٣) المرجع السابق ، ص ٩ .
- (٤٤) ابراهيم عرفات ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- (٤٥) نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص ٤ .
- (٤٦) ماجده على صالح ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- (٤٧) شادية فتحى ، مرجع سابق ، ص ٦ .
- (٤٨) شهرزاد عواد ، مرجع سابق .
- (٤٩) محمد نبيل شكرى ، مرجع سابق .
- (٥٠) محمد حسن عبد المجيد ، مرجع سابق .
- (٥١) حمدى عبد الرحمن ، مرجع سابق .
- (٥٢) - محمد على العوينى ، العلاقات السياسية بين اسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا ١٩٤٨ - ١٩٧٢ ، رسالة دكتوراه ١٩٧٥ .
- (٥٣) خالدة شادى ، العلاقات بين مصر والدولتين الألمانية فى فترة الخمسينات والستينات ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ١٩٨٧ .
- (٥٤) محمد بدر الدين مصطفى ، نظرية التفاوض الدولى ، المفاوضات المصرية البريطانية لمعاهدة ١٩٥٤ ، رسالة دكتوراه ١٩٩٠ .
- (٥٥) مصطفى علوى ، السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى ١٩٥٣ - ١٩٥٩ ، رسالة ماجستير ١٩٧٥ .
- (٥٦) محمد بدرالدين مصطفى ، سياسة مصر الخارجية تجاه ايران ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير ١٩٨٤ .
- (٥٧) هالة سعودى ، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ، رسالة دكتوراه ١٩٨٢ .
- (٥٨) عبد المنعم عباس محمود ، السلوك الدولى المقارن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ، رسالة دكتوراه ١٩٨١ .

(٥٩) بسيونى محمد الحولى ، سياسات الدولتين الأعظم تجاه منطقة لشرق الأوسط ١٩٧٣ - ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير ١٩٨٥ .

(٦٠) أحمد فارس عبد المنعم ، القرار المصرى بعقد صفقة الأسلحة التشيكية ١٩٥٥ ، دراسة فى السياسة الخارجية المصرية ، رسالة ماجستير ١٩٨٠ .

(٦١) جمال زهران ، نظام السياسة الخارجية المصرية بين قرارى طرد الخبراء السوفييت ١٩٧٢ وزيارة السادات للقدس ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير ١٩٨٣ .

(٦٢) سعد أبو دية ، عملية اتخاذ القرار فى سياسة الأردن الخارجية ١٩٥٣ - ١٩٧٤ ، رسالة دكتوراه ١٩٨٢ .

(٦٣) نظام محمود بركات ، مراكز القوى فى اسرائيل ودورهم فى صنع السياسة الخارجية ١٩٦٣ - ١٩٧٩ ، رسالة دكتوراه ١٩٨٠ .

(٦٤) خالدة شادى ، مرجع سابق .

(٦٥) محمد على العوينى ، مرجع سابق .

(٦٦) محمد بدر الدين مصطفى ، سياسة مصر الخارجية تجاه ايران ١٩٥٢ - ١٩٨٢ ، مرجع سابق .

(٦٧) مصطفى علوى ، مرجع سابق .

(٦٨) انظر ، أحمد فارس ، وجمال زهران وسعد أبو دية .

(٦٩) نظام محمود بركات ، مرجع سابق .

(٧٠) سعد أبو دية ، مرجع سابق .

(٧١) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق .

(٧٢) مصطفى علوى ، مرجع سابق .

(٧٣) المرجع السابق ، صص ٢٠٠ - ٢٠٨ .

(٧٤) هالة سعودى ، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربى

الاسرائيلى ، مرجع سابق .

(٧٥) سعد أبو دية ، مرجع سابق .

- (٧٦) محمد بدر الدين مصطفى ، سياسة مصر الخارجية تجاه ايران ، مرجع سابق ، ص ٣ ، ٤ .
- (٧٧) محمد بدر الدين مصطفى ، نظرية التفاوض الدولي ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .
- (٧٨) خالدة شادي ، مرجع سابق ، ص ٢ .
- (٧٩) محمد علي العويني ، مرجع سابق ، ص ٩ .
- (٨٠) جمال زهران ، مرجع سابق ، ص ٨ .
- (٨١) المرجع السابق ، ص ٢٠٥ - ٢١٤ و ٢٤٥ - ٢٦٥ .
- (٨٢) عبد المنعم عباس محمود ، مرجع سابق .
- (٨٣) بسيوني محمد الحولي ، مرجع سابق .
- (٨٤) نظام محمو بركات ، مرجع سابق ، ص ط .
- (٨٥) هالة سعودى ، العسكريون والحكم فى باكستان ، مرجع سابق .
- (٨٦) حمدى عبد الرحمن ، مرجع سابق .
- (٨٧) احمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق .
- (٨٨) مصطفى علوى ، مرجع سابق ، وهالة سعودى ، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، مرجع سابق .
- (٨٩) سعد ابو دية ، مرجع سابق .
- (٩٠) جمال زهران ، مرجع سابق .
- (٩١) مصطفى علوى ، مرجع سابق .
- (٩٢) هالة سعودى ، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، مرجع سابق .

أقتراب التحليل النسقي واستخداماته في دراسات علم الاجتماع بمصر

د. سمور الكردي

مقدمة :

صارت فكرة « النسق » System تمثل الآن قاسما مشتركا تتجاذبها كافة صنوف المعرفة الانسانية سواء كانت ممثلة للعلم الطبيعي ، أو مجسدة للعلم الاجتماعي بما يضمه كليهما من فروع وتخصصات .

وشأن كل فكرة تبرز في مجال العلم فان التعرف على « تاريخها » يكشف عن طبيعتها كما يشارك في صنع مشكلاتها : النظرية ، والمنهجية ، والتطبيقية ، فضلا عما يسهم به من انجاز التطوير اللازم لها ، بل والتنبؤ أيضا بأوضاعها المستقبلية .

ان مصطلح « النسق » ذاته لم يكن واضحا في بدايات تداوله ، وليس أدل على ذلك مما يوافينا به تاريخ هذا المصطلح فقد تضمن في البداية عدة مسميات موضحة ومنهها نذكر على سبيل المثال « الفلسفة الطبيعية » Natural Philosophy بل ان نفرا غير قليل من فلاسفة التاريخ أمثال « فيكو » Vico ، وابن خلدون قد تناول هذا المفهوم وذلك عندما رأوا التاريخ على أنه « كيانات ثقافية متتابعة » أو انساق . كما يمكن التعرف على فكرة النسق كذلك من خلال « جدل » كل من هيجل وماركس . وامتد هذا التاريخ بعد ذلك من خلال أعمال عدد لا حصر له من العلماء

الطبيين على نحو خاص ، ثم انتقلت تحليلات فكرة النسق وتطبيقاتها بعد ذلك الى نطاق العلم الاجتماعى .

ان هدفنا المحدد من التعرض لدراسة هذا الموضوع لا يكمن فى تحليل معطيات منهجية التحليل النسقى فى ذاتها (وان كنا سنتعرف عليها بايجاز فى بداية التناول) وانما يسعى الى التعرف على استخدامات هذا الاقتراب المنهجى فى دراسات علم الاجتماع وبحوثه فى مصر ، وعما اذا كان هناك استخدام له فعلا ، وكيف تأتى ذلك . وسنتبين الأمر بطبيعة الحال من عرض نموذج أو أكثر للدراسات التى استخدمته .

ان خطتنا فى تناول هذا الموضوع يمكن تحديدها فى نقاط رئيسية خمس تبدأ فى الأولى محاولة لتوضيح مفهوم التحليل النسقى مبرزين مجالات استخدامه ، أما الثانية فسوف تخصص للتعرف على الدعائم (أو المقومات) الرئيسية لهذا الأسلوب . ونطرح فى النقطة الثالثة استخدامات التحليل النسقى فى دراسات علم الاجتماع بمصر ، أما الرابعة فنفحص فيها حدود استخدام هذا الاقتراب المنهجى فى علم الاجتماع ومشكلاته . وفى النقطة الأخيرة نناقش امكانيات التطوير المتبادل بين اقتراب التحليل النسقى ودراسات علم الاجتماع بمصر .

أولا - مفهوم التحليل النسقى ، ومجالات استخدامه :

رغم أن مفهوم « التحليل النسقى » System Analysis يحمل فى طياته ويتضمن فحص النسق الكلى الذى يحكم حركة المجتمع ، الا أنه يشير - إجرائيا - الى مجموعة من الأساليب العلمية ذات الطابع الكمى فى معظمها (وبعضها كفى) التى تستخدم لأغراض التحليل ، والمراجعة ، واتخاذ القرار بشأن القضية أو الموضوع محل الدراسة (١) .

إن مصطلح « النسق » يشير الى امكانية التحليل ، والتطوير فى ذات الوقت . وينطلق الفهم الكامل لقضية الانساق من فكرة « شمولية النسق »

ولا تتحقق هذه السمة دون اجراء تحليل نسقي مسبق الذى يتطلب بدوره تحليلا لنسق آخر وهكذا ... فالتحليل النسقى اذن ، مصطلح شامل يستهدف دراسة كافة الأنشطة المعقدة والمتشابكة ابتداء من التحليل الجذرى للمشكلة ، وانتهاء باتخاذ قرار معين بشأنها . بل ان بعض الباحثين يذهب الى أبعد من ذلك فى تقديره لدور التحليل النسقى فىرى أن « اتخاذ القرار » الخاص بتلك المشكلة غير كاف ، وانما ينبغى متابعة ذلك بالسعى الى « تنفيذ التوصيات » المقترحة بصدد المشكلة التى استخدم التحليل النسقى بشأنها .

غير أن التراث المتوافر عن هذا المفهوم واستخداماته يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالأنشطة التى تظالمها مفاهيم الادارة العلمية بصفة عامة .

ان مجالات أساسية فى العلم الطبيعى - على نحو خاص - قد استفادت مباشرة من الاستخدامات المتعددة والمفيدة للتحليل النسقى . فعلم الهندسة ، بفروعها المختلفة ، والتخطيط والادارة فضلا عن ادارة الأعمال ، والتسويق ، ودراسة التكاليف هى مجرد أمثلة ونماذج للمجالات التى طبقت هذا الأسلوب المنهجى فى دراسة مشكلاتها سعيا وراء التوصل الى حلول علمية لها (٢) .

أما « العلم الاجتماعى » Social Science بفروعه المختلفة فام يقف متفرجا ومشدوها أمام هذا الاقتراب المنهجى ، وانما حاول أن يكون مشاركا فى الافادة من استخداماته وتطبيقاته المختلفة رغم نزوعها بصفة عامة الى الاتجاه الكمى سواء فى الصياغة ، أو التحليل ، أو الوصول الى نتائج محددة (تتمثل أحيانا فى اتخاذ قرار مثلا) .

لقد شاركت علوم الاجتماع ، والسياسة ، والاقتصاد بقدر محاولة كل من : علم النفس والتحليل النفسى من جانب ، ودراسات الايكولوجيا والسلوك الاجتماعى من جانب آخر . بل اننا لا نغالى اذا ذهبنا الى التأكيد

بان هناك بعض الموضوعات الواردة ضمن عدد من هذه العلوم أو المداخل المعرفية والتي يصعب استخدام المناهج التقليدية في دراستها قد سعت الى استخدام منهج التحليل النسقي على بعض قضاياها .

ولعل المثال أو النموذج اللافت في هذا الشأن هو دراسة موضوع « القيم Values » فهو موضوع وان كان ينتمى مباشرة الى علم الاجتماع ، الا أن انعكاساته تكاد تمتد الى كافة فروع العلم الاجتماعى سالفه الذكر (ولعل الاقتصاد والسياسة أبرزهما) .

ويمكن القول أن هناك بعض الأساليب الفنية المرتبطة بمنهج التحليل النسقي والتي ذاعت شهرتها فى الآونة الأخيرة لدرجة يظنها البعض مناهج (وليست أساليب فنية أو أدوات) تقف على قدم المساواة مع التحليل النسقي وليست تابعة منه .

ومن أمثلة هذه الأساليب الفنية نذكر(٣) : أسلوب « تقويم البرنامج

ومراجعته » **Program Evaluation and Review Technique**

والمسمى اختصارا (PERT) ، وطريقة « المسار الحرج **Critical Path**

Method ويطلق عليه (CPM) ، فضلا عن أساليب « البرمجة الخطية »

Linear Programming ، وتحليل « التكلفة - والمنفعة » ،

Cost — Utility Analysis ، و « المحاكاة » **Simulation** .

ورغم أن هذه جميعا تنتمى ابتداء الى منهج التحليل النسقي الا ان لكل منها استخداما الخاص الذى يتوقف على اعتبارات عديدة لعل أهمها : طبيعة « المشكلة » محل الدراسة ، والمجال المعرفى الذى تندرج ضمنه ، ونوعية المعلومات المتوافرة عن تلك المشكلة ، والهدف الذى تسعى الى تحقيقه . فضلا عن امكانيات الباحثين (أو فريق البحث) المتاحة سواء من حيث التصورات الذهنية ، والاستعدادات الابداعية ، والفترة الزمنية المخصصة لاجراء الدراسة ، والميزانية المالية المرصودة لذلك ... وغير ذلك من الاعتبارات(٤) .

ومهما يكن من أمر فإن الفارق لم يزل - وسيظل فيما نعتقد - شاسعا بين استخدام العلوم الطبيعية لمنهج التحليل النسقى ، واستعانة العلوم الاجتماعية به . ذلك أن طبيعة كل طائفة من هذه العلوم مختلفة وبخاصة فيما يتعلق بالموضوعات التى تناقشها ، والمادة التى تتعامل معها .

الا أن ثمة تحدى يواجه المشتغلون بالعلوم الاجتماعية فيما يتصل باستخدام هذا الاقتراب المنهجى فى موضوعات علومهم ، وذلك حتى لا يتوقف تطوير ما يدرسون عند حد « الوصف » . بل ان الأمر يتطلب مزيدا من التحايل المتعمق الذى يؤدى الى امكانية التنبؤ ، والرؤية المستقبلية لمشكلات علومهم (وسنعود الى هذه النقطة تفصيلا فى نهاية هذه الورقة) .

ثانيا - الدعائم الأساسية للتحليل النسقى :

مثلما تتضاءل النظرة الى مفهوم « النسق » فتراه وحدة « صغرى » تعمل فى جهاز (بالمعنى التقنى) ، أو تندرج ضمن عناصر تشكل « تنظيما » ، فانها يمكن أيضا أن تتسع وتمتد لتمثل المكونات الرئيسية « للبنية المجتمعية » الكلية ، وقد تزداد هذه الرؤية شمولاً واتساعاً للدرجة التى يتم تصوير « العالم » بأكمله على أنه نسق متكامل .

وبصرف النظر هنا عن « مجال الرؤية » التى تسهم ولا شك فى تحديد - ولو اجرائى - لمساهمة المفهوم (فهذه مسألة نسبية) فان ما يهمنا فى هذا المجال هو البحث عن الأفكار الرئيسية التى تحكم تشكل منهجية التحليل النسقى . أو بعبارة أخرى فاننا نبحث عن أهم المقومات التى تشكل هذا الاقتراب المنهجى .

ان هناك مقومات أربعة رئيسية يمكن رؤية التحليل النسقى فى ضوئها ، وهى (٥) :

١ - الفعالية : Efficiency

لعلنا نجد من يدعى بأن الاقتراب المنهجي الأمثل للنسق يستوجب تحديد « مواضع الاشكالية » Trouble Spots وبخاصة ما يمكن أن نطلق عليه مناطق الهدر (أو الفاقد) عند الزيادة غير الضرورية للتكلفة مثلا الأمر الذي يتطلب تدخلا لمواجهة هذه الحالة الناشئة من عدم الفعالية وتحويلها الى اطارها المستهدف .

٢ - استخدام العلم : Use of Science

ان التمسك بالمعايير العلمية في استخدام هذا الاقتراب المنهجي يتطلب بناء « نموذج » Model للنسق يصف كيفية عمله . وقد يكون العلم المستخدم في هذه الحالة متمثلا في الرياضيات ، وأحيانا في الاقتصاد ، وقد تكون مجموعة العلوم السلوكية (ومن بينها علم النفس ، والاجتماع) .

٣ - دراسات الانسانيات : Humanities

وينظر المشتغون بفروع العلوم الانسانية عموما الى النسق على انه وحدة مكونة للبناء الاجتماعي وان البشر هم اللبنة الأولى والخلايا الاساسية في بنية هذا النسق أما الاتجاه الرئيسي لأصحاب هذا الاتجاه فيتشكل تبعا لرؤيتهم التصورية لبعض القيم الانسانية عموما مثل : الحرية ، والكرامة ، والخصوصية ... الخ وفوق هذا كله فان أنصار هذه الرؤية يتحاشون بكافة الطرق مسألة فرض الخطط الجاهزة على أفراد المجتمع مطالبين اياهم بالمشاركة فيها حيث ينبغي أن تطرح أصلا بواسطتهم وعن طريق تفاعلهم الايجابي مع بيئتهم .

٤ - الاستعادة بأساليب أخرى غير التخطيط : Anti-Planning

يبدو أن المبالغة التي اقترنت عادة باستخدام أسلوب التخطيط من حيث اعتباره فيما يعتقد البعض بمثابة « الوصفة السحرية » لكافة المشكلات

المجتمعية ، قد أفرزت فريقا من الباحثين رأوا أن الاستعانة بمثل هذه النماذج التخطيطية والتي تسمى أحيانا بالخطط العقلانية أو الرشيدة لهو ضرب من سوء الفهم أو الخطورة (فيما يترتب عليها من نتائج) أو الفساد الناجم عنها أو كل ذلك مجتمعا . أما الاتجاه الصحيح من وجهة نظر هؤلاء فيمكن تحديده في « الاندماج الكامل مع النسق » والحياة داخله ، والتفاعل مع معطياته وبخاصة مع أولئك الذين لديهم خبرة بشئونه (أى النسق) ، فضلا عن الاحتراز وعدم محاولة تغيير عناصر ذلك النسق - بما فيه البشر - باستخدام بعض الهياكل التخطيطية الفخمة (المتكلفة) أو عن طريق الاستعانة بمجموعة من النماذج الرياضية الصادقة في ذاتها والبعيدة تماما عن الواقع .

ان مثل هؤلاء الذين يقفون من الأساليب التخطيطية (شائعة الاستخدام بصورتها الراهنة) هذا الموقف لسلبى المتحفظ لهم أكثر الناس يقينا واعتقادا بأهمية العناصر الكيفية - مثل الخبرة والمهارة - في صياغة الأنساق والتعامل معها في ضوء الواقع المعاش ، بل ان هذه العناصر يمكن الاعتماد عليها في التوصل الى قرارات سليمة في مجالات الادارة والاجتماع وغيرهما .

واذا كانت المقومات الأربعة السابقة تمثل دعائم للتحليل النسقي فانها تعد في ذات الوقت « تأريخا » لهذا الاقتراب المنهجي من حيث استخداماته والاستعانة به . غير أن عناصر التفاعل بين هذه الدعائم مسألة واردة بلا شك . فاختفاق هذا المدخل المنهجي مثلا في التصدى لدراسة نوعية خاصة من المشكلات قد ساعد على ظهور منحى جديد يستخدم ذات الاقتراب المنهجي ولكن بشكل خاص . ان استخدام التحليل النسقي في مجال بناء النماذج الرياضية مثلا يحتاج بالضرورة الى « بناء محكم » للمشكلة موضوع الدراسة . ولكن الواقع يشهد بأن مشكلاتنا ليست جميعها من النوع الذى يمكن صياغته وفق ذلك البناء المحكم بل ان الغالبية العظمى من مشكلاتنا التى نتصدى لدراستها من النوع الذى يصعب التحكم

فى متغيراته الى حد بعيد . فالفقر مثلا ، والامية ، وانماط السلوك الاجتماعى للمرض فضلا عن ظواهر مجتمعية اخرى كالاروب ، ومشكلات الاقليات العنصرية وتوزيعاتها بالمجتمع ، وكذلك ميزانية الدولة وواجه الانفاق فيها وانماط استهلاك افراد المجتمع وما يمكن وصفه « بنوعية حياة » سكانه انخ كل هذه وغيرها مجرد امثلة لمشكلات مجتمعية من الصعب بلورتها والتحكم فيها منهجيا بدرجة كبيرة .

ثالثا - استخدامات التحليل النسقى فى دراسات علم الاجتماع بمصر :
نموذج تحليلي :

قبل أن نشرع فى توضيح موقف عام الاجتماع ودراساته من هذا الاقتراب المنهجى ينبغى أن نفكر فى الاعتبارات الأساسية التى يضعها الباحث فى ذهنه عند محاولته استخدام هذا الاقتراب .

ويمكن ايجاز هذه الاعتبارات فى خمسة رئيسية نعرضها على النحو التالى^(٦) :

١ - صياغة الأهداف الكلية للنسق :

وينبغى وفق هذا الاعتبار أن نحدد بدقة بالغة نوعية المقاييس الآدائية التى يمكن استخدامها للنسق ككل . ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال دون فحص هذه الأهداف الكلية للنسق والأساليب المقترحة للتعرف بصورة مقاسة على كل منها . وقد يتفرع عن الأهداف العامة أهدافا أخرى فرعية تتطلب ذات الاجراء .

٢ - دراسة بيئة النسق :

فهذه البيئة تمثل قيذا ثابتا ومحددا للتعامل مع النسق - ان «البيئة» Environment تتناول بمعناها الشامل اجتماعية واقتصاديا فضلا عن اطارها العلمى . ويساعد هذا التناول بلا شك على دقة دراسة النسق واختيار انسب أساليبه المنهجية (س. م. الفة الذكر) لدراسة الموضوع محل البحث .

٣ - التعرف على موارد النسق :

ويقصد بها المصادر التي يتمكن بواسطتها النسق من أحداث تغيير ايجابى يعتمد أساسا على « المزايا » الذاتية المكونة للنسق . كأن يكون لدينا مثلا نسق يتصل بقضية العمالة (أو البطالة) فيسعى الباحث الى دراسة الجوانب الايجابية التي تسعى على سبيل المثال الى حل اشكالية : أية جماعة من السكان يصلحون لنوعيات معينة من الأعمال ؟ أو حجم النقود المنفق على بعض الأنشطة ، أو البحث عن « الحد الأدنى » من الزمن للقيام بأنواع متعددة من الأعمال . . . الخ .

٤ - تحديد مكونات النسق :

وذلك من زاوية الأهداف ، والأنشطة ، ومقاييس الأداء . ولنضرب مثالين على ذلك فأما الأول فيمكن تصويره من خلال رئيس للقسم باحدى المؤسسات يعلم يقينا أن قسمه يمثل وحدة أو جزءا متميزا من المؤسسة بأكملها . ومن ثم فهو مستعد للدخول فى « معركة » من أجل ميزانية القسم الذى يرأسه للحفاظ عليها أو المطالبة بزيادتها . وهو بذلك يعرف تماما أنه سيدخل فى صراع مع « المكونات » الأخرى لنفس المؤسسة ويقدر - ولو بشكل قيمى - الأقسام التى سوف تسانده فى مطالبه والأخرى التى ستعارضه فى ذلك ، فضلا عن المواقف « المتنوعة » للأشخاص العاملين معه فى ذات القسم .

وأما المثال الثانى فيظهر من خلال مؤسسة علمية أكاديمية ولتكن الجامعة . فلو افترض مثلا ان « الرياضيات » ، و « الفلسفة » مقرران يدرسان فى عديد من تخصصات الجامعة كمجالين من مجالات المعرفة الانسانية ، ولكن قسمى « الرياضيات » ، و « الفلسفة » يحدد كل منهما أى الموضوعات أكثر أهمية لطلابه ، وأيها يساعد على تنمية قدراتهم . ان كلا من المثالين يحدد مكونات النسق وكيف تلتقى مع مثيلاتها فى الأنساق الأخرى .

٥ - ادارة النسق :

لا يمكن لأى نسق أن يحقق أهدافه المرسومة (المشار إليها فى النقطة الأولى) دون أن تتحقق ادارة واعية له . وهى ادارة لا تنبع من المشاعر أو الأبعاد الشخصية أو الذاتية للمستول عن تحقيق أهداف المؤسسة أو القسم مثلا ، وانما ترسم بناء على خطة مستقبلية للوصول بهذه الوحدة (القسم على سبيل المثال) الى « الاستقلالية » التى تتيح له أكبر معدل من الانتاجية. وفى ذات الوقت الى تحقيق نوع من « التكامل » ، أو الاندماج مع غيره من الوحدات لتحقيق الهدف المؤسسى الشامل .

لم يكن هدفنا من التعرف على تلك « الاعتبارات » الرئيسية الخمسة أن نلم بها فقط بوصفها « مسائل أساسية » لا غنى عنها لمن يريد استخدام ذلك الاقتراب المنهجى ، وانما أردنا أيضا أن نحدد موقف دراسات علم الاجتماع من أبعاد هذا الاقتراب واعتباراته الرئيسية بعبارة أخرى استهدفنا من ذلك طرح تساؤل رئيسى مؤداه : هل تطرق علم الاجتماع ممثلا فى دراساته وبحوثه الى استخدام هذا المنهج ؟ فاذا كانت الاجابة بالايجاب كان السؤال المنطقى المترتب عليه وكيف استخدمه ؟ ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال دون اعطاء نموذج - على الأقل - للتدليل على ذلك . أما اذا وردت الاجابة بالنفى ، فان تساؤلا آخر لا بد من طرحه نستفسر من خلاله عن السبب الكامن وراء ذلك .

ان فكرة « النسق » فى علم الاجتماع ، وكذا فى « الانثروبولوجيا » جد مختلف عن مثيلتها التى سبق شرحها من خلال اقتراب التحليل النسقى . ورغم اختلافها الذى سوف نستوضحه الآن فهناك صلات ومعانى مشتركة بين الفهمين . ان « البناء الاجتماعى » Social Structure

فى علم الاجتماع لأى مجتمع من المجتمعات عبارة عن « نسق » من الأبنية المنفصلة المتمايزة التى تقوم بينها - رغم تمايزها وانفصالها - علاقات متبادلة . ويضم كل من هذه الأبنية الجزئية عددا من النظم الاجتماعية

التي تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة . ولن يتيسر فهم البناء الاجتماعي الا بدراسة هذه الأبنية الجزئية التي تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض . فهناك علاقات متبادلة مثلاً بين النسق الايكولوجي والنسق الاقتصادي على اعتبار أن الحياة الاقتصادية كلها تتأثر ، وتتحدد بالشروط والظروف الايكولوجية التي تحيط بالمجتمع .

أما الفهم « البنائي - الوظيفي » Structural-Functional

فهو فهم يتسم بالتكامل ولنأخذ مثلاً واحداً على ذلك تتمثل في رؤية « تالكوت بارسونز » T. Parsons للنسق وذلك في ضوء نظريته للفعل الاجتماعي Social Action .

إن « بارسونز » وهو يسعى إلى بناء إطار تصوري يتخذ من نظرية نسق الفعل إطاراً مرجعياً وذلك بالنظر إلى مجموعة الأنساق الثلاثة الشهيرة التي تناولها وهي : نسق شخصية ، ونسق الثقافة ، والنسق الاجتماعي وهناك بطبيعة الحال تفاعل تبادلي بين بعضها البعض حتى في انبثاقها (أي نشأتها) . وإذا كان النسق الأول (الشخصية) تعالجه نظريات علم النفس أو التحليل النفسي ، فإن الثاني (الثقافة) تتناوله نظرية الانثروبولوجيا الثقافية ، بينما يقع الثالث في إطار النظرية السوسيولوجية (٨) .

وفي تطور معاصر لفكر بارسونز امتد حتى وفاته في نهاية السبعينيات (١٩٧٩) أكد على أن التحليل الوظيفي - البنائي قد عفا عليه الزمن وأن نموذج الوظائف الأربع (الذي استنبطه بارسونز من خلال الكشف عن العلاقات بين العناصر التي تضمها متغيرات النمط مثل : الوجدانية - الحياد الوجداني - التعميم - التخصيص ... الخ) نقول إن صياغة هذا النموذج هي التي أوحى إلى بارسونز بإمكانية فصل الوظيفة عن البناء وربطها بالنسق ويعني هذا تحول بارسونز إلى ما يسمى « بالوظيفة النسقية » وتخليه عن أفكاره التقليدية السابقة حول الوظيفة البنائية (٩) .

ونكاد لا نميز ضمن دراسات علم الاجتماع وبحوثه العديدة والمتنوعة في مصر والتي تغطي - أو تكاد - كافة القضايا التي تمس الإنسان بوصفه كائنا اجتماعيا ، ما يرتبط مباشرة باقتراب « التحليل النسقي » وفق المفهوم الذي عالجنه في النقطتين الرئيسيتين السابقتين سوى دراستين اثنتين : أحدهما نظرية صرفة ، والأخرى امبيريقية وقد قام بهما باحث واحد (محمد عارف عثمان) ونعرض لمضمونهما باختصار على النحو التالي :

- الدراسة الأولى تتمثل في مناقشته لقضية « المجتمع نسقي

سايبيرنطيقى معقد » (١٠) يقصد بالسايبيرنطيقا « Cybernetics دراسة عمليات « التحكم ، Control و « الاتصال ، Communication سواء التي تحدث في النسق الآلي (كالثلاجة الكهربائية) أو النسق البيولوجي (كجسم الإنسان) أو النسق الاجتماعي (متمثلا في المجتمع) . ويعد جهاز منظم الحرارة ، أو ما يطلق عليه « بالترموستات » Thermostat نموذجا شائعا للعمليات السايبيرنطيقية في مجال النسق الآلي حيث يزود الجهاز (الثلاجة أو المدفئة مثلا) بمعلومات معينة تتمثل في تحديد درجة الحرارة المطلوبة . كذلك تحدث نفس المسألة في جسم الكائن الحي حيث يتعرض لنوع من عمليات التنظيم أو التوجيه أو الاتزان الذاتي الذي يتحقق بواسطتها احتفاظ الجسم بدرجة حرارة ثابتة حول معدلاتها تقريبا رغم كل ما يحدث في البيئة من تغيرات في درجة الحرارة . فكان هذم العمليات السايبيرنطيقية قائمة أيضا في النسق البيولوجي . أما فيما يتعلق بالنسق الاجتماعي وهو ما نسعى إليه في هذا الصدد فإن المسألة تصبح أكثر تعقيدا من المثالين السابقين (النسقان : الآلي ، والعضوي) ، إذ تتداخل مجموعة من العمليات المتشابكة والمعقدة مثل : صيانة النسق ، وتحقيق هدفه فضلا عن وظيفتي التكيف والتكامل .

وهكذا يبدو النسق الاجتماعي متسما بالطابع المعقد الذي يتطلب

توافر هذه الوظائف الأربع مثلا في آن واحد .

ومن ثم فإن التنظيم الاجتماعى فى المجتمع يخضع لعمليات دائمة تستند الى نفس الأسس التى تخضع لها - تقريبا - الأنساق السايبرنطيقية ولهذا فإن هذا التنظيم ينبغى أن ينظر اليه على أنه حالة مؤقتة تتحدد فى ضوء المعلومات والقرارات التى تتخذ فى المجتمع فى لحظة زمنية محددة (١١) .

وقبل أن ننتقل الى الدراسة الثانية فإن هناك نقدا موجها الى الدراسة السابقة يتحدد بإيجاز فى « محدودية » تطبيق الأسس الواردة فى عام السايبرنطيقيا على النسق الاجتماعى تماما كما يطبق على النسقين الآلى والعضوى . ان تعقد الأبنية وتشابك العمليات فى ذلك النسق يجعل من الصعب تحقيق عمليتى « التحكم » ، و « الاتصال » وهما جوهر هذا الأسلوب الذى يعد أساسا يعتمد عليه منهج التحليل النسقى فى معظم العلوم الطبيعية .

غير أن هذه المحدودية فى التطبيق يمكن أن توظف وترشد فى مجال بعينها كالتخطيط الاجتماعى مثلا بحيث نحصل على نتائج أفضل مما لو طبق مثلا على النسق القيمى .

- وأما الدراسة الثانية فهى محاولة لدراسة النسق الاقتصادى فى ضوء التحليل الوظيفى وهى عبارة عن بحث ميدانى لدراسة إحدى المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بالقاهرة (١٢) .

وقد استهدفت هذه الدراسة - التى اتخذت طابعا منهجيا - الكشف عن القدرة الاسترشادية للإطار التصورى الذى يقوم عليه أسلوب التحليل الوظيفى عند « بارسونز » وذلك بتطبيق الاستراتيجية المنهجية لهذا الأسلوب فى تناول واقعى (امبيريقى) لوحدة اجتماعية - اقتصادية بالمجتمع .

وقد بدأ الباحث بالقيام بدراسات استطلاعية لتحديد مجالات البحث وأبعاده ، كما استخدم طريقة المشاهدة المشاركة وذلك للحصول على

معطيات متكاملة عن الأبعاد البنائية وعن جوانب الأداء الوظيفي في وحدة الدراسة ، ومن ثم تتكامل أمام الباحث صورة متكاملة عن الحياة الاجتماعية بها وهذا أمر يفرضه تصور وحدة الدراسة على أنها نسق .

واستعان الباحث بالاستتبار المتعمق دون استخدام استمارة استتبار مقننة بحيث استند الاستتبار الى عدم تقنين الصياغة اللفظية للأسئلة .
غير أن ما تم تقنيه فقط في الاستتبار هو العناصر الأساسية التي تدور عليها الأسئلة بعد تحديد هذه العناصر في ضوء الاطار التصوري للبحث .

وقد مرت الدراسة بمرحلتين تمثلت الأولى في الوصف البنائي للنسق حيث درست الوحدات الجماعية ، والأدوار الاجتماعية ، والمعايير والنظم ، ونمط البناء الاجتماعي . بينما ضمت المرحلة الثانية - التي أطلق عليها التفسير الوظيفي للنسق - الضرورات الوظيفية ، وانتهت الى عرض نموذج نظري لوصف النسق وتفسيره .

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن ظهور بعض العناصر البنائية التي تتناقض مع العناصر المعيارية في النسق ويتمثل ذلك فيما يلي :

* تناقض الأهداف المعيارية للنسق مع أهدافه الواقعية .

* التشكل النظامي لصور من الانحراف عن المعايير .

* ظهور علاقات اجتماعية في النسق لا تقرها المعايير .

ورغم الحبكة المنهجية الواضحة ، والاجراءات الميدانية بالغة الاحكام التي اتبعها الباحث في دراسة رائدة يختبر في ضوئها بعض المقولات النظرية في فكر بارسونز ، الا أنه كان ينقصها استخدام بعض الأساليب الفنية المنبثقة عن منهجية التحليل النسقي والتي كان من الأجدر استخدامها وبخاصة أن مجال الدراسة الميدانية : مؤسسة اقتصادية ، ونذكر منها على سبيل المثال : تحليل التكلفة - المنفعة ، والبرمجة الخطية .

رابعاً - حدود استخدام التحليل النسقى فى علم الاجتماع ، ومشكلاته :

لا شك أن « بارسونز » قد تأثر بالتقدم الذى أحرزته بعض العلوم الأخرى - غير الاجتماع - مثل البيولوجيا ، وعلم النفس ، والاقتصاد ومن استخدامها بعض الأساليب الكمية التى تؤدى الى تقدم مجالات المعرفة بها والتوصل الى الشكل الدينامى للظواهر محل الدراسة .

ومن الثابت أنه سواء فى المعطيات التقليدية ، أو المحدثه (المعاصرة) لفكر بارسونز فائنا نلاحظ أن أسلوب التحليل الوظيفى - البنائى ، أو الوظيفى - النسقى هو البديل المطروح أمام « بارسونز » فى دراسة الظواهر الاجتماعية .

إن هناك ولا شك حدوداً لاستخدام منهجية التحليل النسقى (كما يستخدم فى بعض العلوم) فى العلم الاجتماعى بعامة ، وعلم الاجتماع بخاصة .

إن عدم قدرة هذا القطاع من العلوم على التحديد القاطع للمتغيرات المكونة لظواهرها يتسبب فى تعقيد العناصر المشكلة لأية قضية وتشابكها .

كما يؤدى الفشل فى اجراء « قياسات كمية » لأبعاد الظواهر محل الدراسة على ذات المستوى الذى يتم فى العلوم الطبيعية (التى تخضع فى كثير من الأحيان الى صياغة المعادلات الرياضية) الى الاعتماد دائماً على الأحكام القيمية والتقديرية ومن ثم الى صعوبة تطبيق بعض الأساليب الواردة فى منهجية التحليل النسقى . ويترتب على الجانبين السابقين أن تتضاءل قدرة العلم على التنبؤ فالرؤية المستقبلية لا بد وأن تعتمد على تشخيص دقيق للظاهرة ، وتحديد محكم لمتغيراتها فضلاً عن القياس الكمي المباشر للعناصر المكونة لها .

لقد استوعبت ميادين علم الاجتماع فى المجتمعات المتقدمة صناعات على وجه الخصوص فكرة التحليل النسقى بمفهومها الحديث والمعاصر وسعت

مبدئيا الى اعداد المشتغلين بهذه الميادين ، وهم طلاب معرفة ، بتزويدهم بصنوف المعرفة المساعدة لهم لتطبيق أصول هذا الاقتراب على بعض المشكلات البارزة فى ميادين بعينها لعل أبرزها الاجتماع الاقتصادى ، والاجتماع الصناعى . ان الرياضيات الحديثة ، والاحصاء المتقدم ، فضلا عن بحوث العمليات وعلوم الحاسب الآلى أصبحت الآن شروطا لازمة لدراسة علم الاجتماع حتى يتمكن دارسوه من سبر أغوار المداخل المنهجية الحديثة وضمنها التحليل النسقى (١٢) . ورغم هذا المسعى العقلانى الرشيد لدراسة علم الاجتماع سواء فى النظرية ، أو المنهج ، أو البحث ، فن هناك حدودا — سبق ذكر بعضها — ومشكلات تعيق من درجة تقدم هذا العلم على ذات المستوى أو الدرجة التى بلغتها العلوم الطبيعية أو الأساسية . ومن ثم فان هذا لا يرجع الى أدوات الباحث ، وامكانياته ، ومستوى ابداعاته ، قدر ما يعود الى طبيعة القضايا محل الدراسة فى العلوم الاجتماعيه بعامة وعلم الاجتماع بخاصة .

غير أن ظروف مجتمعات العالم الثالث ككل تتسبب بشكل أو بآخر فى تخلف دراسات علم الاجتماع وبخاصة فيما يتصل بتطوير مناهجه وهى مسألة تعد فى نظرنا على جانب كبير من الأهمية ، اذ أنها تمثل حلقة الوصل بين رؤية نظرية ملائمة ومستوى بحثى متقدم .

ومع أن ظروف مجتمعنا المعاصر — على سبيل المثال — تشهد بضرورة التعمق فى دراسة الاقترابات المنهجية المختلفة والسعى حثيثا لاختيار أكثرها ملائمة للموضوع محل الدراسة ، الا أن عدم التنبه أو الاهتمام بهذه القضية مضافا اليه الحدود الطبيعية والمشكلات الأساسية التى تعيق استخدام بعض المداخل المنهجية ، يضاعف ولا شك من حدة موقف علم الاجتماع فى مصر .

خامسا — امكانيات التطوير المتبادل بين اقتراب التحليل النسقى ودراسات علم الاجتماع فى مصر :

من الطبيعى أن التغير الذى يصيب المناخ ذهنى هو الذى يسمح

برؤية مشكلات جديدة لم تكن ترى من قبل ، أو طرح تصورات مبدعة لقضايا قديمة كان الخلاف والجدل قد طمس معالمها . ولعل هذا « النمط » من التغيرات أكثر أهمية من تلك التطبيقات المفردة والتي لا تخرج عن كونها حالات خاصة .

ان الثورة « الكوبرنيكية » (نسبة الى كوبرنيكوس) كانت بالقطع أفضل كثيرا من عملية حساب حركة الأجرام السماوية ، كما أن النظرية العامة للنسبية قد أعطت شروحا أكثر تفصيلا من عدد كبير جدا من الظواهر العتيقة في مجال الفيزياء . أما « الداروينية » فقد أجابت على فروض كثيرة. كانت تعد بمثابة مشكلات في علم الحيوان. وتطوره (١٤) . الخ .

واذا كنا نبحث الآن عن امكانيات تطوير الاقتراب المنهجي المسمى بالتحليل النسقي كى يلائم دراسات علم الاجتماع في مصر فان هذه الأخيرة تستوجب أيضا بدورها تطويرا جذريا كى تكون صالحة كمجال معد ومؤهل لتطبيق هذه الاقترابات المنهجية على مشكلاته وقضاياها . أما كيف يحدث هذا التطوير المشترك أو المتبادل فتلك قضية ينبغي أن يسعى اليها الكافة من المشتغلين بالعلم سواء فى تعلمه أو تعليمه ، فى دراسته وبحثه ، فى متابعته وتقويمه ، فى تقديمه ونشره . . . أى باختصار فى كافة الجهود المبذولة تجاه العلم والتي ينبغي أن تكون موجهة وجهة واحدة تتحدد فى تطويره والافادة منه .

ان حركة علم الاجتماع عالميا قد شهدت مثل هذا « التطوير المتبادل » وليس أدل على ذلك من تلك المحاولات العديدة والتي أثمرت فى النهاية صياغات نظرية لفحص منهج التحليل النسقي فضلا عن امكانية تطبيق هذه الصياغات فى مجال قضايا علم الاجتماع . ان المفاهيم ، وكذلك النظريات قد أضافت الى الاقتراب النسقي الحديث تصورات عديدة أمكن استخدامها فى علم الاجتماع وصار يمثل مصطلحا متواترا فى التراث الحديث والمتجدد لعلم الاجتماع مثله كمثل مفاهيم : النسق الكلى ، والمعلومات ، والاتصال . . . الخ .

ولا شك ان أعمال رواد الفكر الوظيفي امثال سوروكن Sorokin وميرتون Merton ، وبارسونز قد اضافت الى الفكر النسقي تحليلات عميقة الا أنها لم تزل - على الجانب التطبيقي - بعيدة عن تناول التحليل النسقي الحديث ، وذلك اذا ما قورنت مثلاً بما حدث على الطرف الآخر في علمي النفس ، والاقتصاد حيث كانت استفادتهما من منهجية التحليل النسقي أوضح وأكثر عمقا .

ان تطويرا جذريا في منظومة الاشتغال بعلم الاجتماع بمصر من كائنه جوانبه أصبح أمرا ضروريا بل وحتميا سواء اتصل هذا التطوير بالنظرية ومقولاتها ، أو بالمنهج وصياغاته ، أو بالبحث وأساليبه .

خاتمة :

رغم ما أفرزته هذه المحاولة المبدئية للتعرف على امكانية استخدام دراسات علم الاجتماع بمصر لاقترب منهجى يتمثل فى التحليل النسقى من مشكلات بعضها نظرى ، والآخر منهجى فانها تعد - فى اعتقادنا - ضرورية بل ولازمة لاختبار مدى الكفاية « المشتركة » بين مدخل منهجى معين وعلم اجتماعى بذاته . نقول ان هذه المحاولة فى ذاتها ستكون محدودة القيمة والنفع ان لم تتابع بمزيد من الدراسات النظرية والمنهجية فيما يتصل بهذا الاقتراب المنهجى فضلا عن السعى الجاد لتجربته واختباره عن طريق تطبيقه على بعض القضايا والمشكلات ذات الصلة بمقولاته الأساسية .

ان الخاصية المهمة لهذا الاقتراب المنهجى والتي تدفعنا دفعا الى محاولة تطبيقه على دراسات علم الاجتماع بمصر تتمثل فيما يمكن أن يحققه من تنبؤ واستشراف للوضع المستقبلى . صحيح أنها مزية لا ينفرد بها هذا المنهج فقط وانما هو يساعد بكفاية عالية على تحقيقها(١٥) .

ومن الأمور الأخرى ذات الأهمية فى تطبيق منهج التحليل النسقى على دراسات علم الاجتماع أن هذا الأخير قد تضخم تراثه المعرفى بتحليلات نظرية ومنهجية (وبخاصة ما يتصل منها بالتحليل الوظيفى) عن فكرة النسق الأمر الذى يمنح هذا العلم - عام الاجتماع - مزية نسبية تحض على استخدام هذا المنهج لفحص بعض مقولات النسق التى قد يفيد بعضها وقد يطور البعض الآخر لتحقيق امكانية التطوير المتبادل الذى سبق أن عالجناه .

الهوامش

- (١) لمزيد من التفصيل فى هذا المفهوم راجع :
— Banghart, F.W.; «Educational System Analysis» The Macmillan Company, London, 1969.
- (٢) كانت هذه مجرد أمثلة لمجالات استخدمت منهج التحليل النسقى فى دراسة موضوعات علومها وبلغت درجة عالية فى تطوير أساليب دراسة مشكلاتها اعتمادا على توظيفها لهذا الاقتراب المنهجى وغيره .
- (٣) Banghart, F. W.; Ibid., P. 3.
- (٤) لا تؤثر هذه الاعتبارات الموضوعية على استخدام هذا المنهج التحليلى بالذات وانما تنطبق أيضا على كافة الاقترابات المنهجية الأخرى .
غير أننا أردنا فقط - عن طريق تفصيل هذه الاعتبارات - أن نوضح الفروق القائمة بين استخدامات الأساليب التحليلية المشار إليها والمنبثقة من منهج التحليل النسقى .
- (٥) للتعرف على هذه المقومات بشكل مفصل راجع :
— Churchman, C.W.; «The Systems Approach», Dell Publishing Co., Inc., N.Y. 1968.
- (٦) Ibid., p. 29.
- (٧) لمزيد من التفصيلات المهمة لرؤية علم الاجتماع ، والدراسات الأنثروبولوجية على نحو خاص ، لمفهوم البناء الاجتماعى الكلى ووحداته الجزئية أو ما يقصد بها « الانساق » يمكن الاطلاع على المصدر التالى :
— أحمد أبو زيد ، « البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع » (الكتاب الأول المفاهيم) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٣٥ وما بعدها .
- (٨) لدراسة أكثر تفصيلا فى البنائية الوظيفية عموما ورؤية النسق عند بارسونز راجع المصدر التالى :
— على ليلة ، « البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٩ .

(٩) لمزيد من التفاصيل فى هذه الفكرة راجع :
— محمد عارف ، « فانكوت بارسونز : راند الوظيفية المعاصرة فى علم الاجتماع » ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

(١٠) راجع تفاصيل هذه الدراسة فى :
— محمد عارف ، « المجتمع بنظرة وظيفية (الكتاب الثانى : التحليل الوظيفى للمجتمع - أسسه التصورية والمنهجية) » ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٦٤ وما بعدها .

(١١) لقد نوقشت ذات الفكرة فى كل من :
— Banghart, F.W., Op. Cit., P. 27.
— Bertalanffy, L.; «General System Theory : Foundations, Development, Applications», George Braziller N.Y., 1968, P. 194.

(١٢) لتفصيل هذه الدراسة الميدانية راجع :
— محمد عارف ، « النسق الاقتصادى فى ضوء التحليل الوظيفى : بحث ميدانى لدراسة احدى المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بالقاهرة » ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٢ .

(١٣) يؤكد « ليفى ستروس » Levi-Strauss — كما يذهب أحمد أبو زيد فى مرجعه السابق — على ذات الفكرة فيذكر صراحة فى مقال له بعنوان : « الرياضيات والانسان » « أنه من المؤكد أن الشبان الذين يتخصصون فى العلوم الاجتماعية لا بد أن تكون لهم ثقافة أساسية قوية فى الرياضيات والا طردوا من المسرح العلمى » .

(١٤) راجع أمثلة عديدة لمثل هذه التغيرات البشرية الجذرية فى :
— Bertalanffy, L.; Ibid., P. 99.

(١٥) لتأصيل هذه الفكرة راجع :
— Grindley, K.; «Systematics : A New Approach to System Analysis», McGraw — Hill Book Company U.K., 1975, P. 23.

تقديم

أ.د. نازلي معوض أحمد

أولا : لقد ظلمت د. هالة نفسها بعنوان دراستها « استخدام اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية فى مصر » ، مما يشتم منه ان الدراسة تعالج مباشرة استخدامات الاقتراب النظمى فى المؤلفات السياسية ، عامة ، والموجودة فى مصر دون تحديد زمنى معين . الا ان الدكتور هالة عاجلت فى دراستها شقين متميزين . ثانيهما عن استخدام الاقتراب النظمى فى الرسائل الجامعية المقدمة الى جامعة القاهرة وفى قسم العلوم السياسية بالذات ، او جزء من تلك الرسائل يصل الى ٣ فى المائة ويقع فى الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ . أما الشق الأول من المعالجة فهى دراسة للاقتراب النظمى ذاته من حيث مقوماته وأركانه وتقييمه فى عمومياته ثم الصلة المنهجية ما بين هذا الاقتراب النظمى وحقل دراسة الظاهرة السياسية الدولية ثم نموذج بريتش عن نظام السياسة الخارجية الاسرائيلية ويقع هذا الشق الأول من المعالجة فى نحو ١٥ صفحة كاملة هى عبارة عن خلاصة تدريسية دقيقة وواضحة ووافية للتعرف على اقتراب تحليل النظم ، مما ينم عن مهارة تعليمية جامعية واضحة لدى الباحث ولكنه خارج العنوان المعلن للدراسة .

وأنا لا أملك النقد أو الاعتراض على خيارات وأساليب المعالجة لدى الدكتور هالة ، فهذا حق لا كامل لها ، ولكن اعتراضى ينصب على عنوان

الدراسة الذى جاء غير معبر عن مضمونها فهو عنوان جزئى وناقص وقاصر من حيث التحديد الموضوعى الدقيق لشعى المعالجة ومن ثم ففى تقديرى وحتى يتمشى ويتسق العنوان مع الدراسة ، أرى أن تغير د٠ هالة العنوان الحالى الى عنوان مقترح آخر هو : « اقتراب تحليل النظم واستخدامه فى الرسائل الجامعية بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة (١٩٧٥ - ١٩٩٠) » .

ثانيا : أوردت د٠ هالة فى ص ١٦ بدراستها تفرقة سريعة غير دقيقة وغير شافية ما بين المنهج والاقتراب . وهنا أتساءل : ألا يمكن اعتبار المنهج هو لجوء الباحث الى أدوات وطرائق وأساليب حقل علمى معرفى مستقر وله صفة الثبات العرفى الأكاديمى ، والتقاليد البحثية العميقة مثل التاريخ والقانون والاحصاء والاقتصاد والرياضة وعلم النفس ... الخ .

بينما يكون الاقتراب هو اختيار الباحث لوحدات معينة ولجزئيات محددة ولنقاط تركيز ولزوايا تحليل ، تخص جميعها موضوع الدراسة : الاقتراب النظمى - البنائى الوظيفى - السلوكى - صنع القرار ... الماركسى ... الخ .

ثالثا : تذكر د٠ هالة فى ص ١٩ ان الرسائل الجامعية التى عالجتها موضوعا سياسيا مصرية خالصا لا تتعدى نسبة ٢٪ من جملة الرسائل المبحوثة ولا تقدم لنا تفسيراً ما لهذه الظاهرة الملفتة . مما يستدعى منها اهتماما أكبر بالدلالات الموضوعية المعتقدة فى هذا المضمار .

رابعا : أدخلت د٠ هالة رسالتها للماجستير والدكتوراه فى المعالجة والتقييم من وجهة نظر الاقتراب النظمى . وكان الأجدر بها أن تستخرج رسالتها من التقييم وأن تشير اليهما فى بداية الدراسة على اعتبار انهما يمثلان المعيار الموضوعى لأختيارها من جانب ادارة مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ولقبولها هى ذاتها ، للاضطلاع بهذه الدراسة العلمية القيمة محل هذا التعقيب .

خامسا : أين الدلالات والنتائج والاستخلاصات المترتبة على هذه المعالجة التحليلية المتعمقة . لقد خلصت د . هالة الى نتيجة سريعة قدمتها في ايجاز شديد رغم جوهرها التناقضى الديالكتيكي مع طبيعة الاقتراب النظمى فقد ألمحت في نهاية الدراسة الى ارتفاع فعالية هذا الاقتراب النظمى في دراسة وتحليل موضوعات العلاقات الدولية والسياسات الخارجية على وجه الخصوص ، على خلاف تعقد وتعذر استخدام الاقتراب النظمى في دراسه النظم السياسية الداخلية . هذا مع العلم بأن محور وأركان الاقتراب النظمى تتركز في مقومات النظام السياسى بصفة أساسية . مما كان يستحق من الباحثة قدرا من التدقيق ومزيذا من التمهيص . الا ان هذا النقد أو هذه الملاحظة لا تنتقص من المجهود العلمى الكبير الذى قامت به د . هالة سعودى في دراستها الجادة عن استخدام الاقتراب النظمى فى الدراسات السياسية الجامعية .

أما دراسة الدكتور جابر فهي الأولى منذ عودته الى أرض الوطن بعد انتهائه من بعثته للدكتوراه فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولذا أبدا بالترحيب به كما أهنته على باكورة انتاجه العلمى بعد تعيينه عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد ، وكذلك أحياه على الطباعة الفاخرة الفنية المريحة للبصر ، والتي أخرج بها دراسته هذه . ولقد تناول د . جابر الاقتراب النظمى بنظرة شاملة ومتعمقة لكل جوانبه : جذوره - تاريخه - مفاهيمه الأساسية - فروضه الرئيسية . وأوضح فى معالجته رسوما بيانية توضيحية دقيقة . كما اهتم بمعضلات وسلبيات الاقتراب النظمى .

ولكن بقيت ثلاثة ملاحظات نقدية على هذا العمل العلمى الجاد :

١ - افتقدت تقييم د . جابر الذاتى كدارس متخصص ، لأهمية وفعالية الاقتراب النظمى فى نطاق الدراسات السياسية العلمية بصفة عامة، والمصرية بصفة خاصة .

٢ - افتقدت لمحة موجزة عن تطور الاستخدامات الأكاديمية العامة

للاقتراب النظمي عبر السبعينيات والثمانينيات .

٣ - لاحظت في ص ٦ بعد اسم ايستون مباشرة تحديد زمنى لفترة ٦ سنوات (١٩٥٦ - ١٩٦٣) مما لم يوضحه الباحث موضوعيا . على الرغم من ان العرف البحثي يجعل من هذه الشكلية المذكورة تحديدا لعمر الشخصية الوارد اسمها قبل التاريخين الموضوعين ما بين قوسين .

هذا وان كانت دراسة د . جابر تميم عن تبشير باحث متمكن وجاد في حقل العلوم السياسية المصري .

وفيما يتعلق بدراسة د . محمود الكردي فاني أبدأ بالترحيب بشخصه الكريم ممثلا لعلماء الاجتماع بجامعة عين شمس . ولقد حصلت على فائدة جمة من دراسته القيمة التي تعبر عن مدى تفوق علم الاجتماع ، وهو العلم الأم بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، مدى تفوقه في مجال الدراسات المنهجية وفي شتى الاقترابات التحليلية البحثية لدراسة الظاهرة الانسانية الفردية والمجتمعية .

واتوجه الى ضيفنا الكريم بالسؤالين التاليين :

١ - لم أتمكن من استيعاب المعنى الوارد في ص ٤ و ص ٥ من دراسته بشأن اعتبار المقومات الأربع الرئيسية للاقتراب النسقي (وهي : الفعالية ، واستخدام العلم ، ودراسة الانسانيات ، والاستعانة بأساليب أخرى غير التخطيط) تاريخا للاقتراب النظمي من حيث استخداماته البحثية .

٢ - كيف يتسنى لتطبيق هذا المقتراب النظمي في دراسات علم الاجتماع أن يصل بنا الى نوع من التنبؤ واستشراف المستقبل على النحو الذي ذكره د . الكردي في خاتمة دراسته القيمة ؟

سؤالان أرجو أن أجد الاجابة الشافية عليهما لدى د . الكردي .

تعقيب

د. ضياء الدين زاهر

أبدأ مداخلتى بتهنئة مركز البحوث والدراسات السياسية لاهتمامه بالموضوع الحيوى الذى هو محور عمل هذه الندوة ، أعنى « اقترابات البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية ، وأشكر الأستاذة الدكتورة « نازلى معوض » على رئاستها لهذه الجلسة . كما أود بكل صدق أن أهنيء الأساتذة الدكاترة المؤلفين على أوراقهم القيمة التى استفدت منها كثيرا ، والتى تمثل محاولات نقدية جادة يفتقر اليها ميدان المنهجية فى العلم الاجتماعى بعامة ومجال الاقتراب النسقى خاصة . حيث يسود الأخير أدبيات وصفية اقناعية ، مع غياب ملحوظ للأدبيات التقويمية النقدية .

وأود أن أوضح أن تعقيبى سينقسم الى شقين الأول يناقش ملاحظات عامة عكستها الأوراق الثلاثة بدرجات متفاوتة ، والثانى يركز على ملاحظات أكثر تحديدا داخل كل ورقة على حدة ، ونتهى تعقيبنا بمحاولة رسم ملامح تصور لاستخدام أفضل لاقتراب النظم فى العلم الاجتماعى فى مصر .

أولا - الملاحظات العامة : كشفت الأوراق ، بدرجة أو بأخرى ، عن عدد من الافتراضات أو قناعات المشكوك فيها والشائعة فى استخدام اقتراب النظم والتى من المهم التصدى لتفنيدها ، وفى مقدمتها الافتراض بأن :

(١) اقتراب النظم يستند الى نظرية شاملة : المؤكد انه لا يوجد بناء

معرفى متكامل متميز ، جامع مانع ، مقبول من الجميع وواضح بشكل جلى يمكن أن نطلق عليه اسم نظرية النظم (الانساق) ، رغم ان هناك جوانب نظرية للتفكير النظمى ، قدمها برتا لانفى ثم طورها بشكل جذرى اكوف واشبى ، وبولدنج ، وأبوبورت ، ولانجا ، وكريميانسكى ، وسميرنوف وغيرهم ، حيث أصبحت كل رؤية نظرية عامة ليس الا مستوى معين من البناء النظرى الموضوع لبعض النماذج ، ويقع هذا المستوى موقعا متوسطا بين البنى المفرطة فى العمومية والتي تقدمها علوم الرياضة البحتة والنظريات الخاصة لبعض النظم الخاصة ، لذا ، فنحن نحذر من هذا الادعاء الذى جاء فى بعض الأوراق بطريقة سافرة أو ضمنية ، وفى أدبيات كثيرة سابقة ، بأن للنظم نظرية شاملة أو انها نوع من العلم الأعظم أو انها اطار نهائى للتنبؤ ، فهي ليست أكثر من منهجية للعمل أو استراتيجية فكرية تزودنا بأدوات مفاهيمية تساعد على التعامل مع المشكلات والمواقف المتعددة ، بما يضمن اثاره العديد من التساؤلات المفيدة ، واثابة اجابات عديدة لها .

(٢) تحليل النظم هو اقتراب النظم : هذا غير صحيح ، وقد ورد فى كل الأوراق ، فالتفكير النظمى فروع عدة يمكن تعقب نشأتها ، وقد تكون مستقلة وقد تكون متداخلة سواء نظريا أو مفاهيميا ، أو فى ميدان التطبيق والممارسة الميدانية . ويحدد ثقات المنهجيين الفروع والمناهج الأساسية لاقتراب النظم فى : النظرية العامة للنظم (بشكلها المتطور والكلاسيكى) ، والسيبرناطيقا ، والشمولية (الكلية) ، وبحوث العمليات ، وتحليل النظم ، وتصميم النظم ، ونظرية المعلومات ، وهندسة النظم ، وتحليل المخرجات ، والبرمجة الرياضية ، وعلم الحسابات الآلية وعليه ، فان تحليل النظم ليس أكثر من فرع تحليلى ضمن اقتراب النظم . وهو معنى بالتمكين من الوصول الى قرارات أو اختيارات أفضل بشأن المستقبل .

(٣) اقتراب النظم مرادف للبنائية الوظيفية : هذا ادعاء باطل شكلا وموضوعيا ، فنظرية الانساق الاجتماعية ، فى الطرح الجديد لها ، عند

ميرتون وبارسونز خاصة ، جاءت بعد التطور النسقي (١٩٥١ في حين نشأة النسق ١٩٢٨ على يد برتا لانفي) فنظرية العمل الاجتماعي عند بارسونز لم تظهر الا بعد أن خضبها برؤيته الاجتماعية المحددة ، في حين ان اقتراب النظم (أو النسق) ونظريته العامة خالين تماما من أى توجه اجتماعى ، وانها تكتسيه فقط من مجالات تطبيقها . لذا فهي تطبق فى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وبولندا بحماس شديد يكاد يفوق مثيله فى الغرب الصناعى . بل ان هناك تطبيقات لاقترب النظم فى علم الاجتماع فى مجالات تحليل المجموعات الصغيرة (بودرين ١٩٦٩) وأخرى لدراسة مشكلة القيم (بوبوفا) . الخ ، استنادا الى ان التحليل العميق للانساق يكشف عن انها ليست بالضرورة كلها أنساقا وظيفية ، فهي تتنوع حسب المبادئ التنظيمية وطبقا لتعدد التنظيم الاجتماعى والانسانى . ومن ناحية أخرى نجد ان البنائية الوظيفية الجديدة تتخذ النسق (الوظيفى) اطارا تصوريا له محتوى اجتماعى محدد يقوم على فكرتى التساند والتوازن . وقد أسهمت هذه الطبيعة المفترضة لنظرية الانساق ولاقترب الانساق الى دراسة جوانب يستحيل على البنائية الوظيفية دراستها دون املاء توجه اجتماعى ما ، كقضايا التغير البيئى والاجتماعى (راجع بيرين فى كتابه عن النظم الاجتماعى) وقضايا التحول والتغير فى سلوك الانسان ، والتطور والانهيـار ودراسة كافة أنواع المؤثرات البيئية .

(٤) اقتراب النظم هو العصا السحرية لحل كل المشكلات او « حصان

طراودة » للعلم الاجتماعى : وهذا وهم خطير قائم على فهم خاطئ لقدرات وامكانات اقتراب النظم ، وفهم أكثر خطأ لطبيعة الظواهر والمشكلات الاجتماعية ، فقد يصلح هذا الاقتراب مع مشكلات معينة وهناك فئات أخرى من المشكلات التنظيمية لا تخضع لطرق النظم او بمعنى آخر ينبغي تعديل هذه الطرق أو تكاملها مع مناهج واقترابات أخرى للتعامل معها .

ثانيا - الملاحظات التفصيلية :

وسوف نناقش هنا كل ورقة على حدة وتظل هذه المناقشة من وجهة نظرنا قابلة للحوار ، ولنبدأ حسب ترتيب العرض :

(١) اقتراب تحليل النظم فى علم السياسة :

عرضت الدراسة فى اقتدار أحد نماذج التحليل النسقى لدى واحد من أكثر السياسيين شهرة وهو « ايستون » ، وحقيقة كنت أتوع قبل قراءة الدراسة أن تعالج الأدبيات المتصلة باستخدام اقتراب النظم فى علم السياسة ، كما هو عنوانها ، من وجهة نظر نقدية لكى تساعدنا على إزالة الغموض عن هذا الاقتراب ، نظريا ومفاهيميا وتطبيقيا ، وتوضح الامكانيات المتاحة أمامنا للاستفادة من التراكم العلمى فى التجربة الغربية (الرأسمالية والاشتراكية معا) فى استخدام هذا الاقتراب بغية تطوير استخدامه فى بحوثنا ودراساتنا السياسية والاجتماعية . وبدون انتقاص من قيمة هذا العمل العلمى الجاد ، كنت أود تعميق أوجه الاستفادة من نموذج ايستون ، ولا سيما وأنه قديم نسبيا ، بشكل أكثر وضوحا وأن تتخذ كمنطلق لفهم أوسع لأساسيات اقتراب النظم السياسية . وقد يقتضى هذا القصور اقتصار عنوان الدراسة على : نموذج ايستون التحليلى فى علم السياسة دراسة نقدية تحليلية وهذا يتطلب بالضرورة تخصيص جزء من المفاهيم الواسعة لاقتراب النظم فى فئاتها الأربع العامة التى رصدها « يونج » (وهى العوامل المنتظمة والوصفية ، التنظيم والصيانة ، الديناميات والتغير ، والتدهور والانحيار) لا سيما وأن هناك امكانيات لتطويره فى ظل التحولات المذهلة فى ميدان اقترابات النظم وتطبيقاته فى العلم الاجتماعى مما جعل القول بأن نماذج التحليل النسقى محافظة قول مرفوض تماما ، وهذا ينطبق فقط على نموذج ايستون (١٩٦٥) كما قد يكون مفيدا تناول أوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين رواد فى التحليل النظمى السياسى مثل سكوت هوكابلان وروزكرنيس وغيرهم .

﴿٢﴾ استخدام اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية فى مصر :

الحق انها دراسة فدائية مفتحة لوضوعها بجسارة تفهيد عليها .
حيث تناولت فيها الباحثة ما كان يتظر اليه على انه « تابو » وهو أعمال الزملاء وفق اطار تقويمى يفترض انه موضوعى وهو الأمر الذى سنبحث فى مدى صدقه مع أمور أخرى . ويفترض الجزء الأول من الدراسة مناقشة اقتراب النظم بصفة عامة ، ولكن هذا الافتراض لم يكن دقيقا تماما ، حيث لم يعنى هذا الجزء بتوضيح أسس ومفاهيم الاقتراب ومشتقاته وآلياته كما جاء فى مصادرها الأساسية ، بل تم التعويل مباشرة على أربعة نماذج سياسية بطريقة غير متوازنة هى نماذج ايستون أيضا (النظام السياسى) وكابلان (للنظام الدولى) ومودلسكى وبرتشر (السياسة الخارجية) وقد تبين أن التركيز كان على ايستون وبرتشر بحكم أن معظم رسائل الماجستير والدكتوراه التى قومتها الدراسة فيما بعد ، ولم يتم الاشارة الى ذلك .
والملفت ان الباحثة فاتها الاشارة الى ان نموذج مودلسكى أسس على منهج وظيفى بنائى على نهج بارسونز . وعلى الرغم من ان هذه الملاحظات لا تقلل من قيمة هذا الجزء الا ان تجاهله لأساسيات الاقتراب قد قاد الدراسة الى تناول عام للنماذج السياسية ، كما ان المراجع كانت قبل عام ١٩٨٠ - باستثناء مرجع واحد فقط . أما الجزء او القسم الثانى ، فقد كان من المتصور أن يركز على استخدام الاقتراب فى الأدبيات السياسية المصرية أو تلك المتصلة بمصر ، على ان الباحثة اقتصرت على رسائل الماجستير والدكتوراه فقط دون ابداء الأسباب ، وقد حرما هذا من اكتشاف استخدامات بارعة للاقتراب فى دراسات مثل دراسة جميل مطر وعلى الدين هلال : « النظام الاقليمى العربى » ، « العرب ومستقبل النظام العالمى » لعبد المنعم سعيد . وفى مجمل عرض الباحثة لخطتها المحكمة فى التقويم أوضحت تعريفات للمنهجية والاقتراب ولم توضح العلاقة بينها وامكانات التداخل المحتمل ، كما لم تتعرض لمفاهيم ذات صلة وثيقة فى الموضوع كالطريقة والاجراء والتقنية . كما لم تحدد اجرائيا ماذا تعنى بلغة الاقتراب ولا مفاهيمه أى

مفاهيم تقصد ؟ وعلاقاته • وتجاهلت تقنياته • وفي مضمون التقويم جعلته
نتساءل : « كيف يمكن الحكم على مدى نجاح أو فشل استخدام الاقتراب
النظمي (ص ٢٠) ، كيف يمكن الحكم على مدى اتساع أو ضيق مشكلة
بحثية وما معايير ذلك ؟ ، ما معايير الحكم على دقة ائتلاف أو عدم ائتلاف
اقتراب النظم مع اقترابات أخرى كالاقتراب البنائي الوظيفي أو السلومي
أو صنع القرار •• الخ (ص ٢١) ، هل يمكن لنا دراسة ظاهرة ما
باستخدام اقتراب النظم دون فحص سياقها التاريخي (ص ٣٦) • هل
عندما نطبق نموذج تحليل أجنبي بحذافيره نصبح قد التزمنا باستخدام
اقتراب النظم ؟ (ص ٢٧) ، •

الأهم من هذا كله ان التقويم في تقديري كان يحتاج لمزيد من
الموضوعية والايضاح والى معايير دقيقة وواسعة ومنظمة والأرجح عندي
استخدام منهج تحليل المضمون لتعميقه وزيادة موضوعيته • على ان هذه
الملاحظات لا تقلل على الاطلاق من القيمة العلمية لهذه الدراسة الجيدة والجريئة
والجديدة في مجالها •

اقتراب التحليل النسقي واستخداماته في دراسات علم الاجتماع في
مصر :

وهي دراسة جادة مختصرة ، ويحسب لهذه الدراسة انها رجعت الى
المصادر الأولى في حركة النظم عند برتا لانفى مما مكنها من توضيح الأسس
والمرتكزات الفلسفية الأساسية لها • ومن هنا جاء « انبهارها الشديد »
باقتراب النظم وتقنياته والحماسة لتطبيقه • على ان هذا لا يمنع من الإشارة
الى ملاحظات منها اغفال الدراسة للمفاهيم العلمية التي يأخذ بها الاقتراب
وخصائصه وطبيعة النسق ، كما لم نجد إشارة واضحة الى تأريخ هذا المفهوم
سواء من وجهة نظر علم الاجتماع أو وجهة نظر العلم الحديث ، بشكل يبرز
امكاناته ، وهذا ما قاد الدراسة لشبه فهم بأن التحليل النسقي لا يختلف
عن التحليل البنائي الوظيفي الا باستبدال البنائي بالنسقي على حد تعبير

برارسونز ، وهو الأمر الذى ينفيه رواد اقتراب الانساق وسبقت الاشارة
اليه . ولعل هذا الفهم هو الذى قاد الدراسة الحالية لاختيار دراستين
لاستخدام اقتراب النسق هما فى الأصل اقتراب نسق وظيفى . ومن المهم
الاشارة الى وجود دراسات كاملة عن تطبيق هذا الاقتراب أيضا من المنظور
الوظيفى (عن النسق العسكرى لأحمد ابراهيم ، ودراسة أخرى لمحمد عارف
عن التحليل الوظيفى للنسق الاجرامى . وثمة ملاحظات شكلية تتصل بلغة
الدراسة ذاتها ، مع الكشف عن التداخلات بين تحليل النظم وبحوث
العمليات والتخطيط الشبكي ، ونفى امكانية التنبؤ بالاستشراف (علم
المستقبل) ولعل هذه الملاحظات الشكلية لا تقلل من قيمة الورقة المعروضة
بودقتها ومنطقها المتوازن فى العرض واضافاتها السخية فى المنهج والمعرفة .

الخاتمة :

على الرغم من كل الدعاوى التى تقوم فى وجه اقتراب النظم والتى
يمكن ان تضيف اليها الكثير ، كالأبهام فى المصطلحات ، وحمى النماذج ،
وأخطاء التحليل ، وتفجر التوترات التنظيمية ، وتشويه أهدافنا الحقيقية ،
واستعمال مدفع لقتل ذبابة ، والتهرب عن طريق الأرقام ، وقياس
ما لا يقاس ، وعقدة الكفاية . . . الخ ، الا اننا لا نستطيع ان ننكر الامكانات
التي يكشف عنها استخدام هذا الاقتراب الفعال على تزويدنا بالمفاهيم
والادوات التحليلية والتقنيات الادارية ، والتي نستطيع عن طريق امتلاكها
وتطبيقها ببصيرة وحذر ، أن نقدم تطويرا حقيقيا لعلومنا الاجتماعية .
وفى هذه الحدود يصبح من المهم الاشارة الى بعض السبل الكفيلة بترشيد
استخدامنا لاقتراب النظم وتنشيطه :

- تدارس اقتراب النظم فى مصادره الأصلية واضافاته المتجددة دوما
وعدم التعديل على النقل الحرفى لنماذج منشقة .

- الحذر من تطبيق نماذج واجراءات النظم (الانساقى) بدون تعديل فى كل المسائل والميادين ، وعدم اقحامها فى كل الموضوعات بلا دراية او حذر ، وان يكون العالم الاجتماعى واعيا بحدود ما تقدمه النماذج والاجراءات والطرق التى يستعبرونها ، ونسبية تطبيقها ، وجوانب القصور الذاتى بها . فان تطبيقها - قبل اجراء التعديلات - قد يتضمن قدرا من الخسارة .

- عدم الافراط الزائد فى استعمال الأساليب والصيغ الرياضية ولكن هذا لا ينفى أن هناك مواقف ومشكلات تطبيقية وعملية تتطلب استخدام اجراءات رياضية غاية فى التعقيد لذلك يحتاج العالم أو الباحث الاجتماعى الى التحقق من قصور مناهج النظم الكمية من أن تحل له المشكلات . وبنفس الدرجة من الأهمية يتوافر الاقتراب النظم عدد كبير من المناهج والتقنيات يمكن أن تساعد فى عمليات التنبؤ والتعامل مع المسائل المجهولة وغير المؤكدة ، والتى قد لا يتيسر تحديدها كليا ، وتزداد الظواهر الذاتية فيها ، ذلك رغم اتسامها بالشكل النظمى وامكانية بحثها منطقيا وتجريبيا .

- تجنب الاستغراق المسبق الزائد فى النماذج والطرق والاجراءات والمصطلحات كل منها كهدف فى حد ذاته .

وبالنسبة للعالم الاجتماعى فان المبادئ والعمليات والبناء العقلى أو طريقة التفكير التى يستخدمها العاملون بأسلوب النظم فى انشطتهم العلمية والتطبيقية الأمور الأكثر أهمية لهم . وينبغى أن تحرص على عدم التورط فى جدول معرفى ومناقشات طويلة لا طائل من ورائها وعليهم أن يبادروا الى تنفيذ طرق النظم فى مجالات عملهم تنفيذيا فعليا .

- السعى نحو تقليل المقاومة الطبيعية نحو أفكار وتقنيات النظم والاستفادة من المعرفة النظامية المتراكمة مع تبسيطها ودراسة جوانب المقاومة واحتوائها .

- ١٠١ -

- تنشيط واسراع حركة النقد والتقويم العلمى لاقترب النظم وطرائقه بشكل منهجى فعال وعميق .

- قيام دعوة لدراسة وبحوث بينية نظامية **Interdisciplinary Systems** بين التخصصات والفروع العلمية داخل عائلة العلم الاجتماعى أو العلم الطبيعى أو بينهما معا ، ولعل دراسات علم المستقبل أحد الميادين المرشحة لتجميع هذه الرؤى الابداعية الشمولية الجديدة .

الاقترب البنائي - الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية : نظرة تقويمية

د. السعيد المطلب غانم

أول سؤال يواجه الباحث عندما يتعرض للاقتربات هو :
« ما الاسهام الذي يود تحقيقه : تنمية الاقتراب أم استخدامه أم تطبيقه ؟ »
ولا ننكر واقعيتين احتمال حدوثهما كبير جدا ، أولاها أن تنمية الاقتراب
وتطبيق الاقتراب يسهمان في تنمية العلم ، وثانيتهما أن تطبيق الاقتراب
قد يسهم في تنمية الاقتراب ، بينما الاقتراب قد ييسر أو يعوق التطبيق
أو الاستخدام ، الا أن التمييز هام^(١) ، فهل يستهدف الباحث « التنظير »
أم الواقع العملي أم كليهما معا ؟ هذا السؤال اجابته في تصنيف البحوث
بدا من « البحث » أي الموجه الى الحقل الأكاديمي وانتهاء بالبحث « الحركي » ،
أي الموجه نحو « الفعل » و « السياسة Policy » .

وأيا كان الاسهام المنشود ، فلا بد أن يخضع الباحث لاقترب
ومحاولات تطبيقه واستخدامه للتقويم ، ولا نسعى هنا الى تقويم الاقتراب
بغرض خلق فرص لتنميته أساسا ، وان كان بعض الفرص سيبتجلى من
تقويم الاقتراب بغرض تيسير التطبيق أو الاستخدام ، ومن تقويم محاولات
والاستخدام ، وعليه ، ينقسم هذا البحث الى ثلاثة أجزاء :

(١) معايير تقويم الاقتراب البنائي - الوظيفي ومحاولات تطبيقه

والاستخدام .

(٢) تقويم تطبيق واستخدام الاقتراب البنائى - الوظيفى فى علم السياسة .

(٣) تقويم تطبيق واستخدام الاقتراب البنائى الوظيفى فى البحوث والدراسات السياسية فى مصر ، ويختتم بتأمل بعض فرص التطوير وزيادة الفهم .

* * *

أولا - معايير تقويم الاقتراب ومحاولات التطبيق والاستخدام :

يفرض الكشف عن هذه المعايير طرح بعض التمييزات والأفكار الأساسية بإيجاز يتناسب مع المساحة المتاحة :

١ - لغة الاقتراب ولغة التطبيق والاستخدام :

يستخدم الاقتراب لغة ذات تعريفات اسمية *nominal* أو معجمية *Lexical* أما لغة التطبيق أو الاستخدام فذات تعريفات إجرائية *Operational* أو واقعية *real* ، ويعكس الانتقال من الاسمية الى الاجرائية التحول من لغة النظرية والتنظير الى استراتيجيات الاثبات (الأقرب الى الأدلة الجنائية) ، أى توليد أدلة اثبات فروض أو نظريات قابلة للاختبار والتفسير المبريقى .

ويتولد عن اللغة النظرية أبعاد للمفاهيم ومفاهيم مشتقة لها ، وافتراسات (أو بتعبير البعض) قضايا *propositions* ، ويتولد عن اللغة الاجرائية متغيرات ومؤشرات لها ، وفروض *hypothesis* وفروض عملية *working hypothesis* ويغلب على اللغة النظرية الاستنباط وعلى اللغة الاجرائية الاستقراء (٢) .

وملاحظة العامة أن دارسى السياسة نادرا ما يعزلون التعريفات الاسمية عن التعريفات الاجرائية فى تنمية الاقترابات ، فغالبا ما يعرفون المفاهيم الحاسمة (التى تستخدم عادة كمتغيرات « مستقلة »

و « تابعة ») باصطلاحات التوقعات التجريبية والمشاهدية ، ويتبنون مجموعة من الافتراضات على أنها أساسية ثم يشتقون منها القواعد theorems بالعمليات المنطقية ، ونادرا ما يهتمون بجدية بتعريف مفاهيمهم بصراحة وبطريقة صورية formal .

٢ - العلاقة بين المتغيرات :

يمكن التمييز بين (٣) :

- العلاقة الحتمية deterministic أو الاحتمالية stochastic

وتعبيرا عن الأولى : « اذا وجدت س توجد بلا خلاف ص » ، وعن الثانية : « اذا وجدت س من المحتمل أن توجد ص » .

- العلاقة الانعكاسية reversible أو غير الانعكاسية irreversible

والتعبير عن الأولى : « اذا وجدت س توجد ص وبالمثل اذا وجدت ص توجد س » ، وعن الثانية : « اذا وجدت س توجد ص ، أما اذا وجدت ص فلا نتيجة عن س » .

- العلاقة التعااقبية sequential أو التعايشية coextensive

وفي الأولى : « اذا وجدت س توجد بعدها ص » ، وفي الأخيرة : « اذا وجدت س توجد معها ص » .

- العلاقة الضرورية necessary أو الاحلالية substitutable

مثال الأولى : « اذا وجدت س ، وفقط اذا وجدت س توجد ص » ، ومثال الثانية : « اذا وجدت س توجد ص ، ولكن اذا وجدت ع أو أى معادل وظيفى لها توجد أيضا ص » .

- العلاقة الكافية sufficient أو المشروطة contingent ، ففي الأولى :

« اذا وجدت س توجد ص بغض النظر عن أى شيء آخر » ، وفي الثانية : « اذا وجدت س توجد ص بشرط وجود ع » .

قد تكون التقريرات التى يتضمنها الاقتراب اما : حتمية ، غير

انعكاسية ، تعاقبية ، ضرورية ، وكافية ، أو : احتمالية ، انعكاسية ،
تعاشية ، احلالية ، ومشروطة ، والأولى أقل وجودا فى علم السياسة
وأرهب فى التدليل والاثبات ، والثانية خلاف ذلك . ويمكن وصف النوع
الأول « بما لا يمكن تحاشيه inevitability » والثانى بعلاقة « الاعتماد
المتبادل interdependency » .

٣ - التعميمات : توجد تعميمات تعمل كقانون Lawlike وأخرى
تظل تعميمات وصفية ، النوع الأول هو التعميمات الحقيقية ، وتصاغ
بطريقة تغطى مجموعة المشاهدات وتتخطاها ، ويقتصر الثانى على تغطيه
مجموعة المشاهدات ولا يتخطاها ، مثل اقول : « كل عملاء كلية الاقتصاد
ذكور ، فهو تعميم لا يؤبر أداة تنبؤية ، فلا نستطيع أن نتوقع منه أن العميد
المقبل ذكر أم أنثى . بينما يسمح الاول بالاستنتاج الاستنباطى من مجموعة
المشاهدات التى بنى عليها الى مجموعة مفتوحة وغسير محدودة ، وموطن
الأول الاقتراب المصاغ بطريقة استنباطية ، وأهم سماته : عدم الاختلاف
invariance بمعنى الانطباق على مجموعة لانهائية من المشاهدات تدعم
حدوده ، وغير مقيد بالزمان والمكان ، ويوجد فى البناء الاستنباطى ، وقابل
للاختبار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ويستبعد هذا التحديد التعميمات التزامنية Syndromatic
التي تتضمن توكيدا لخصائص متزامنة نحو : « اذا وجد س ، فان عناصر
أخرى محددة : ص ، ع ، ل تتعايش (تتزامن) مع س » ، فهى افتراضات
عممت كتعريفات وتستخدم كأساس للتبويب أو التصنيف .

وغالبا ما يفضى الطرف عن هذا التمييز ، وما زالت معظم الاقترايات
فى علم السياسة سوابق لبناء النظرية ، أى تنتمى الى ما قبل التنظير .

٤ - التفسير :

يشير التفسير الى أحد أربعة أنواع من النشاط الفكرى :

- معرفة معنى س : أى تقديم معنى للكلمة ، أو عبارة ، أو رمز معقد ،

أو ناتج أدبي أو رمزي غير لغوي ، كقول : « اشرح معنى (المصادقية » ؟
(ترادف اشرح كلمة Explain) أو قول : « اشرح ما يعنيه استتون
بـ (التخصيص السلطوي للقيم) » ، فالتفسير هنا شرح للمعنى .

- معرفة كيف تعمل ص : مثل تعليم الآخرين كيف يصنعون الكعك
أو يضعون برنامجا للحاسب الأولى ، وتتضمن اعطاء توجيهات معقدة ترشد
الى الأداء الناجح ، كقول : « وضح لي أو علمني كيف يصنع الكعك ؟ » أو
قول : « وضح لي أو علمني كيف توضع خريطة البرنامج ؟ » (ترادف
« وضح لي » و « علمني » كلمة Explain) ، فالتفسير هنا بيان عملي
أو بيان نظري لما يمكن عمليا .

- عرض أسس ل : بمعنى - مثلا - اثبات أن زوايا المثلث متساوي
الأضلاع متساوية أو أن مجموع زوايا المثلث ١٨٠° ، وهذا ما يسميه
المناطق « البرهنة » فهي برهنة صورية formal demonstration ومكانها
في مجال اللغة الصورية ، كقول : « اثبت أن مجموع زوايا أي مثلث
تساوي ١٨٠° ؟ » (ترادف « اثبت » كلمة Explain) ، فالتفسير هنا
عملية اثبات أو برهنة .

- معرفة لماذا ل : بمعنى تقديم سبب لحدث معين أو شيء معين أو
بتعبير أعم بيان علة (الكشف عن علة) لمعلول ، كالأجابة على : « فسر
لماذا أصبح مبارك رئيسا لمصر » ، أو : « فسر لماذا دخلت مصر حرب
١٩٧٣ » ، هنا التفسير تسبيب أو علية .

ولعل النوع الأخير هو المقصود عندما يتحدث الناس عن التفسيرات ،
وهو المقصود في العلم تحديداً^(٤) ، فغاية العلم تقديم اجابات يعول عليها
لأسئلة « لماذا ؟ » ، الا أن ستة أنواع من الاجابات ممكنة^(٥) :

(أ) التفسير التطوري genetic ، بمعنى تقديم تتالي زمني
للأحداث يجعل حدوث الحدث موضع التفسير جليا أو واضحا أو مفهوما ،
ففي هذا التتالي يكشف النقاب عن السبب أو العلة .

(ب) التفسير بالإشارة الى نوايا الفاعل *actor's intentions* ، اعتمادا على أن الفاعل رشيد ويأخذ بالوسائل التي تؤدي الى الغايات متى توافرت لديه المعلومات وأراد الغايات ، فسلوكه هادف . وقد تستبدل النوايا بأشياء أخرى قريبة كالأغراض *purposes* والدوافع *motives* والأسباب العقلية *reasons* .

(ج) التفسير باستخدام نزعات مسبقة *dispositions* ، وينبنى كسابقه على مفهوم الرشادة الانسانية ، الا أنه يعول أكثر على اتجاهات الفاعل ، أى استعداداته المسبق للتصرف بطريقة معينة فى موقف لم تتحدد أبعاده بعد .

(د) التفسير بوظيفة الحدث ، بتوضيح غرضه النسقى فى السياق المعطى ، وهذا نمط من التفسير متميز عن النمطين السابقين مباشرة ، وهو لا يقتصر على العلوم البيولوجية والاجتماعية وانما يستخدم أيضا فى العلوم الفيزيائية ، والتفسير الوظيفى تاريخى الطابع واهليجى *elliptical* وجزئى ، ويركز عموما على الحدوث المنتظم لحاجات فردية أو جماعية أو لنظام يمكن أن تفى بها مجموعة من الأنشطة أو الأبنية المتكافئة وظيفيا .

(هـ) التفسير بالاجوء الى التعميم الامبريقي ، فيتحدد الحدث المفسر فى اطار مجموعة منتظمة من الأحداث (٦) .

كانت هذه بعض المحركات الأساسية لتقدير جدوى تطبيق أو استخدام اقتراب ما ، فما الذى يمكن أن يقدمه الاقتراب للباحثين والممارسين عموما ؟ يؤدي الاقتراب - أو يجب أن يؤدي - خمس وظائف ، ويمكن استخدامها فى نفس الوقت كمعايير لتقويم الاقتراب من ناحيتي الأصالة والجدوى (٧) :

(١) عنصر مفاهيمي : بمعنى أن الاقتراب يعطى تنظيما جيدا لمجموعة المفاهيم الأساسية والعلاقات المتبادلة بينها ، وتقدر هذه المفاهيم ليس على أساس صدقها أو زيفها وانما على أساس منفعتها النظرية .

(٢) عنصر تنظري : بمعنى تقديم مجموعة من الفروض التي يمكن إخضاعها للاختبار الامبيريقى .

(٣) قواعد التفسير التي تدلنا على العبارات التي تصف الظاهرة موضع المشاهدة ، وأى المشاهدات تثبت أن تنبؤات النظرية المعطاة صحيحة أو زائفة ، فهذا العنصر - كما وضع ميرتون - يؤدي الى تراكم التفسيرات النظرية .

(٤) تحديد المشكلات النظرية والامبيريقية التي تستحق الدراسة ، وتسمى بالمعضلات puzzles ، فهي « مجموعة المشكلات التي تثبت الأصالة والمهارة فى الحل » ، والمعيار فى الحكم عليها هو التأكد من وجود الحل .

(٥) عنصر المعرفة - التنبؤ : بمعنى الاقتراب من الصحة المنطقية والامبيريقية ، فتتوافر فى الاقتراب القدرة على الاضافة للمعرفة .



ثانيا - تقويم تطبيق واستخدام الاقتراب البنائى - الوظيفى فى علم السياسة

ظهر الاقتراب البنائى - الوظيفى صياغة وتطبيقا فى علم السياسة على يد ألوند وزملائه ، فقد حاول بناء نظرية وظيفية للنظم السياسية ، وطبقوها فى كتاب على المناطق المتنامية وفى آخر على مجموعة كبيرة من النظم من قبيل الدليل والتوضيح ، ومن محاولة استون فى بناء نظرية عامة للنظم السياسية ومحاولات ألوند التالى توضيحها نرى اقتراب فرعى فى البنائى - الوظيفى هو اقتراب « المدخلات - المخرجات » ، وحاول بلوندل تقديم اقتراب بنائى - وظيفى للحكومات ، وحاول ميتشيل تطبيق افكار « اقتراب » تالكوت بارسونز على النظام السياسى الأمريكى^(٨) .

١ - الموند والمتطلبات الوظيفية : استخدم الموند أربعة مفاهيم أساسية : البنية ، الوظيفة ، أسلوب الأداء ، القدرات ، وهي أبعاد المتطلبات الوظيفية .

البنية structure : يضمن الموند النظام السياسى كل التفاعلات التى تؤثر على الاستخدام أو التهديد بالاستخدام الشرعى للاكراه المادى ، وتشير البنية الى « الأنشطة القابلة للملاحظة التى تشكل النظام السياسى » ، وهى أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوار roles ، وقد أدرك الموند عدم كفاية تعريفه للدور فأضاف :

« يجب ألا يتكون تحليل النظام السياسى من ملاحظة الأنماط الواقعية للسلوك والتفاعل على مدى فترة زمنية فقط ، وإنما أيضا من تلك المقدرات الذاتية المتوطنة فى النظام السياسى ككل وفى أجزائه المختلفة » (٩) .

وهذه الأخيرة هى الثقافة السياسية ، فالبنية ذات وجهين : وجه قابل للملاحظة والتحديد المباشر - السلوك - ووجه مستتر وتحديده غير مباشر - الثقافة السياسية - والبنية هى الفاعل الوظيفى .

الوظيفة function : يحتمل مفهوم الوظيفة عند الموند أكثر من معنى : سلوك ، عملية ، عامل ما ، بل ويعتبرها أحيانا خطأ لحدود النظام السياسى (١٠) ، إلا أنه وضعها فى تصنيف ثلاثى : القدرات ، وظائف التحويل ، ووظائف الحفاظ على النظام والتأقلم ، ولم يضمن المجموعة الأولى أيا من الوظائف التى درسها ، وضمن الثانية ستا منها ، وضمن الأخيرة عمليتى التنشئة السياسية والتجنيد السياسى ، ثم عاد وعالجها على أنها : وظائف مدخلات ووظائف مخرجات ، والعمليتان سابقتا الذكر كعمليات تسمح باستمرار النظام وتغيره ، وتضم الأولى : تجميع المصالح ، وتكتيل المصالح ، والاتصال السياسى ، وتضم الثانية : وضع القاعدة rule making

وتنفيذها ، والتقاضى طبقا لها ، والعلاقة الأساسية بين الأبنية والوظائف بهذا المعنى هي فكرة « تميز الأدوار والأبنية » (١١) .

أسلوب الأراء performance style : ويشير الى الطريقة التى تنفذ بها الوظيفة ، وقد ميز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة - أو بالأحرى بين الغربية وما عداها - طبقا لأسلوب أداء كل وظيفة وعملية ذكرها ، وى هذا يربطها بوجهى البنية ، ويبرز ارتباط أسلوب الأداء بالثقافة السياسية (١٢) .

القدرات capabilities : وتشير الى « مستوى الأداء » بل يجعلها ألووند مرادفا للأداء نفسه (١٣) ، وقد حدد خمس قدرات : القدرة الاستخراجية extractive ، القدرة التنظيمية regulative ، القدرة التوزيعية distributive ، القدرة الرمزية symbolic ، القدرة الاستجابية responsive ، وكانت القدرات بمثابة اقتراح لم يطبقه ألووند وزملاؤه .

وأهم المشكلات التى يثيرها هذا الاقتراب (١٤) :

- جعل النظام السياسى المتقدم معادلا للنظام الديمقراطى « الأنجلو - أمريكى » ، وإهمال الوظائف المجتمعية وإسهام النظام السياسى فيها .

- تعدد أبعاد المقارنة ، فهى حوالى ٢٠ بعدا ، منها اثنان فقط أساسيان ، والباقى ثانوى ، وهذا يفرض صعوبات غير قابلة للحل فى المقارنة .

- الميل الى التركيز بداءة على العلاقات الاستاتيكية أكثر من العلاقات الديناميكية ، فهذا الاقتراب مهتم - فوق كل شىء - بمشكلات البقاء ومتطلبات التأقلم المستمر وتشغيل الوظائف والأبنية المختلفة الموجهة نحو الحفاظ على النظام ، ولا يقبل الا التغير التدرجى والىسلامى .

- المعاناة من « خدعة السببية الوظيفية النهائية fallacy of infinite

functionalism" ، أى الميل الى « تفسير أصول الشرط أو نمط الحركة باصطلاحات كونه ضرورة وظيفية لبقاء النظام » ، فالقول بأن بنية معينة تؤدي وظيفة هامة ما لا يعنى أن هذه الوظيفة مفسر كاف لأصلها ووجودها .

— العنصر المفاهيمي وفير ، لكنه ناقص ومشوش منطقيا ، ويجعل هذا التشويش من العسير تحديد العنصر التنظيري والمعضلة التي يحلها وقواعد التفسير ، وباختصار متى فسد الأساس فسد البناء ، إلا أنه ما زال صالحا لتنظيم جمع البيانات وربما وضع معايير للملاحظات الأساسية .

— الاغراق في استعارة وتطبيق المفاهيم المستخدمة في العلوم الطبيعية .

— لا يمكن تطبيقه على الظواهر السياسية الجماهيرية مثل التصويت وتكوين الاتجاهات السياسية والمظاهرات وغيرها مما يعد « سياسة ندوة » .

٢ — بلوندل والاقتراب البنائي — الوظيفي للحكومات : الحكومة جهاز لتخصيص « القيم » وعند الضرورة اجبارا ، وذلك على مراحل ثلاثة : « أولا ، لابد وأن نعرف الطريقة التي تصاغ بها هذه القيم ويتم اعلام الحكومة بها ، وثانيا ، لابد وأن نعرف كيفية هضم (تمثيل) جهاز الحكومة وتحويله هذه القيم الى قرارات قابلة للتطبيق على كل المجتمع ، وثالثا ، لابد وأن نعرف كيف تنفذ هذه القرارات طبقا لحظ الامر الحكومى » (١٥) .

والهدف الاساسى من ذلك تخفيض التوتر وحل الصراعات ، وأداته ابنية ذات طابع « قيمى واجرائى » ، يسميها « ترتيبات قانونية » ، وقيم النموذج على ثلاثة مفاهيم :

النظام السياسى : لم يقدم بلوندل تعريفا للنظام السياسى وإنما يقدمه مضاهاة للآلات الالكترونية :

« يمكن فهم النظام السياسى بالمضاهاة بالكمبيوتر الالكترونى الذى

يشغل وبالتالي يحول « المدخلات » الى « مخرجات » بينما تسمح آليات التكيف بالتغذية العكسية ٠٠٠ وتدفع المدخلات النظام السياسي الى الحركة ، فيجب فهمه كما كينة معقدة يدفعها للحركة عدد ضخم من المطالب والمساندات التى على مستويات مختلفة من التحديد ٠٠٠ وما كينة النظام السياسى لها رقابة على المخرجات أكثر مما لها على المدخلات « (١٦) » .

ويؤكد بلوندل على آيتين : آلية العرض أو التسجيل **monitoring** وهو الذى يسجل المطالب « بطريقة معقدة » وبما يودى الى تحريك « الماكينة » ، وآلية التحويل وهى التى تحول المدخلات الى مخرجات بعد « عملية اختيار ، أو تقييد ، أو إعادة ترتيب » ، والنظام السياسى هنا هو « الحكومة » .

الوظائف : يرى بلوندل أن مشروع الموند مرض الا أنه منتقد فى بعض جوانبه خاصة الوظيفة والعملية ، ويعيد الصياغة ، فآلية العرض تقوم باختيار وتوليف المطالب ، أى « التجميع » و « التكتيل » بتعبير الموند ، ويجعل المخرجات :

- مخرجات قيمة وهى عامة وليست اجرائية ، ويسمىها « بالمخرجات الداخلية » ، وترادف « صنع القاعدة » عند الموند .

- مخرجات خاصة وهى اجرائية وتنبع من المخرجات العامة وتتجه نحو تنفيذ القاعدة كقرارات فردية .

- مخرجات « قيمة - لكن - خاصة » ، وترادف « التقاضى طبقا للقاعدة » عند الموند .

ومن ثم يلخص بلوندل وظائف النظام السياسى أو عملياته على النحو التالى :

« (١) من أجل تشغيل المدخلات ، على النظام السياسى أن يختار من بين الضغوط التى تفرضها العوامل البنائية والمؤقتة التى تميز المجتمع ،

(٢) ويتبع عملية الاختيار عملية توليف ، وكلاهما مرتبط بوجهة النظر القيمة للنظام السياسى ، ومن ثم فهما معرضتان « للكبت » أو « الزيادة » نتيجة لتلك العوامل القيمة ، (٣) ومن أجل تحويل المدخلات الى مخرجات يمر النظام السياسى بمرحلتين متعاقبتين ، فيعبر أولا عن القواعد القيمة للنظام فى تقارير عامة ، (٤) ثم تطبق تلك بالتالى على المواهب الخاصة ، (٥) وأخيرا توجد عملية المراجعة المزدوجة حيث تواجه القواعد القيمة بالمخرجات الفردية كعنصر من آلية التغذية العكسيه وكمطلب قيمى فى المجتمعات الانسانية ، (١٧) .

الأبنية : يتبنى بلوندل تقسيم الكتب المدرسية للأبنية ، فىرى أنها ستة أنواع : التجمعات الاجتماعيه والاقتصاديه ، الاحزاب ، الهيئات التنفيذيه ، البرلمانات والمجالس الاستشارية ، الهيئات القضائية ، والأجهزة الاداريه ، ويربط بلوندل بين الأبنية والوظائف على النحو التالى (١٨) :

الوظيفة	الأبنية
العرض	استجمعات (اجتماعية وافنصاديه) الاحزاب
الاختيار (التجميع) التوليف (التثليل)	
التحويل	البرلمانات والمجالس
عام وقواعد قيمية (صنع القاعدة) قرارات خاصة (تنفيذ القاعدة) خاصة وقواعد قيمية (التقاضى طبقا للقاعدة)	الهيئات التنفيذيه والبيروقراطيه الهيئات القضائيه

ما قدمه بلوندل لا يصلح لأن يكون « نموذجا » على الاطلاق ، فما قدمه لا يعدو أن يكون تطويرا أو بالأحرى إعادة صياغة للوظائف التى قدمها الموند ليضفى عليها طابع المدرسة التى يعتنقها الا وهى « الدستورية » ،

وذلك فى محاولة لتطوير تلك المدرسة بإذابة الحكومة فى التحليل السياسى ،
فبقية كتابه ليست معالجة على أساس هذه الأفكار المطروحة ، وحينما حاول
تقديم تصنيف للنظم السياسية استخدم أبعادا جديدة هى : من يحكم ،
وبأى طريقة ، ولأى غرض ، فى عودة واضحة الى أرسطو طبقا لصياغة
داهل Dahl .

٣ - ميتشل والمتطلبات الوظيفية للمجتمع : قدم ميتشل تصوره
للاقتراب البنائى - الوظيفى كمقدمة لدراسة « النظام السياسى
الأمريكى » (١٩) وفيه تطوير لفكرة « المدخلات - المخرجات » ، وفكرة
المتطلبات الوظيفية - تحقيق الهدف ، الاندماج ، التأقلم ، الحفاظ على
النمط - لبارسونز .

وقد حدد ميتشل المتطلبات الوظيفية على النحو التالى :

« ١ - التحديد السلطوى لأهداف النظام ، فنحن مهتمون بأنواعها
وعدها .

٢ - التعبئة السلطوية للموارد لتنفيذ الأهداف ، وتشمل الموارد :
العاملين والمهارات والماديات والتكنولوجيا .

٣ - اندماج النظام ، ويتضمن هذا فحص الضوابط وأنواعها وعددها
وفرصتها .

٤ - تخصيص القيم والنفقات ، ويتضمن هذا فحص أنواعها وحدوثها
ومتلقيها وكمياتها » .

وتظهر ثلاثة من هذه الوظائف فى جانب المخرجات ، وواحدة فى جانب
المدخلات ، وتضم هذه الأخيرة : المطالب والتوقعات والموارد والمساندة ،
وهى الخاصة بتعبئة الموارد أو التأقلم ، أما الثلاثة الأخرى فهى تحقيق
الهدف والاندماج والحفاظ على النمط .

وقد تبنى ميتشل تقسيم استون للمدخلات وأضاف الى جانب المطالب

« التوقعات » و « الموارد » ، وقد أدرك أن مخرجات النظام السياسى « قرارات وسياسات » ، وهذا ما ذكره استون ، الا أن ميتشل وضع مجالات ثلاثة لها : أهداف النظام ، القيم والتكاليف ، والضوابط .

اهتم ميتشل أكثر من استون والموند بالبنية الداخلية للنظام السياسى (« بداخل الصندوق ») التى تشغل المطالب والموارد والمساندة فتخرج كقرارات سلطوية ، فالبنية ككل والعلاقات بين أجزائها فى غاية الأهمية ، وقد اهتم ميتشل بمفهومي « الأدوار » و « القواعد القيمية » التى تحكم هذه الأدوار ، وبالعلاقات الرسمية وغير الرسمية ، وأهم ما يطرحه فى هذا المقام : هل النظام السياسى متخصص وظيفيا ؟ وإلى أى درجة ؟ وإلى أى حد تخصص (تتميز) البنية الداخلية وطبقا لأى معايير ؟ ما مدى وضوح بنية القوة (السلطة) ؟ وإلى أى حد هى مفتوحة ؟ وإلى أى حد هى مركزة أو منتشرة ؟ وكيف تكتسب الأدوار السلطوية وكيف تضبط ؟ وكيف تفرض القواعد القيمية ؟ وما هى آثار البنية على وظائف تحقيق الهدف ، التخصيص ، إدارة التوتر ، والاندماج ؟

٤ - مسائل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار : بمراجعة الأدبيات السابقة الذكر وغيرها وجدت أن المنظرين والدارسين تنزج أقدامهم فى مزالج عسيرة نتيجة عدم مراعاة عدة مسائل الرعاية الكافية :

(أ) وحدة التحليل : فقد ورثت العلوم الاجتماعية جدل « المعرفة - التكوين » ، وعلى قضب التكوين *Ontology* موقفان : لالكية أو الهولامية *holism* ، فالمجتمع نظام أو كل لا يمكن تنقيصه إلى محصلة مكوناته ، والجزئية أو العناصرية *elementalism* ، فالحقيقة الاجتماعية تكتل أفراد متفاعلين ، وعلى قضب المعرفة *epistemology* موقفان : الوضعية *positivism* وترى أنه لا يوجد إلا شكل واحد للمعرفة العلمية بالحقيقة هو ما تأخذ به العلوم الطبيعية ، وعلى العلوم الاجتماعية أن تقتفى أثرها ، وغير الوضعية أو معارضو الوضعية *anti-positivists* ويرون أن طرق دراسة الحقيقة الإنسانية تختلف عن تلك المألوفة فى دراسة الحقيقة الطبيعية لأن الأخيرة

موضوعية وسببية تماما أما الأولى فقصدية وذات معنى ، أين الباحث اذن بالنسبة لوحدة التحليل وأسلوب دراستها ؟ موقفان لابد من حسمهما بوضوح كاف فى فكر الباحث على الأقل ان لم يكن فى نتاجه ايضا .

(ب) وحدة تحليل أمبيريقية أم تحايلية : فالنظام مثلا ليس تجميعية عشوائية من العناصر وانما مجموعة متعامدة يمكن وصفها فى اطار زمنى وفى اطار مكاني ، فهذا نظام امبيريقى ، ولا يمكن الحديث عن النظام الا فى الحالات التى توجد فيها عمليات مختلفة تؤدي الى القول بوجود نظام محدد وبعينه ، ويجب أن يعبر النظام عن اختلافات ظاهرة وهامة فى عملياته وأبنيته على مر الزمن ، أما من وجهة النظر التحليلية أو التشييدية analytical or constructive فيمكن معالجة أى تجميعية من العناصر التى تبدو ذات أهمية لغرض البحث على أنها تشكل نظاما على الأقل فى المراحل الأولى لجمع البيانات والتحليل ، ومن ثم فان القرار النهائى المتعلق بوجود نظام ما أو عدم وجوده لا يتم الوصول اليه الا فى المرحلة الأخيرة للتحليل ، وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يعفى الباحث من اتخاذ أى قرار تحكمى فيما يختص بوجود نظام ما الا أنه يفرض عليه مشكلات خطيرة فيما يتعلق بجمع البيانات وتبويبها خاصة فى المراحل الأولى ، وينحو الدارسون هذا النحو فى بناء النموذج model-building وفى التشبه simulation بالذات ، فعلى الباحث أن يعي الفارق ، وأن يعيد البناء اذا تبنى النظرة التحليلية .

(ج) وحدة التحليل ومستوى التحليل : خطأ كثيرا ما يقع فيه الدارسون وهو أن يكون تماثل وحدتين أو شبه تماثلهما بنائيا أو وظيفيا أو سلوكيا مبررا لمعالجتهما كمضاهاة ، فيفترض أن التقارير عن أحدهما تصلح كتقارير عن الأخرى ، فسلوك لجنة تشريعية فرعية لا يمكن تطبيقه ببساطة على لجنة تشريعية غير فرعية (أساسية) ، ويتضخم الخطأ بافتراض أن الوحدة الصغرى تكرر replica للوحدة الأكبر . وقد عبر هنز ايلو عن هذا بخدعتين (٢٠) : الأولى خدعة التركيب eomposition وهى الأكثر

شيوعا وتشير الى استنتاج خصائص الوحدة الكلية من خصائص الوحدات الفرعية التي تتركب منها ، والثانية خدعة التقسيم division وتشير الى استنتاج خصائص الأجزاء من خصائص الكل ، ولا يجب أن تختلطا بالروابط linkages بين الأجزاء والكل ، وأثر الكل على الأجزاء ، وأثر الأجزاء على الكل ، وباختصار على الباحث أن يحدد مستوى التحليل ووحدة التحليل ، أو بتعبير ايلو « وحدة الموضوع subject unit » ، ووحدة الشيء object unit ، فيمكن مقارنة الوحدات المختلفة فقط اذا كانت على نفس مستوى التحليل ، ويمكن ربط خصائص الوحدات المختلفة فقط اذا كانت على نفس المستوى ، واشتقاق خصائص - مثلا - وحدة من وحدات أخرى له حدوده واجراءاته المنهجية .

(د) تحليل النظام ، هندسة النظام ، وإدارة النظام (٢١) : يرجع كويد Quade الخلط بين هندسة النظم وتحليل النظم الى أنهما مجرد تطبيق وليساه وجهة بحثية ، كما أن إدارة النظم امتداد لتحليل العمليات Operations Analysis ، ويرى ج . بلاك G. Black أن تحليل النظم يوفر اطارا واسعا ويحدد النتيجة المطلوبة ، أما هندسة النظم فهي وضع التصميم الذى يتفق مع البديل التكنولوجى المثالى ، أما إدارة النظم فهي المسئولية الكلية عن ضبط كل الاجراءات ، فهل من يطبق الاقتراب البنائى - الوظيفى يسعى الى التحليل وهذا جانب بحثى أم يستهدف « الهندسة » وهذا جانب تخطيطى أو متعلق « بالتصميم design » ، أم ينشد الإدارة والضبط . وهذا ما يخص « التشغيل » أو « التحريك » .

(هـ) أشكال الوظيفية : يتميز الاقتراب البنائى - الوظيفى كما عرضناه عن نوعين آخرين من استخدام التحليل الوظيفى ، وهما : الوظيفية الانتقائية eclistic ، وهو الاستخدام السائغ ، ويعنى أنه فى تحليل ظاهرة ما سيهتم دارس السياسة ، الى جانب الأشياء الأخرى ، بوظائفها ، بمعنى الأغراض التى تخدمها الظاهرة ، فتكون الوظيفة أحسن الاعتبارات

الأساسية وليست بالضرورة أهمها ، والوظيفية الامبريقية empirical
وهي صورة وسط بين الوظيفية الانتقائية والاقتراب البنائي - الوظيفي ،
وتعطي الاهتمام لما يؤدي فعلا ويرتبط بالمجتمع دون اعتبار ذلك متطلبا
ضروريا له .

(و) كلمة function : قدم ميرتون خمسة معاني لهذه الكلمة في
الانجليزية (٢٢) : الأول الاستخدام الشعبي ويشير الى تجمع شعبي او
مناسبة احتفالية ، وهو معنى بعيد عن الاستخدام ، والثاني أنها
ترادف المهنة occupation وهو شائع لدى دارسي الاقتصاد ، والثالث
أنها « الأنشطة الموكولة الى شاغل مركز ، منصب معين » ، وهو شائع في
الخطابة وفي علم السياسة ، ويشيع الاستخدام الرابع لدى دارسي
الرياضيات ، فيرادف كلمة « دالة » بالعربية ، فيشير الى « المتغير الذي
ينظر اليه في علاقته بمتغير آخر او أكثر باصطلاحات تعبر عن اعتماد قيمه
المتغير على قيم المتغيرات الأخرى ، والخامس مستمد من علم الأحياء ، فتشير
الى « العمايات الحيوية التي تساهم في بقاء الكائن العضوي » ، ووجدت في
« لسان العرب » : « الوظيفة من كل شيء : ما يقدر له في كل يوم من رزق
أو طعام أو علف أو شراب » .



ثالثا : التطبيق والاستخدام في الدراسات السياسية في مصر :

أجريت عدة فحوص لرسائل الماجستير والدكتوراه في العلوم
السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . ونوقش تدريس العلوم
السياسية في الوطن العربي في عدة دراسات (٢٣) ، ومن النتائج التي
توصلت اليها هذه الدراسات والفحوص ويرتبط بموضوعنا ما يلي :

١ - تتسم الأغلبية العظمى من الأعمال المفحوصة بغياب فكرة المنهج
أساسا ، فيصدق عليها القول « ما نرانا نقول الا معادا من قولنا مكرورا » .

فان كان ما قيل غير علمي ورتب مع غيره ومع بعضه بأسلوب غير علمي ،
جاز لكل واحد أن يتوقع ما يكون عليه النتائج النهائي .

٢ - النذر اليسير هو الذي تجاوز اقترابات عشرينيات القرن
العشرين ، وبعض هذا النذر تجاوزه بلا تأهيل كاف .

٣ - يغيب تحليل المفاهيم أساسا في الدراسات المفحوصة ، وتغيب
الاطر التحليلية والاقترابات ، وكثير من الموجود منها من قبيل « أداء
الواجب » في اصطلاح العامة ، فلا هدفا وصل ولا أرضا قطع .

٤ - يسود الطابع المكتبي على معظم الدراسات المفحوصة ، وقليلة هي
الدراسات الامبيريقية مع بعض ما يشوبها من عيوب منهجية .

وقد فحصت المجلد الذي قدمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في
عيدها الفضي(٢٤) عن رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجازتها ،
ووجدت أنه من بين رسائل الماجستير في العلوم السياسية والتي وصل
عددها الى ١٤٨ رسالة ، توجد ٤١ رسالة تصلح موضوعاتها للمعالجة طبقا
للاخترا ب البنائي - الوظيفي الا أن ما عولج منها طبقا له لا يتجاوز الربع ،
ومعظمه طبقا للوظيفية الانتقائية - أي ذكر الوظيفة ضمن أشياء أخرى -
وعدد اطروحات الدكتوراه ٨٢ أطروحة منها ١٩ أطروحة تصدق عليها
النتيجة السابقة ، وبالعودة الى الأصول أمكنني تبين نوعين من الأخطاء .

(أ) أخطاء قاتلة تعود الى التأهيل ، وأهمها :

- عدم معرفة أو تحديد « الاسهام المنشود » ولهذا عدة مضاعفات من
جانب الخلط بين لغة التنظير ولغة البحث الامبيريقى ، فكثيرا ما ياجأ الباحث
الى التقارير النظرية لاستخدامها كما لو كانت تقاريرات وصفية
امبيريقية ، والعكس رائج بنفس القدر تقريبا ، ومن جانب ثانى الخلط بين
التفسير والتعريف ، فيتم احلال كل منهما محل الآخر ، بل واستخدامهما
دون مراعاة القواعد المنطقية والاجراءات المنهجية الخاصة بكل منهما ، ومن

جانب تدهور البناء المنطقي والفكري للعمل ، فيضرب الباحث أنى وائته
البلاغة وأسعفه النقل .

- الانضاج المبكر للعمل : وقد وقع كاتب هذه السطور فى هذا الخطأ
بطريقة ، ووقع فيه الآخرون بطريقتين مختلفتين ، ففي رسالته الماجستير
« علاقة رأى العام بالتنمية السياسية : دور الادراك السياسى » تعجل
ووضع نظرية فى الموضوع ، بينما لا زال حتى اليوم يفحص وتختبر بعض
ما طرحه من أفكار حينئذ ، والطريقة الأولى التى ينضج بها الآخرون قبل
الأوان أن يبدأ الباحث فى المراحل الأولى من العمل بالنقد وليس التقويم ،
ويلجأ إلى التوليف أو المزج بين الاقتراب واقتربات أخرى دون محاولة
استكمال النقص من أدبيات نفس الاقتراب ، والطريقة الثانية هى
« العمومية والكلية » ، وللعمومية هنا معنيان : أحدهما تقصى الفكرة
- نقلا وتكرارا - ربما عودة لأصول فكرية سابقة على لأصول الاغريقية ،
وثانيهما تتبع الوحدة موضوع البحث منذ نشأتها أو ربما قبل نشأتها حتى
تاريخ البحث ، بينما الموضوع لا يقتضى هذا ، و « الكلية » تشير الى تجاهل
فكرة « النطاق الوسط » فى النظرية والموضوع .

- استبدال الأدلة أو الشواهد evidences بأراء الكتاب وما خلصوا
إليه عنها ، واستبدال البيانات الكلية aggregate بأراء الكتاب عنها
ونتائجهم منها ، فيحل « الرأى » محل « المعرفة » طبقا لفهم افلاطون ،
ويحل التقرير عن الوقائع محل الوقائع ، ويضرب البحث من ذاتية إلى
ذاتية .

(ب) أخطاء قابلية للإدارة أو التعلم : وهى أخطاء من تحاشيها
بالممارسة والتدريب ، ومنها :

- عدم التفرقة بين التعريف وإعادة التعريف من جانب وتسمية
المعرف أو الظاهرة من جانب آخر .

- عدم التفرقة بين مشكلة البحث وموضوع البحث .

- عدم التفرقة بين الافتراض proposition والفرض hypothesis والسؤال Question والقضية cause والحجة argument .
- ضعف البناء الاجرائي وتصميم البحث .
- تشوه أدوات instruments جمع البيانات .

* * *

وأخيرا ، تملى هذه المراجعة الموجزة وغير الكاملة عدة مهام على المجتمع الأكاديمي :

- أولا : الاهتمام بالتأهيل الفكري لنظري للطلاب والباحثين خاصة في الاقتراحات والنظريات ، ونفى التقويم والنقد .
- ثانيا : الاهتمام بالجانب التدريبي لكسب المهارات البحثية وتنميتها .
- ثالثا : تعويد الدارسين وتدريبهم على مراجعة وتقدير أعمال زملائهم السابقين وأسائرتهم .
- رابعا : الاهتمام باستراتيجيات وأساليب وأدوات جمع البيانات .

الهوامش

- (١) راجع فى هذا :
- Peter A. Clark; Action Research and Organizational change (London : Harper & Row, 1972) : 1-17.
- ومن المفيد هنا مراجعة تصنيفات أعلام علم الاجتماع بين : التنظيرى والتطبيقي وغيرهما ، ومراجعة تعريف الاحصاء التطبيقي .
- (٢) من الأعمال الرائدة والجيدة :
- فاروق يوسف أحمد ، الحرمان الاقتصادى والاستقرار السياسى . رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٢) .
- Hans I. Zetterberg; On Theory and Verification in (٣) Sociology (Totowa, N.J. : Bedminster, 1965) : 69.
- (٤) الهدف المميز للعلم عند ارنست ناجل هو تقديم تفسيرات نسبية ومدعمة بمسئولية
- Ernest Nagel; The Structure of Science (New York : Harcourt, Brace & World, 1961) : 15.
- Roger Brown; Explanation in Social Science (Chicago : (٥) Adline, 1963).
- (٦) لم نتطرق هنا الى مواقف المدارس المختلفة من التفسير ولا النماذج التى توضحه ، والمراجع الثلاثة السابقة مفيدة فى هذا الشأن .
- Robert T. Holt and J.M. Richardson; competing (٧) Paradigms in Comparative Politics; in : Holt, R.T. & Turner, J.E. (eds.); The Methodology of Comparative Research (New York : Free Press, 1970) : 23-28; Robert K. Merton; Social Theory and Social Structure (New Delhi : Amerind, 1972) : 69-72.
- (٨) فى تفاصيل هذه المحاولات أنظر بالاضافة الى الأصول التالية

الذكر : السيد عبد المطلب غانم ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية (القاهرة : دار القاهرة للنشر والتوزيع ، ١٩٨١) ، وفي الخطوات الاجرائية للتطبيق والاستخدام أنظر :

- G. David Garson; Handbook of Political Science Methods (Boston : Holbrook Press, Inc., 1973) : Chap. 3. G.A.

Almond and G.B. Powell, Jr.; Comparative Politics : A (٩)
Developmental Approach (New Delhi : Amerind, 1972) :
23.

- Ibid. : 28, 29-30, 73, 64. (١٠) قارن المواضع التالية :

- Ibid. : 22, 42. (١١)

(١٢) اقرأ وقارن :

- Ibid., 47-49, 86-88, 171-190; G.A. Almond; "A Functional Approach to Comparative Politics; G.A. Almond and J.S. Coleman (eds.); The Politics of Developing Areas (Princeton : Princeton University Press, 1960) : 30-44.

- Almond and Powell; Op. Cit. : 191-202. (١٣)

(١٤) في التفاصيل ، انظر السيد عبد المطلب غانم ، م.س.ذ. ، الفصل الخامس

- Jean Blondel; An Introduction to Comparative Government (London : Weidenfeld & Nicolson, 1969) : 6 (١٥)

- Ibid. : 17 & 18. (١٦)

- Ibid. : 23. (١٧)

- Ibid. : 26. (١٨)

- W.R. Mitchell; The American Polity (New York : Free Press, 1962). (١٩) ونماه في عمل لاحق هو :

W.R. Mitchell, "The Shape of Political Theory to come : From Political Sociology to Political Economy", in : S.M. Lipset (ed.); Politics and the Social Sciences (New York : Oxford University Press, 1969) : 101-136.

(٢٠) فى تفاصيل هذه النقطة :

- Heinz Eulau; Micro-Macro-Macro Political Analysis
(Chicago : Aldine Publishing Company, 1969) : 1-18.

(٢١) فى التفاصيل والمراجع ، انظر : السيد عبد المطلب غانم ،
م.س.ذ. ، : ٦٠ - ٦٨ .

- R.K. Merton; Op. Cit., : 74-75. (٢٢)

(٢٣) نتذكر أعمال ندوة قسم العلوم السياسية عن « تدريس العلوم
السياسية فى مصر » وأعمال ندوة الجمعية العربية للعلوم السياسية عن
« تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى » ، وبعض الأعمال التى قدمتها
« سلسلة بحوث سياسية » الصادرة عن مركز البحوث والدراسات السياسية

(٢٤) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، خلاصة عن رسائل
المجستير والدكتوراه (القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) : ٣٦١
- ٦٢١ .

المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر

د. على ليله

يتناول هذا البحث أربعة نقاط :

أولاً : الاتجاه الوظيفى على خريطة البحث الاجتماعى ،
بعض الاعتبارات .

ثانياً : نحو إعادة تقنين للاتجاه الوظيفى .

ثالثاً : واقع استخدام المدخل الوظيفى فى الدراسات الاجتماعية .

رابعاً : استخدام المدخل الوظيفى على خريطة البحث الاجتماعى المصرى ،
نظرة عامة .

يتوجه الباحث بالشكر الى الزملاء ، الأستاذة ابتسام علام المدرس المساعد بقسم الاجتماع جامعة القاهرة ، والأستاذة نادية عمر المدرس المساعد بقسم الاجتماع جامعة الاسكندرية ، والأستاذ سعيد أمين ناصف المدرس المساعد بقسم الاجتماع آداب عين شمس - لمعاونتهم الكريمة لى فى جمع المادة العلمية المتعلقة بالرسائل العلمية فى أقسام الاجتماع الثلاث .

ثالوثا : الاتآاء الوظيفى على آريطة البآث الاجتماعى ،

بعض الاعآبارات :

يعآبر الاتآاء الوظيفى الى آانب الاتآاء الماركسى ، من الاتآاءات الشائع اسآخدامها فى علم الاجتماع ، ويآاذا أن يشكلا معا التيار الأساسى لعلم الاجتماع الغربى ، ومن ثم فقد شكلت المداخل المستندة الى هآذين الاتآاهين - لفترة طويلة من تاريخ العلم - الأطراف المرجعية لبعآ عديد من الظواهر والتفاعلات الاجتماعية ، ومحاولة تفسير المعطيات المتعلقة بها ، باضافة الى ذلك فقد تأآرت الى البية المواقف النظرية والمنهجية المعاصرة - نظرية التبادل ، التفاعلية الرمزية ، الاثنوميشودولوجى - بمقولات هآذين الاتآاهين ان ايجابا ، ومن ثم فقد اعآبرت استمرار لها ، أو سلبا ، فاعآشرت نقدا أو آجاوزا لها . وعلى آلاف ما هو شائع من تناقض بين المدآلين ، فانى أعتقد أن هناك مواضع اتفاق أو التآاء عديدة بينها . ولما كان الاتآاء الوظيفى هو موضع اهتمامنا الآن ، من آيث مدى اسآخدامه فى توجيه البعث الاجتماعى ، ومدى كفاءته فى فهم تفاعلات الواقع المصرى ، فانى أعتقد أن هناك مجموعة من الظروف التى أثرت على سبنى المدآل الوظيفى فى المجتمع المصرى ، وهى الظروف التى نعرض لها فى ضوء الاتآبارات التالية :

١ - تميزت الممارسة الأكاديمية فى نطاق علم الاجتماع بغلبة الطابع الايديولوجى عليها ، الأمر الذى دفع الى التركيز على المتضمنات الايديولوجية للنظرية الوظيفية دون الاهتمام بجوانبها الايستمولوجية اذا وجدنا أن مناقشة قضايا النظرية تتم عادة باسآخدام مفاهيم « المحافظة » « الرجعية » « التبريرية » « الرافضة للصراع والتآير »* . وفى هذا الاطار فاننا نلاحظ

* من الملاحظات المدمشة اننى فى سنة ١٩٨٠/١٩٨١ سألت أحمد

حقيقتين ، الأولى ان ابراز المتضمنات الايديولوجية للنظرية فى المجتمعات الغربية شكل عنصرا من عناصر ادراك النظرية الوظيفية ، الى جانب عناصر الايستمولوجية الأخرى . أما فى المجتمع المصرى ، فقد شكل الحوار الايديولوجى أساسا لمناقشة النظرية الوظيفية عند غالبية أفراد الجماعة الأكاديمية .

٢ - ان استنبات علم الاجتماع فى الجامعات المصرية ، ومن ثم انتقال الاتجاه الوظيفى قد مر بثلاثة أجيال أكاديمية ، حيث تولى الجيل الأول نقل الكتابات الكلاسيكية فى علم الاجتماع* . وتمثلت مهمة هذا الجيل فى التعريف بعلم الاجتماع الغربى وموضوعاته ، وانحصرت جهود هذا الجيل فى حدود الممارسة الأكاديمية ، خاصة أن التأكيد على العناصر الايديولوجية فى بناء النظرية الاجتماعية لم يكن قد تبلور ، فالحرب الباردة لم يكن أوارها قد اشتد بعد . وقد نقل هذا الجيل بعض الكتابات الوظيفية* ليس

الطلاب الذين درسوا مادة النظرية الاجتماعية عن من هو تالكوت بارسونز ، فأجاب بأنه عالم أمريكى ، عميل للمخابرات الأمريكية ، وأنه مضاد للماركسية ، وهو رجعى ومحافظ ، ولم يتعرف أى من الطلاب على احدى مقولات النظرية البارسونزية ، وكان ذلك قمة التشويه الفعلى لأبنائنا الطلاب .

* نذكر من هذا الجيل الأستاذ الدكتور/على عبد الواحد وافي وأهم مؤلفاته علم اللغة ، وفقه اللغة ، والمرحوم الأستاذ الدكتور/عبد العزيز عزت ومؤلفه العميق فلسفة التاريخ ، والمرحوم الأستاذ الدكتور/مصطفى الحشاب ، ومؤلفاته تاريخ الفكر الاجتماعى ، والمذاهب السياسية ، والمرحوم الأستاذ الدكتور/محمد طلعت عيسى الذى نقل فكر السانسييمونية وأوجست كونت ، وكذلك المرحوم الأستاذ الدكتور/على عيسى الذى نقل قضايا الفكر الانثروپولوجى ، والمرحوم الأستاذ الدكتور/أحمد الحشاب ، حيث قاموا بنقل أفكار علم الاجتماع العربى بشكل أكاديمى دون الميل الى بلورته فى شكل اتجاهات .

* على سبيل المثال : نقل المغفور له الأستاذ الدكتور/عبد العزيز عزت كثيرا من أفكار دوكيم سواء فيما يتعلق بمنطق التفكير أو تجنّده...
خواص الظواهر الاجتماعية ، الى جانب الكتابة فى كثير من الكتابات

باعتبارها كتابات في النظرية الوظيفية ، ولكن باعتبارها من اسهامات علماء الاجتماع ، حتى الماركسية ذاتها نقلت باعتبارها نظرية علمية ، أكثر من كونها تتضمن توجهها أيديولوجيا . واستغرقت هذه الفترة حتى النصف الثاني من عقد الخمسينات . وكانت الممارسة الأكاديمية هي الطابع الغالب للمدرس في أقسام الاجتماع .

٣ - ابتداء من اعلان الأيديولوجيا الاشتراكية في المجتمع المصري وفترة المد الاشتراكي حتى عام ١٩٦٧ ، برزت ظاهرتان ، الأولى اتجاه بعض شباب أعضاء هيئة التدريس بأقسام الاجتماع الى الأنساق والاعلانات الاشتراكية للنظام السياسي ، ومن ثم فقد بدأوا يعزفون لحنا ماركسيا في مدرجات الجامعة ، أو على الأقل ترديدا لبعض مقولاتها الأساسية . وقد أدى ذلك الى ابرازها على حساب اهمال الاتجاهات النظرية الأخرى . وقد تمثلت الظاهرة الثانية في اتجاه عدد كبير من المبعوثين في علم الاجتماع الى أوروبا الشرقية ، وقد كان طبيعيا أن يعود المبعوث في أفضل الأحوال عارفا بالماركسية وناقدا للاتجاه الوظيفي من منطق أيديولوجي ، وفي أسوأها غير مدرك لطبيعة المقولات الإستمولوجية للمدخلين معا . وقد أدى ذلك الى نتيجتين ، الأولى عدم معرفة غالبية الأساتذة الشبان بمقولات الاتجاه الوظيفي ، والثانية ممارسة العلم بمنطق أيديولوجي ، وكان ذلك بالطبع على حساب الاعتبارات الأكاديمية .

٤ - خلال هذه المرحلة ضمت الجماعة العلمية لعلم الاجتماع عنصرين العنصر الأول ، أعضاء هيئة التدريس ذوي التوجهات الماركسية ، والذين أدركوا الماركسية باعتبارها علما شعبيا ، نقلوا كثيرا المفاهيم الماركسية

الدور كيميية ، دون الإشارة الى الاتجاه الوظيفي المرتبط بهذا الفكر . ونقل أيضا المرحوم الأستاذ الدكتور/محمود قاسم قواعد المنهج في علم الاجتماع لدوركيم دون أن يشير الى مكانة هذا المؤلف في تطور التفكير الوظيفي ، وكذلك فعل المرحوم الأستاذ الدكتور/علي عيسى فيما يتعلق بالفكر الانتروولوجي .

(البناء الفوقى ، البناء التحتى ، الوعى الزائف) واعتبروا أن ذلك كافيا وبديلا لأعمال روح النقد والتأمل التى تميز النظرية الماركسية ، ومن ثم فبرغم اعلاناتهم الماركسية لم يقدموا تحليلات حقيقية لظواهر الواقع الاجتماعى من وجهة النظر الماركسية . ويضم العنصر الثانى طراز من الباحثين الذين تخصصوا فى علم الاجتماع باعتباره علما سهلا ، لم يدربوا خلال المرحلة الجامعية فى تخصيص علم الاجتماع* . ومن ثم كانت مزاوالتهم لمهنة احتراف تدريس علم الاجتماع ، ومحاولة فهم المجتمع من خلاله ذات طبيعة هامشية ، ونظرت هذه الجماعة الى علم الاجتماع باعتباره مهنة سهلة لا تتطلب جهدا ، بعضهم اعتنق الاتجاه الماركسى على نحو ما أشرنا ، بينما البعض الآخر مارس علم الاجتماع من خلال النزعة الامبيريقية الفجة .

٥ - وقد اشترك أعضاء هذه المجموعة فى عدم معرفتهم العميقة بالاتجاه الوظيفى ، أما تحت وطأة النعرات الأيديولوجية كحالة الفريق الأول أو لنقص التأهيل الأكاديمى للفريق الثانى خاصة من فضلوا النزعة الامبيريقية الفجة . أو لسبب ثالث هو صعوبة وجدية الاتجاه الوظيفى ، اذ تتطلب معرفة قضاياها قراءة مهنية لأعمال الرواد الوظيفيين ، ومعرفة أعمق بالكتابات الوظيفية والتزاما جادا بالعلم . ومن ثم وجدنا الاتجاه الوظيفى بالنسبة لهم ليس الا مجموعة من المفاهيم الخاصة بالوظيفة والتوازن واستكملوا ذلك بحزمة المفاهيم الأيديولوجية كالنزعة المحافظة ، والطابع التبريرى للاتجاه الوظيفى الى جانب ذلك فقد التقطوا معرفتهم سماعيا عن

* من المدهش أن علم الاجتماع من أكثر التخصصات فى العلوم الانسانية الذى وفد اليه كثير من أبناء التخصصات الأخرى التى قضوا فيها مرحلتهم الجامعية الأولى ، فهناك أساتذة ترجع أصولهم الى الجغرافيا ، اللغة الانجليزية وآدابها ، الفلسفة الاسلامية ، علم النفس ، ومن الطبيعى أن نتصور حجم الارتباط بالعلم لباحث لم يدرب أكاديميا من داخل علم الاجتماع كنظام عقلى .

الاتجاه الوظيفي* .

٦ - ونظرا لأن الجماعتين أصبحتا تشكّلان الجيل الثانى فى التطور الأكاديمى لعلم الاجتماع . فقد كان منطقيا أن يمتد تأثيرهم الأكاديمى ابتداء من نهاية الستينات وبداية السبعينات وحتى الآن ، حيث نجحوا على ما أعتقد فى تشويه الحياة الأكاديمية بدرجة عالية ، حيث تأهل على يديهم جيل من شباب الباحثين ، أغلبهم يعانون حالة من التشويه الأكاديمى ، بحيث يتجلى هذا التشويه اما بتناول النظرية الاجتماعية من خلال متضمناتها الأيديولوجية أو عدم القدرة على التفرقة بين القضايا الأستراتيجية والمتضمنات الأيديولوجية للنظرية ، أو بسبب الجهل بهما معا . وقد كان من نتاج ذلك شيوع حالة من التسطيح الأكاديمى عند الباحثين الشباب ، حيث أصبحت معرفة لغة أجنبية ، أو قراءة كلاسيكيات العلم من الحقائق الغربية فى عصرهم* وحسب نظرية الأوانى المستطرفة انسابت طاقاتهم البحثية فى أكثر القنوات سهولة ، حيث الحديث بالרטانة الماركسية دون امتلاك قدرة الماركسية على التحليل ، اضافة الى العجز الكامل بالطبع عن قراءة الاتجاه الوظيفى فى أصوله الكلاسيكية ، وهو الأمر الذى انعكس على عدم معرفة الباحثين الشبان حاليا بقضايا الاتجاه الوظيفى . فهى فى غالب الأحيان معرفة خاطئة ، وفى أحيان كثيرة أخرى

* برغم الانتقادات الكثيرة التى قد يوجهها البعض الى رواد الاتجاه الوظيفى (دوركيم ، مالىنوفسكى ، بارسونز ، ميرتون) فأننى أشك كثيرا أن يكون من بين هؤلاء من قرأ (أرخبيل غرب المحيط الهادى لمالىنوفسكى) أو (تقسيم العمل لاميل دوركيم) أو النسق الاجتماعى لتالكوت بارسونز ، أو (النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى) لروبرت ميرتون ، ومع ذلك فهم ينتقدون الاتجاه الوظيفى بشجاعة يحسدوا عليها .

* فى أحد أقسام الاجتماع نوقش موقف طلاب الدراسات العليا من الجهل باللغات ، واثارت خلافت جانبية كثيرة ، ومناقشات تشير الى مصالح مكتسبة وانتهى الاجتماع دون قرار ، كان هناك مؤامرة لمزيد من التشويه الأكاديمى لأبنائنا (ولا رحمة) .

نجد عجزا كاملا عن القدرة على استخدام المدخل الوظيفي في البحث الميداني ، بل ان البعض الذى اتجه الى البحث الميداني بالنظر الى هذا الاتجاه الذى مارسه بشكل فح وبدائي الى حد كبير .

٧ - يضاف الى ذلك ان المؤلفات الاكاديمية فى النظرية الاجتماعية سواء تلك التى كتبت عن الماركسية أو البنائية الوظيفية تعاني من تشويه كبير . فبرغم ندرة المتخصصين فى النظرية الاجتماعية ، وبرغم صعوبة القراءة والكتابة فيها ، نجد هذا المجال الذى كتب فيه غير المتخصصين ، على طول البلاد وعرضها ، من جامعة القاهرة وحتى جامعة سوهاج ، ومن الطبيعى أن نتوقع اختزالا وتشويها فى الكتابة عن نظريات علم الاجتماع ، ويتعمق التشويه فيما يتعلق بالاتجاه الوظيفي لكونه يتطلب فهما أعمق ، ولأن غالبية شباب الباحثين لا يجيدون اتقان اللغة الانجليزية ، فان كان منطوقا أن تكون هذه المؤلفات المدرسية هى مصدرهم الوحيد فى المعرفة ، وبذلك تتخلق دائرة لها تغذية خلفية تساعد على مزيد من تشويه العقل الأكاديمي فى علم الاجتماع* .

نتيجة لكل الاعتبارات السابقة انكمشت المعرفة بالنظرية الاجتماعية عامة ، وبالاتجاه الوظيفي خاصة ، سواء فيما يتعلق بقضاياها الأساسية أو فيما يتعلق بأسلوب استخدام هذا المدخل فى دراسة ظواهر الواقع الاجتماعية ، اما بسبب الممارسات الأيديولوجية الحاطة لبعض أعضاء الجماعة الأكاديمية أو بسبب نقص التأهيل الأكاديمي للبعض الآخر ، أو بسبب حرفية وعلمية المفاهيم الوظيفية ذاتها .

****** قدم أحمد الأساتذة الذين قاموا بتدريس النظرية لطلاب الدراسات العليا فى أحد الأقسام سؤالاً عن (تكلم عن النظرية المرجعية فى علم الاجتماع) وبرغم اشتغالي بالنظرية لما يزيد على عشرين عاما ، لا أفهم معنى لهذا السؤال ، أسلوب آخر للتشويه الأكاديمي (سامحهم الله) .

ثانيا : نحو اعادة تقنين للاتجاه الوظيفي :

نظرا لأن الاتجاه الوظيفي لم يكن من اسهام باحث واحد ، ولكنه شكل اتجاها أو نسقا فكريا تضمن عديدا من الأنساق الفرعية التي نجد لديها اتفاقا عاما حول مجموعة من القضايا الأساسية التي تشكل ثوابت لهذا الاتجاه برغم الاختلافات الجانبية بين مفكر وظيفي وآخر ، وذلك يدفعنا عند الحديث عن المدخل الوظيفي الى طرح سؤال يتعلق بوظيفية من ؟ هل هي وظيفية اميل دوركيم أم وظيفية برنسلو مالفينوفسكي ، أم وظيفية تالكوت بارسونز أو روبرت ميرتون ، وذلك لأننا نجد أن هؤلاء الرواد وان قدموا تنظيما وظيفيا أو استخدما للمدخل الوظيفي يمكن ادراجه داخل الاطار الوظيفي العام ، الا أن المتفحص الدقيق يكشف عن اختلافات تصل الى حد التناقض بين الرواد الوظيفيين فيما يتعلق ببعض المسلمات ، الأمر الذي فرض ضرورة بذل الجهد من أجل اعادة تنظيم وتقنين هذا الاتجاه .

وقد سبق أن قدم روبرت ميرتون محاولة لتقنين الاتجاه الوظيفي وتنظيم قضاياها ، حيث قام خلالها باعادة صياغة بعض قضايا الاتجاه الوظيفي ، لكي تستوعب مفاهيم تشير الى متغيرات وتفاعلات واقعية في البناء الاجتماعي ، وهي التفاعلات التي عجزت بعض المفاهيم الوظيفية التقليدية عن دراستها ، بيد أننا نلاحظ أنه وان استهدف ميرتون تحديث مفاهيم ومقولات الاتجاه الوظيفي لكي يصبح أكثر كفاءة وملاءمة لدراسة واقع المجتمع الصناعي - بدلا من واقع المجتمع البدائي - الا أنه استهدف أيضا التأكيد على الطابع الاستمولوجي لقضايا الاتجاه الوظيفي مفندا الاتهامات الأيديولوجية الموجهة اليه والمتهمة اياه بالنزعة المحافظة ، والسعي للحفاظ على الأوضاع الراهنة كما هي ورفض التغيير والصراع وغير ذلك من الادعاءات المدخلة عليه .

ثم وجدنا أن جهد روبرت ميرتون قد انصب بالأساس على تأسيس مجموعة من المفاهيم والمقولات الوظيفية ذات الطبيعة الراديكالية والقادرة

على فهم ظواهر التغير والصراع وعدم التكامل ، الى جانب المفاهيم والمقولات التقليدية ، بشرط أساء وهو أن هذا التطوير قد تحقق من داخل نطاق الاتجاه الوظيفي ، ومن ثم فقد طرح ميرتون مفاهيم بديلة لمجموعة المفاهيم الأولى . فبدلاً من التكامل طرح مسألة عدم التكامل وبدلاً من التوازن طرح مفهوم عدم التوازن ، وبدلاً من مسألة الوحدة الوظيفية طرح مفاهيم الوظائف المعوقة والميسرة ، والبدايل الوظيفية . الأمر الذي يجعلنا ننتقد هذه المحاولة بأنها استبدلت استقطاباً باستقطاب آخر ، أو أنها خلقت إطاراً فرعياً داخل الإطار الوظيفي إلا أنها تقدم تقنياً حقيقياً لمقولات هذا الاتجاه .

ومن هنا فإننا نطرح صيغة بديلة لإعادة تقنين الاتجاه الوظيفي وتنظيم مقولاته . وهي المحاولة التي تستهدف إبراز مقولات الاتجاه الوظيفي على هيئة مجموعة من المتصلات Continuums ، بحيث تشكل كل منها تجريداً يعكس حالات متدرجة بين حالتين طرفيتين ومختلفتين ، وقد يصل الاختلاف الى حد التناقض ، وهذه الحالات الطرفية نادراً ما نجد تجسيدا واقعياً لها . وقد قمنا بصياغة القضايا على هيئة متصلات لثلاثة اعتبارات أساسية ، ويتمثل الاعتبار الأول في أن غالبية المجتمعات الواقعية لا تقع إلا في الظروف الاستثنائية عند الحالات التي تمثل أطراف المتصل ، وهي حالات نادرة الى حد كبير بينما يؤكد الاعتبار الثاني على أن غالبية التفاعلات الواقعية تعكسها حالات تقع عند درجة مختلفة من المتصل تتركز غالبها في منطقة الوسط أكثر منها عند الأطراف ، ويتضمن الاعتبار الثالث أن التأكيد على الحالات الطرفية للمتصل يعكس تأكيداً أيديولوجياً لأن الواقع لا يعكس الحالة التي يشير إليها المفهوم ، حيث يؤكد الباحث على هذا الإدراك المتطرف باعتباره حالة تتجاوز ما هو نسبي الى ما هو مطلق .

* نستطيع أن نقول أن متغيرات النمط عند تالكوت بارسونز تعتبر هي الأخرى محاولة بارسونزية لتقنين مفاهيم الاتجاه الوظيفي وهي محاولة قريبة للغاية مما نحاوله الآن ، ولو أنه لم يتولى صياغة هذه المتغيرات على هيئة متصلات .

وتكمن الغاية من قيامنا بعملية التقنين هذه ، فى أننا نرغب فى أن تشكل هذه الصياغة اطارا مرجعيا لتقييم الدراسات التى استخدمت المدخل الوظيفى فى نطاق علم الاجتماع ، استنادا الى ذلك فأننا نطرح المقولات التالية (على هيئة متصلات) باعتبارها المقولات التى تشكل بناء الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع .

١ - ادراك النسق الاجتماعى بين المدخل الكلى والجزئى :

وان كان الالتزام بكلية النسق يعتبر التزاما ثابتا بالنسبة لمنظرى الاتجاه الوظيفى ، إلا أنهم اختلفوا من حيث المدخل الى ادراك هذه الكلية . البعض رأى أن بناء الوحدة موضع الدراسة ينبغى أن يشكل المتغير المستقل بينما عناصره أو أجزاءه ليست سوى متغيرات تابعة ، وأطلق على هؤلاء فئة الوظيفيين ، الذين يروا أن لدى البناء مجموعة أساسية من الحاجات بحيث تكمن وظيفة الأجزاء أو العناصر فى قيامها بالأداء الوظيفى لاشباع هذه الحاجات (١) بينما يرى البعض الآخر أنه لهم البناء ، فان علينا أن نسللك طريقين ، تحديد النسق المحورى فى البناء ، ثم تتبع أدائه الوظيفى بالنسبة للوحدات الأخرى أو بالنسبة للبناء ككل ، دراك كلية النسق ، وقد أطلق على هؤلاء فئة البنائين . ونحن لا نرى خلافا جذريا بين الفريقين ، فالذى يفضل الادراك الكلى يدرك طبيعة الوظيفة المناطة بالجزء ، والذى يؤكد على الادراك الجزئى يدرك أن فاعلية الجزء ذات صلة بمتطلبات الكل ومؤثرة عليه (٢) .

وفى محاولة تحديد موقف غالبية رواد الاتجاه الوظيفى من هذه المقولة فسوف نجد أن تحديد هذا الموقف يتم استنادا الى بعدين : الأول ، ان غالبية البنائين الوظيفيين من داخل علم الاجتماع يفضلون تناول الكلى للواقع الاجتماعى اذ يؤكد دوركيم على العقل الجمعى كمرادف للبناء الاجتماعى (٣) وتأكيده تالكوت بارسونز على نسق الفعل كإطار مرجعى الوصف والتفسير (٤) فى مقابل ذلك نجد أن الوظيفيين الانثروبولوجيين قد أكدوا على الجزء فى مقابل الكل ، فبرنسلو مالىنوفسكى يؤكد على وظيفة

النظام فى اشباع الحاجات البيولوجية للانسان^(٥) ، وعلى خلاف رادكليف براون الذى أكد على الوظيفة الاجتماعية للنظام ، اضافة الى تأكيد النسبى على الكلية تأثيرا باميل دوركيم^(٦) واتبع ايفانز بريتشارد ذات التناول فى دراسته لغبائل النوير بالسودان .

من ناحية ثانية نجد أن الوظيفيين ذوى التوجهات النظرية أكثر ميلا للتأكيد على كلية النسق كمقولة تصورية ، وكمدخل لادراك الواقع الاجتماعى ، بينما نجد أن الوظيفيون الذين قاموا بإجراء الدراسات الحقلية أميل الى الادراك الجزئى ، الفريق الأول قادر على التجريد ، بينما الفريق الثانى أكثر التصاقا بحقائق الواقع .

ومن ناحية ثالثة نجد أن الوظيفيين الأوائل أكثر ميلا الى التأكيد على ضرورة الادراك الكلى للواقع بينما نجد أن الوظيفيين المحدثين أكثر ميلا الى التأكيد على دراسة الجزء بالنظر الى الكل الذى يتضمنه .

بيد أنه برغم الاختلافات والتنوعات داخل البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع ، الا أننا نجد أن الكلية كانت دائما بعدا حاضرا عند الجميع ، فهى التى تحدد وظيفة الجزء ، وبالنظر الى طبيعة أدائه فى اطار الكل يتحدد قدر التزامه أو سوائه أو انحرافه عن متطلبات هذا الكل .

٢ - الأداء الوظيفى بين التساند والاستقلال :

تعتبر مقولة التساند الوظيفى من المقولات الوظيفية الهامة ، ويقصد بالتساند تبادل أجزاء النسق الاجتماعى للأداء الوظيفى يؤديه كل عنصر من عناصر النسق ، وفى هذا الاطار فإن الغاية النهائية للأداء الوظيفى تتمثل عادة فى الحفاظ على بقاء النسق الاجتماعى ودعم التفاعل الكائن فى اطاره . ومن ثم نجد أن الأداء الوظيفى الذى يمثل اسهام أى وحدة فرعية له لزميته بالنسبة لبناء المجتمع ، وفى هذا الاطار فإننا ينبغى أن نميز بين مستويات الأداء الوظيفى أو التسانه على مستوى النسق العام ، حينما تكون هناك شبكة هائلة ومعقدة من الأداء الوظيفى تشكل جوهر التفاعل ، وبين التساند

على مستوى مجموعة الوحدات الفرعية ، التي تتبادل فيما بينها أداء وظيفياً ، وبين مستوى التساند الوظيفي الذي قد يأخذ شكل التبادل بين عنصرين (٧) . بينما قد يعنى الاستقلال البنائي محاولة أى من أجزاء النسق الاجتماعي أو أى من وحداته الفرعية التحكم في التفاعل الاجتماعي ، بحيث يشكل هذا الجزء عنصراً محورياً يحدد طبيعة التفاعل الاجتماعي ويتحكم في اتجاهاته . وقد يعنى الاستقلال أيضاً اتجاه أى من الوحدات الفرعية للنسق الى نوع من الانفصال والاكتفاء الذاتي ، وهي الحالة التي تعتبر مؤشراً على ضعف المستوى النسقي الأشمل (٨) .

ومن الطبيعي أن تفترض حالة النسقية الشاملة هذه حداً أعلى من التساند الوظيفي ، بينما قد يشير استقلال العناصر البنائية الى انهيار هذه النسقية الشاملة ، أو تخلق الظروف التي تتجه نحو الغاء هذه النسقية واستبدالها بوجود نسقي آخر . ذلك يعنى أن التساند يرتبط عادة بحالة النسق الاجتماعي المتكامل والمتوازن ، بينما يرتبط الاستقلال بعدم احكام هذه الكلية وعمقها ، أو حالة من الانهيار التي برزت في نطاقها استقلال الأجزاء عن الكل (٩) .

ذلك يعنى أن الحالة المثالية للبناء تتمثل في امتلاك أجزائه لدرجة عالية من التساند بينما يعتبر استقلال الأجزاء على حساب الكل هو عكس هذه الحالة المثالية . ولكي يحافظ النسق على درجة عالية من التساند بين العناصر المكونة له فإنه يتبع عادة اعمال عدة ميكانيزمات ، منها أن النسق قد يعمل على عزل الأجزاء التي لا تتساند مع الأجزاء الأخرى أو تحاول أن تتساند وظيفياً مع أجزاء خارج حدود النسق ، أو أنه قد يعمل على تعميق التخصص بين الأجزاء المكونة ، الأمر الذي يؤكد درجة خضوع موازية لاحتمالة الاستقلال (١٠) في مقابل ذلك ، فقد تسعى الأجزاء التي تحاول الاستقلال اعمال آلياتها الخاصة ، منها مقاومة التخصص والسعي من أجل تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي عن النسق الأشمل ، أو الانتشار والتفاعل مع أكثر من نسق ، الأمر الذي يتيح درجة أعلى من الاستقلال عن الاثنين

معا ودرجة أقل من الموضوع لأى منهما ، أو إعادة تنظيم النسق بعد أن ساعد
استقلالها على انهياره بما يشبع حاجاتها الخاصة (١١) .

ويرتبط بمتصل التساند والاستقلال مجموعة من القضايا ، قضية
النسقية الكاملة فى مقابل الحد الأدنى من النسقية وقضية الأداء الوظيفى
المعوق اضافة الى الأداء الوظيفى الميسر ، وقضية الأداء الوظيفى الكامن فى
مقابل الأداء الوظيفى الظاهر ، الى جانب قضية البدائية الوظيفية (١٢) .

وإذا تأملنا الوظيفيين من قضية التساند والاستقلال بالنسبة لعلاقة
الكل بالجزء ، فسوف نجد تباينا يستند الى عدة أبعاد ، وتشكل طبيعة
الممارسة النظرية البعد الأول فى هذا الصدد حيث نجد أن المنظرين
الوظيفيين كانوا أكثر ميلا الى التأكيد على درجة أعلى من التساند فى مقابل
الباحثين الميدانيين وأصحاب التطويرات المنهجية الذين أدركوا امكانية
استقلالية الأجزاء . وعلى البعد الثانى نجد أن لىالبية الوظيفيين من داخل
علم الاجتماع أكثر تأكيداً على التساند فى مقابل غالبية الوظيفيين من داخل
الانثروبولوجيا هم الأكثر تأكيداً على استقلالية الأجزاء . اضافة الى البعد
الثالث الذى يتمثل فى أن غالبية الوظيفيين الأوائل أكثر تأكيداً على انتساند
بينما أبرز غالبية المحدثين امكانية الاستقلال الوظيفى فى الأجزاء .

٣ - النسق الاجتماعى بين التوازن الثابت والتوازن الدينامى :

تعتبر مقولة التوازن من المقولات الأساسية فى الفكر الوظيفى
بل هى أكثر المقولات التى شكلت أساساً لنقد الاتجاه الوظيفى . وبغض
النظر عن نمط التوازن فإنه يتضمن فى معناه الأساسى ثلاثة عناصر
هى التى تشكل فى مجملها طبيعة التوازن القائم ، وهى ثبات المتغيرات
المكونة لبناء النسق وثبات العلاقات بين هذه المتغيرات ، ثم ثبات تأثير
الظواهر الخارجية على بنسء النسق . فى هذا الاطار يصبح النسق مغلق
التوازن اذا كان متحرراً من المؤثرات الخارجية أو مفتوح التوازن اذا كانت
المؤثرات الخارجية لها تأثيرها (١٢) .

ويمكن ادراك أنماط التوازن بالنظر الى عدة متغيرات ، فبالنظر الى عنصر الزمن نجد أن هناك التوازن الاستاتيكي الذي تثبت فيه العلاقات بين المتغيرات بغض النظر عن عنصر الزمن ، بينما التوازن الدينامي هو الذي تتفاعل فيه متغيرات النسق عبر الزمن . وبالنظر الى ميكانيزمات التنظيم الذاتي هناك النسق الميكانيكي الذي تعتبر العلاقات بين متغيراته ذات طبيعة حتمية وثابتة عبر الزمن ، بينما التوازن العضوي ، هو الذي يمتلك ميكانيزمات التنظيم الذاتي (١٣) .

ويختلف الرواد الوظيفيون حول طبيعة ادراكهم لمقولة التوازن . فعلى حين نجد أن دوركيم ومالينوفسكي ورادكلف براون يؤكد على توازن ذو طبيعة استاتيكية ، فاننا نجد أن النسق الوظيفي عند بارسونز يدرك التوازن ادراكا ديناميكيا ، ويرى أن النسق لديه ميكانيزمات التنظيم الذاتي التي تدفع به الى الاستقرار ، وهي التطبيع الاجتماعي ، والضبط الاجتماعي ، وتبادل الاشباع داخل النسق ، ويهتز التوازن عادة باضافة ايجابية أو انتقاص سلبى لآى من جوانب الأداء الوظيفي داخل النسق (١٤) بينما عند روبرت ميرتون نجد أن التوازن دينامي يهدف الى التغير ، عن طريق اعمال ميكانيزمات التنظيم الذاتي الملائمة لذلك ، كالاستعانة بالبدائل الوظيفية ، أو تأسيس التغير لتصريف التوتر المختزن داخل النسق (١٥) .

ذلك يعنى أننا اذا افترضنا متصلا للتوازن والتوازن الدينامي فاننا سوف نجد الوظيفيين الأول أقرب الى التأكيد على توازن أحد أطراف المتصل ، بينما المحدثين منهم أكثر تأكيداً على التوازن الدينامي أو عدم التوازن باعتباره الحالة الأساسية للنسق . ويرجع هذا الاختلاف لاعتبارين الأول تراكم المعرفة العلمية عن عمليات التغير ، الأمر الذي فرض ضرورة استيعاب النسق الوظيفي لعمليات التغير قدر استيعابه لعمليات التوازن ، بينما يمثل الثانى أن المجتمعات المعاصرة هي مجتمعات متغيرة بطبيعتها الأمر الذي يفرض ضرورة أن يعكس الفكر الوظيفي طبيعة التفاعل القائم داخل النسق الواقعى .

٤ - النسق الاجتماعى على متصل التكامل والانحراف :

الى حد كبير تتناقض مفاهيم التكامل والانحراف الاجتماعى ، لكونها تشير الى متغيرات واقعية ذات طبيعة متناقضة كذلك ، وبرغم ذلك فهما أكثر المفاهيم التى تضمهما رابطة عضوية واحدة ، واذا كان الموقف الوظيفى الأول قد بدأ بالتكامل باعتباره القاعدة السوية أما الانحراف فليس سوى استثناء أو عرضا باثولوجيا ينبغى تجاوزه ، فقد انتهى الفكر الوظيفى فى النهاية الى اعتبار الانحراف مؤشرا لاهتزاز التكامل ، ومدخلا لتحقيق تكامل جديد يتجاوز التكامل السابق ، وبين التكامل الكامل من ناحية وحالة الأنومى والانحراف المنتشر يقع درجات المتصل الذى تشير اليه .

ومن وجهة النظر البنائية الوظيفية يعتبر التكامل حالة أساسية بالنسبة للنسق الاجتماعى ، لأنها الحالة التى تتيح للنسق أداء عملياته الأساسية المتعلقة بدعم النمط الثقافى السائد من خلال التطبيع والضبط الاجتماعى ، أو اشباع الحاجات الأساسية للبشر فى إطاره ، كذلك التكيف مع البيئات المختلفة للنسق الاجتماعى .

وتتصل مقولة التكامل الى حد كبير بنشأة الاتجاه الوظيفى فى نطاق مجتمعات بدائية صغيرة تسود أبنيتهما درجة عالية من التماسك والتكامل . وهى المجتمعات التى تفتقر أى حس تاريخى ، وبالتالي تفتقر الى ادراك الانحراف والصراع والتغير (١٦) غير أن تغير الواقع الاجتماعى فى هذه المجتمعات اضافة الى الواقع الاجتماعى المتغير للمجتمعات الصناعية المتقدمة طرح قدرا من الشك فى هذه المقولة وهو الأمر الذى دفع روبرت ميرتون الى التاكيد بأنه اذا قدر لهذا الاتجاه أن يستمر بكفاءة تفسيرية عالية فان عليه أن يطور القضايا القادرة على فهم ظواهر الانحراف والصراع والتغير باعتبارها ظواهر محورية فى المجتمع الصناعى المتقدم الذى تبرز فيه ظواهر التباين والتناقض أكثر من حالات التجانس والتكامل . ثم يؤكد

هيرتون أن التكامل المطلق حالة لا وجود لها ، بل هناك بديلا لذلك درجات من النكامل حتى حالة عدم التكامل (١٧) .

ويتم الانتقال الى انهيار التكامل وبداية وقوع الانحراف فى النسق من خلال ظواهر التناقض التى لها وجودها الأساسى فى النسق الاجتماعى ، وذلك لأنه لا يمكن تجريد النسق وعزله كوحدة بعيدا عن بقية الوحدات المحيطة التى تطرح تأثيرات قد تولد استجابات متباينة لها ، وإلى جانب النسق وحدة من وحدة أشمل تفرض تأثيرها عليه ، فإن على النسق أيضا أن يواجه عوامل التأثير التى قد تأتية من الداخل . بفعل الوحدات التى تكون قد انخرفت اما عن حجمها البنائى العاوى واما عن أدائها الوظيفى المعتاد (١٨) فى هذه الحالة يقع الانحراف ، ويصبح على النسق أن يجرى ملاءمة عن طريق إعادة الترتيب البنائى ، أو التعديل فى الأداء الوظيفى لآى عدد من الوحدات حتى يوفر حالة جديدة من التساند الوظيفى ، ومن ثم حالة جديدة من التكامل فاذا استقر فانه يواجه من جديد بانحرافات وتناقضات جديدة ، عليه أن يحلها بميكانيزماته الخاصة ، بحيث يعبر ذلك عن جوهر التغير الاجتماعى ، بذلك يعتبر الانحراف هو أساس الظروف النسقية المتناقضة وفى ذلك الوقت هو أساس التكامل النسقى ، وتعبيرا دائما عن قدرة النسق على التجدد والاستمرار .

فى إطار ذلك نجد أن موقف الاتجاه الوظيفى من الانحراف قد تطور بالنظر الى بعدين : الأول يتعلق بأصل الانحراف بين الفرد والمجتمع . فى بداية نشأة الاتجاه الوظيفى ، خاصة فى نطاق الانثروبولوجيا نجد تأكيدا على التكامل ، ومن ثم المنحرفين هم أصل الانحراف ، وانحرافهم ضار بالنسق الاجتماعى . بيد أن التطويرات الوظيفية الأخيرة أكدت على بناء النسق كمصدر للانحراف ، وأنه قد يلعب وظيفة ما ، وقد أكد والتر بيركلى أن وظيفة الجماعات المنحرفة تسهم فى صياغة أكثر فاعلية للنسق أو تعمل على انهياره اذا لم يكن ملائما (١٩) ، بينما يتمثل البعد الثانى

فى طبيعة النظرية الى الانحراف . حيث نجد أن الأفكار القديمة كانت تنظر الى الانحراف باعتبار أن له وظيفة سلبية بالنسبة للنسق ، بينما ترى الأفكار الوظيفية الحديثة امكانية أن يكون للانحراف دور فى بناء النسق ، ابتداء من كونه مؤشرا لحالة من الحلل أو التفكك الى كونه - اذا انتشر فى بناء النسق - مدخلا لأحداث التغير الاجتماعى (٢٠) . فالانحراف يمثل طاقة التطور والتلاؤم مع التأثيرات التى تطرحها الوحدات الأقل والأشمل على النسق خلال تحركه عبر مقولة الزمن .

٥ - النسق الاجتماعى بين التغير التدريجى والثورى :

تعتبر قضية التغير الاجتماعى من القضايا التى شكلت نطاقا لنقد الاتجاه الوظيفى ، وادراكا لاتجاه الوظيفى قد أكد فى البداية على قضايا التوازن والتكامل لأسباب منطقية وبحثة بحثة ، فانه فى مرحلة تالية واجه تحدى تطوير نظرية عن التغير الاجتماعى ، وقد ساعد على ذلك توفر قدر هائل من المعرفة المتعلقة بالتغير الاجتماعى ، اضافة الى تغير طبيعة التفاعلات الكائنة بالواقع الاجتماعى ، حيث تفاعلات التناقض والتغير والصراع التى تسود المجتمعات الصناعية أساسا ، والتى أصبحت تشكل الصيغة المتبعة فى المجتمعات الانتقالية كذلك .

وارتباطا بذلك نستطيع القول بتطوير الاتجاه الوظيفى لنظرية فعالة عن التغير الاجتماعى ، تتجدد فعاليتها بالنظر الى عدة أبعاد أساسية ويتمثل البعد الأول فى التأكيد على التغير باعتباره يشكل ميلا موروثا أو فطريا فى النسق الاجتماعى ، وذلك لاعتبار أن النسق يواجه كثيرا من المشكلات ، كنقص التطبيق أو ندرة الموارد ، أو التأثيرات التى تفرض عليه ولا تلائم التفاعل الكائن به ، الأمر الذى يدفع النسق الاجتماعى الى اعمال مجموعة الآليات التى تحاول حل المشكلات التى يواجهها النسق ، وتصريف التوتر الكائن به (٢١) .

ويتمثل البعد الثانى فى طبيعة العوامل المثيرة للتغير الاجتماعى ،

وهنا نجد أن التغير الاجتماعي يقدم رؤية متقدمة ، حينما يؤكد أنه فيما يتعلق باثارة النسق الاجتماعي فإنه بإمكان أية وحدة أن تلعت دور المتغير المستقل تارة ودور المتغير التابع تارة أخرى ، أو حتى دور المتغير الوسيط الذي ينقل فاعلية المتغير الأول الى الثاني (٢٢) . وحسبما يذهب هو جين ، فإنه إذا كانت متغيرات النسق الاجتماعي متساوية من حيث قدر الاسهام الوظيفي لصالح البناء ، فإنه في هذه المتغيرات أيضا تكمن امكانية اثارة التغير الاجتماعي . فاذا تولدت شرارة التغير في أي منها فإنها سرعان ما تنتشر في بقية متغيرات النسق (٢٣) ويتعمق الانتشار كلما كان الأداء الوظيفي لغالبية الوحدات معوقا بالنسبة للنسق الاجتماعي .

ويتصل البعد الثالث بمصادر التغير الاجتماعي ، أين تكمن بداية التغير الاجتماعي ؟ هل مصادر التغير داخلية أم خارجية ؟ وإذا كانت الوظيفية ، الانثروبولوجية قد أكدت على المصادر الخارجية لمتغيرات التغير الاجتماعي ، فإن الوظيفية الاجتماعية أكدت على المتغيرات الداخلية للتغير الاجتماعي ، في هذا الإطار نجد أن تالكوت بارسونز يقدم رؤية منهجية تؤكد أنه باعتبار أن النسق الاجتماعي هو دائما نسقا فرعيا من نسق أشمل (النظام العالمي أو الاقليمي) ويتضمن دائما وحدات فرعية من مستوى أدنى ، فإن مصادر التغير قد تصدر عن الوحدات الأدنى أو تفرض عليه من النسق الأشمل (٢٤) وفي هذه الحالة تصبح التفرقة بين المثيرات الداخلية والخارجية للتغير الاجتماعي تعتمد بالأساس على المستوى النسقي الذي تنتمي اليه الوحدة موضع التحليل .

ويرتبط البعد الرابع لادراك التغير الاجتماعي بطبيعة التغير كما يراه الاتجاه الوظيفي . وبرغم الاتهام الخاطئ للاتجاه الوظيفي لتأكيد على التغيرات التلاؤمية التدريجية ، فإن تطور الاتجاه الوظيفي جعله قادرا على تطوير رؤية لتحليل التغير الراديكالي . ويتحدد الفارق بين نمط التغير بقدرة النسق على اعمال آليات تصريف التوتر وحل المشكلات التي تواجهها . فاذا واجه النسق كل اعاقا وظيفية تواجهها باجراء بعض التغيرات

أو التعديلات التي تلقى أسباب ، وتصريف التوتر ، فانه بذلك يجرى بعض التغيرات التدريجية ، وهنا نكون بإزاء تغيرات تدريجية تفضى الى تغير كلية النسق بعد فترة من الزمن ، بينما اذا وقعت مشكلات فى النسق ، وزادت نسبة الوحدات الوظيفية المعوقة وتكثفت التوترات المختزنة دون أن تجد تصريف لها ، فان انتشارها فى بناء المجتمع يشكل عاملا ضاعطا لاحداث التغير الراديكالى (٢٢) وهنا نجد أن عنصر الزمان حاضر دائما فالزمن الذى يستغرقه النسق فى اجراء التغيرات التدريجية حتى يغير كل وحداته تقريبا ، بحيث نجد أنفسنا بعد فترة من الزمن فى مواجهة بناء جديد لير الذى بدأنا به ، هو نفسه الزمن الذى استغرقه تكثت التوتر داخل النسق دون اجراء تغيرات تدريجية ، حتى انفجر التغير راديكاليا شاملا .

ثالثا - واقع استخدام المدخل الوظيفى فى الدراسات الاجتماعية :

حاولنا فى الفقرة السابقة إعادة تنظيم مقولات الاتجاه الوظيفى بما يجعلها اطارا ملائما لتقييم الدراسات الاجتماعية التى وجهت بالاتجاه الوظيفى . بيد أنه لدقة التقييم وموضوعيته فاننا نطرح مجموعة الاعتبارات التالية :

١ - ويتمثل الاعتبار الاول فى أننا أسقطنا المؤلفات الأكاديمية المتعلقة بالاتجاه الوظيفى ، وهى فى غالبيتها مؤلفات مدرسية كُتبت للطلاب أساسا ، ومن ثم فهدفها تعليمى ، حيث تعرض غالبية المؤلفات للاتجاه الوظيفى كما تعرض لغيره ، ومن ثم فليس لديها التزام بالمدخل الوظيفى ، اضافة الى أن غالبيتها مشوهة اما بالتوجه الأيديولوجى للباحث ، أو بسبب سوء النقل أحيانا وسوء الفهم والقصور أحيانا كثيرة . هذا الى جانب أنها تعتمد على النقل من المصادر الأجنبية الأمر الذى يفقدها أية هوية محلية .

٢ - أننا أسقطنا البحوث الميدانية التى يجرىها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية من رصدنا ، أولا لأن هذه البحوث عادة ما تكون نتاج

عمل فريق للبحث ، تختلف التوجهات الأيديولوجية لأعضائه ، الأمر الذي يبعدها عن الالتزام بالمدخل الوظيفي . إضافة الى أنه في حدود علمنا ، ليس هناك باحث وظيفي واحد به ، وإن كان هناك عديد من الباحثين ذوي التوجه الأيديولوجي الماركسي . فغالبية بحوث المركز تسير في نطاق ما يعرف بالنزعة الامبريقية الفجة .

٣ - اننا قصرنا استعراضنا لاستخدام المدخل الوظيفي على الرسائل العلمية (درجات الماجستير والدكتوراه) أولا لأنها تكون عادة البحوث الأكثر نضجا في حياة الباحث ، وثانيا لأنها تعبر عن رؤية الطالب والأستاذ المشرف ، وثالثا لأنها تنجز عادة بمستوى أعلى من الإيقاع ، إضافة الى كونها تعبر بوضوح عن الالتزام النظري للباحث - إن وجد - لكل هذه الأسباب رأينا أن يكون هذا النمط من البحوث هو المادة الأساسية للتصنيف والتحليل .

٤ - اننا حاولنا تصنيف الرسائل العلمية في الجامعات الأساسية الثلاث (جامعة القاهرة - جامعة عين شمس - جامعة الاسكندرية) ، لنحدد وزن البحوث والدراسات الموجهة بالمدخل الوظيفي . في هذا الإطار فاننا نجد أن هناك - الى جانب بعض المتغيرات العامة الكائنة بالسياق الاجتماعي والتي كان لها تأثيرها على تبنى المدخل الوظيفي في الدراسات الاجتماعية - بعض المتغيرات المرتبطة بالجامعة ذاتها ، والتي دعمت تبنى المدخل الوظيفي أو حددت استخدامه في فهم الظواهر الاجتماعية .

٥ - اننا صنفنا الدراسات التي تتعلق بالمدخل الوظيفي الى عدة نماذج . النموذج الأول ويضم الرسائل العلمية التي تتناول بالتحليل النظرية الوظيفية ، وهي عادة دراسة نظرية بطبيعتها . وتشكل الدراسات التي التزمت التزاما كاملا بالمدخل الوظيفي ، من حيث اختيار قضية البحث ، أو اجراءات البحث الميداني ، أو عمليات الوصف والتحليل والتفسير في النموذج الثاني . أما النموذج الثالث فيضم الدراسات التي

التزمت التزاما جزئيا بالاتجاه الوظيفي ، ونقصد بالالتزام الجزئي أن الباحث استخدام احدى أو بعض المفاهيم ، أو الفرضيات الوظيفية فى أى مرحلة من مراحل البحث ثم جمعنا بعض المعطيات المتعلقة بالرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الماركسى أو غير الموجهة بأى مدخل على الاطلاق بهدف المقارنة ، وسوف نعرض فيما يلى لمدى التزام الباحثين باستخدام المدخل الوظيفي فى الجامعات الثلاث .

(أ) قسم الاجتماع جامعة القاهرة :

حيث سجلت فيه نحو ١٢٠ رسالة علمية يمكن توزيعها على النحو

التالى :

جدول رقم (١) يوضح توزيع الرسائل العلمية
بقسم اجتماع القاهرة حسب المدخل النظرى
موضع الالتزام

المجموع		فى علم الاجتماع		طبيعة التوجه النظرى للرسائل العلمية		
ك	%	ك	%	ك	%	
٢٨٣	٤٦	٥٠	١٠	٤٠	٣٦	رسائل نظرية فى الاتجاه الوظيفى
٢٤١	٤١	٤٥	٩	٢٥٥	٢٢	رسائل التزمت كاملا بالمدخل الوظيفى
٥٨	٧	٥	١	٦٦	٦	رسائل التزمت جزئيا بالمدخل الوظيفى
٤٢	١١	-	-	٥٥	٥	رسائل التزمت بالمدخل الماركسى
٩٢	١١	-	-	١٢٢	١١	رسائل ملتزمة بمدخل التبعية
٨٢	١٠	-	-	-	-	رسائل التزمت بمدخل أخرى
١٠٠	١٢٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٩٠	المجموع

فاذا تأملنا معطيات الجدول السابق فيما يتعلق بتبنى المدخل الوظيفي
فى الرسائل العلمية المسجلة بقسم اجتماع القاهرة ، فانه سوف تبتدى لنا
مجموعة الملاحظات التالية :

- وتتمثل الملاحظة الأولى فى ارتفاع نسبة تبنى المدخل الوظيفي
فى البحث داخل نطاق الدراسات الانثروبولوجية بدرجة تتجاوز تبنى
المدخل الوظيفي فى دراسات علم الاجتماع ، حيث نجد نسبة الدراسات
التي التزمت التزاما كاملا بالاتجاه الوظيفي نحو ٩٥٪ فى علم الانثروبولوجيا
فى مقابل ٧٢٫٤٪ داخل نطاق علم الاجتماع ، الأمر الذى نستخلص معه
غلبة المدخل الوظيفي على الدراسات الانثروبولوجية ، وهو الأمر الذى
يتسق الى حد كبير مع ارتباط الاتجاه الوظيفي فى نشأته بعلم
الانثروبولوجيا . بالاضافة الى أن عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين
فى الأنثروبولوجيا ، حوالى أربعة أعضاء تقريبا ، ثلاثة منهم أساتذة الأمر
الذى يفرض التأكيد على الأنثروبولوجيا البناء الأكاديمي للقسم ومن ثم
الارتباط النسبي بالمدخل الوظيفي .

- وتشير الملاحظة الثانية الى ارتفاع نسبة الرسائل العلمية الملتزمة
بالمدخل الوظيفي مقارنة بكل من المدخل الماركسي ومدخل التبعية . اذ نجد
أن نسبة ٧٨٫٢٪ من الرسائل العلمية التزمت بالاتجاه الوظيفي ، فى مقابل
نسبة ٤٢٪ التزمت بالاتجاه الماركسي ، ٩٢٪ التزمت بمدخل التبعية .
وتفسير ذلك يرجع الى ثلاثة عوامل . ويتصل العامل الأول بارتفاع نسبة
المتخصصين فى الأنثروبولوجيا فى بناء القسم * وتقليديا ترتبط

* ليس عدد أعضاء هيئة التدريس فقط ، ولكن اذا تأملنا الكيف
فسوف نجدهم من أكثر الباحثين رسوخا ومكانة ، فمنهم الأستاذ الدكتور
محمد الجوهري ، صاحب البحوث المتنوعة والعميقة فى مجال الانثروبولوجيا
والفولكلور وعلم الاجتماع ، والأستاذ الدكتور فاروق العادلى الذى تدرب
على الانثروبولوجيا الانجليزية وله دراساته العديدة فى الانثروبولوجيا ،
والأستاذ الدكتور نبيل صحي وله دراساته الانثروبولوجية العميقة فى الفجر
والجماعات الهامشية ، اضافة الى الدكتور على المكاوى وله دراساته فى
الانثروبولوجيا الطبية .

الأنثروبولوجيا في تراثها بالمدخل الوظيفي . أما العامل الثانى فيرتبط
برسوخ التقاليد الأكاديمية بقسم الاجتماع بجامعة القاهرة حيث نجد أن
القائمين على القسم أكثر ميلا إلى الحرفية أو المهنة وأكثر التزاما بالطابع
الأكاديمى ، ومن ثم نجد أن نغمة الأيديولوجيا أيا كانت طبيعتها خافتة
لديهم ، الأمر الذى يفسر ارتفاع نسبة الملتزمين بالمدخل الوظيفي وانخفاض
نسبة الملتزمين بالمدخل الماركسى . ويتمثل العامل الثالث فى اتجاه شباب
الباحثين فى القسم للاهتمام بنظرية التبعية فى غالب الأحيان ، من منطقة
أكاديمى بالأساس ، وهو الأمر الذى يفسر نسبة الباحثين الذين التزموا
فى دراساتهم بنظرية التبعية .

- وترتبط الملاحظة الثالثة فى استمرار مجموعة من التقاليد الراسخة
حول أصول الممارسة الأكاديمية ، انتقلت من الجيل الأول ، الذى تولى نقل
التراث الغربى نحو ما أشرنا ، إلى الجيل الثانى الذى تخصص اما فى
الأنثروبولوجيا أو فى النظرية الغربية عموما ، ومن ثم نستطيع القول بأنه
قد تخلقت مجموعة من الظروف التاريخية التى ابتعدت بالممارسة الأكاديمية
عن التشوه الأيديولوجى .

(ب) قسم الاجتماع - آداب - جامعة عين شمس :

حيث سجلت فيه نحو ١٤٠ رسالة علمية يمكن توزيعها على النحو

التالى :

جدول رقم (٢) - موضع توزيع الرسائل العلمية

بقسم اجتماع - أداب - عين شمس

للمدخل النظري موضع الالتزام

المجموع		في علم الاجتماع		في علم الاجتماع		طبيعة التوجه النظري للرسائل العلمية
%	ك	%	ك	%	ك	
-	-	-	-	-	-	رسائل نظرية في المدخل الوظيفي
٨٠	١٢	٧٥	٢	٧٨	٩	رسائل التزمت كاملاً بالاتجاه الوظيفي
١٥	٢١	٢٥	١	١٩	٢٠	رسائل التزمت جزئياً بالمدخل الوظيفي
٢٣	١٤	-	-	٢٦	٩٤	رسائل التزمت بالمدخل الماركسي
		لنسم نحصّل على البيان				رسائل ملتزمة بالمدخل النفعي
٩٨	١٢	-	-	-	-	رسائل التزمت بالمدخل الفكري
١٠٠	١٤٠	١٠٠	٤	١٠٠	١٢٢	المجموع

وتكشف قراءة الجدول السابق عن مجموعة الملاحظات الأساسية التالية :

- ويتمثل الملاحظة الأولى في ارتفاع نسبة الرسائل العلمية المسجلة في علم الاجتماع مقارنة بالأنثروبولوجيا ، حيث تصل نسبة الرسائل العلمية المسجلة في علم الاجتماع الى نحو ٨٧٪ ، في مقابل ٢٨٪ فقط من الرسائل هي المسجلة في علم الأنثروبولوجيا الأمر الذي يشير الى ضعف المكون الأنثروبولوجي في بناء القسم . ولما كان المدخل الوظيفي أكثر ارتباطاً بالأنثروبولوجيا ، فمن المتوقع أن يكون استخدام المدخل الوظيفي ضعيفاً .

- وتتمثل الملاحظة الثانية في انخفاض نسبة الرسائل العلمية التي التزمت بالمدخل الوظيفي مقارنة بالرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الوظيفي نحو ٢٣٪ مقابل ٧٦٪ ملتزمة بالمدخل الماركسي في نطاق علم

الاجتماع ونسبة ٢٣% في مقابل ٦٧% التزمت بالمدخل الماركسى فى اطار علمى الاجتماع والانثروبولوجيا ، الأمر الذى يشير الى تركيز واضح على الالتزام بالمدخل الماركسى * . يكفى أن نشير أنه ليست هناك رسالة علمية واحدة فى المدخل الوظيفى كنوع من التحليل النظرى ، بحيث يشير ذلك الى تجاهل صارخ ومؤلم لموقفه أساسى فى علم الاجتماع الغربى * .

وقد يرجع المعروف عن الالتزام بالمدخل الوظيفى فى اطار قسم الاجتماع بجامعة عين شمس لعدة عوامل ، الأول ان غالبية أعضاء هيئة التدريس بالقسم كانوا شبابا . فى مرحلة الاعلانات الاشتراكية والشباب بطبيعتهم أكثر ميلا للارتباط بالاعلانات الراديكالية ، بحيث أثر ذلك على التزاماتهم النظرية ، وكانت الماركسية هى المدخل الأقرب * . يضاف الى ذلك مجموعة الاعتبارات التى أشرنا اليها فى الصفحات الأولى والتى أدت الى تشويه صورة الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع ، من العوامل التى يمكن ذكرها أيضا ضعف المكون الانثروبولوجى فى بناء السم ، فليس هناك سوى عضو واحد فى هيئة التدريس متخصص فى علم الانثروبولوجيا . هذا بالإضافة الى ضعف مكون الجيل الأول من المتخصصين فى علم الاجتماع ، الأمر الذى جعل التقاليد الأكاديمية تختلف كفا عن ما هو قائم بقسم اجتماع القاهرة ، يضاف الى ذلك ممارسة البعض للعلم من منطق ايديولوجى وليس ابستمولوجى حسبما أوضحنا فى الصفحات

* اقتصرنا فى هذا التحليل على معطيات قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس ، غير أننا اذا تأملنا الأوضاع فى قسم الاجتماع بكلية البنات بنفس الجامعة لوجدنا تركيزا على الدراسات الواقعة فى نطاق علم الانثروبولوجيا والمدخل الوظيفى المرتبط بها ، ويرجع ذلك الى تضخم المكون الانثروبولوجى فى بناء القسم ، فإضافة الى الأستاذة الدكتورة علياء شكرى والدكتور حسن الحولى قامت الأولى بتأهيل ما يزيد على عشرة أعضاء بهيئة التدريس تخصص غالبيتهم فى الانثروبولوجيا ، ولديهم التزام واضح بالمدخل الوظيفى .

** يشير ذلك الى حالة من القهر الأكاديمى الذى يمارس على الطلاب لدفعهم عنوة الى الارتباط بالمدخل الماركسى ، فمن غير المعقول أن يقوم مكتب تنسيق القبول بالجامعات بتوزيع الطلاب الشوار على قسم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الأولى (*)

ج - قسمى الاجتماع والانثروبولوجيا - جامعة الاسكندرية :

حيث سجلت فيها نحو ٢٣٤ رسالة يمكن توزيعها على النحو التالى :

جدول رقم (٢) يوضح توزيع الرسائل العلمية

بقسمى اجتماع والانثروبولوجيا - الاسكندرية

حسب المدخل النظرى موضع الالتزام

المجموع		فى علم الانثروبولوجيا		فى علم الاجتماع		طبيعة التوجه النظرى للرسائل العلمية
ك	%	ك	%	ك	%	
٢	١٠٠	١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	رسائل نظرية فى المدخل الوظيفى
٨	٣٤	٤	٤٠	٤	٤	رسائل التزمت كاملا بالمدخل الوظيفى
٣٦	١٥٠	٦	٦٠	٦	٦	رسائل التزمت جزئيا بالمدخل الوظيفى
٦	٢٦	١	١٠	١	١	رسائل التزمت بالمدخل الماركسى
٢	١٠	-	-	-	-	رسائل ملتزمة بمدخل التبعية
٩٧	٤١	٨٧	٣٧	٨٧	٣٧	رسائل التزمت بمدخل آخرى
١٢٩	٥٥	٩٩	٤٢	٩٩	٤٢	المجموع

وتكشف قراءة الجدول السابق عن مجموع من الملاحظات الأساسية

التالية :

- التوازن بين حجم الرسائل الملتزمة بالمدخل الوظيفى فى علم

(*) من الملاحظات اللافتة للنظر ان ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع جامعة عين شمس لم يحصلوا على درجاتهم الجامعية الأولى من قسم الاجتماع ، الأمر الذى انعكس على طبيعة ممارستهم الأكاديمية وفقا للفرضيات التى أشرنا إليها فى مقدمة هذه الدراسة .

الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا ، حيث نجد أن نسبة الرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الوظيفي نحو ٢٥ر٤٪ في علم الاجتماع في مقابل نحو ١١- من رسائل علم الأنثروبولوجيا ، ويرجع ذلك بالأساس الى اتجاه قسم الأنثروبولوجيا بجامعة الاسكندرية الى الاهتمام بالدراسات الحقلية ، دون توجه هذه الدراسات بمدخل نظري معين ، وهو طابع يميز أولفات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالقسم .

- ارتفاع نسبة الرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الوظيفي اذا قارناها بالرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الماركسي ، حيث نجد أن نسبة الرسائل العلمية الملتزمة بالمدخل الوظيفي قد بلغت نحو ٢٠٪ من مجموع الرسائل في مقابل ٣٪ من الرسائل العلمية التي التزمت بالمدخل الماركسي .

- وتتمثل الملاحظة الثالثة في ارتفاع نسبة الرسائل العلمية غير الملتزمة بأي إطار نظري ، حيث نجد أن نسبة ٦٨ر٨٪ من الرسائل العلمية في علم الاجتماع ونسبة ٨٧ر٨٪ من الرسائل العلمية في علم الأنثروبولوجيا غير ملتزمة بأي اتجاه نظري ، الأمر الذي يعطى الدراسات العلمية في هذه الجامعة طابعا خاصا .

ويمكن تفسير مجموعة المعطيات السابقة بالنظر الى عدة افتراضات الفرضية الاولى أن قسم الاجتماع بجامعة الاسكندرية ضم عددا من كبار الأساتذة في تخصصات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، وغالبيتهم من الجيل الأول الذي اهتم بارساء بعض التقاليد الأكاديمية ، وأبرزها الفصل بين القضايا الأيديولوجية والابستمولوجية في العلم والتأكيد على الأخيرة باعتبارها تشكل جوهر الممارسة العلمية .

وترتبط الفرضية الثانية بالأولى وهو احتمالية ارجاع العدد الكبير من الرسائل العلمية غير الملتزمة بمدخل نظري معين الى تأثير المدرسة الأنثروبولوجية في هذه الجامعة ، وهي المدرسة التي تدرب أعضاؤها على فكر المدرسة الانجليزية ، ومن ثم وجدنا غالبية البحوث والرسائل العلمية تتم على طريقة الأنثروبولوجيا الانجليزية في البحث ، خاصة التقاليد التي

وضعها برنسلو مالىنوفسكى ، ورادكليف براون ، وايفانز بريتشارد .
وتتمثل الفرضية الثالثة فى أن الكتابات والرسائل العلمية فى إطار قسم
الاجتماع والانثروبولوجيا ، خاصة المراكلى منها قد تحقق من داخل نطاق
النقد الاجتماعى بمعناه الواسع وليس بالمعنى الضيق المقصور على النظرية
الماركسية . إضافة الى عزوف أعضاء هيئة التدريس بالقسم عن الممارسة
العلمية من منطق أيديولوجى فج . وتأكيدهم الدائم على الالتزام بالممارسة
العلمية ، وهو الأمر الذى انعكس على الكفاءة الأكاديمية للرسائل العلمية
من ناحية ، ومن ناحية ثانية على التنوع الواضح والصحي لأعضاء هيئة
التدريس من حيث التزامهم المتعادل بمختلف المداخل النظرية .

رابعا - استخدام المدخل الوظيفى على خريطة البحث الاجتماعى المصرى ، نظرة عامة :

فى ختام هذه الدراسة نرى من الضرورى القاء نظرة عامة على واقع
استخدام المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع والانثروبولوجيا
كما أبرزته الدراسات الكبائية فى بعض المؤسسات الأكاديمية فى المجتمع
المصرى ، وحتى يصبح الحديث علميا نعرض للصورة العامة لتوزيع
الدراسات الاجتماعية الملتزمة بمختلف المداخل النظرية وفقا لمعطيات الجدول
التالى :

* يلاحظ غلبة الطابع الانثروبولوجى على أبرز أعضاء هيئة التدريس
بقسمى الاجتماع والانثروبولوجيا ، فالى جانب الدراسات الانثروبولوجية
للمرحوم الأستاذ الدكتور على عيسى والأستاذ الدكتور أحمد أبوزيد ، فإن
رسالة الدكتوراه الخاصة بالمرحوم الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث
استندت الى المنهج الانثروبولوجى ، واعمدت على مصادر انثروبولوجية .
** تأكيد ذلك أن هناك عديد من الرسائل العلمية التى درست
س . رايت ميلز وهربرت ماركيز ، مما يدل على اهتمام المدرسة بالمنظور
النقدى بالمعنى الواسع . هذا بالإضافة الى عديد من الرسائل العلمية التى
تعرضت بالدراسة لفكر تالكوت بارسونز ، وبرنسلو مالىنوفسكى
واميل دوركيم ، وهو ما يشير الى اتساع الأفق الأكاديمى لأعضاء هيئة
التدريس بجامعة الاسكندرية وعزوفهم عن الشعارات الايديولوجية الفجة .

جدول رقم (٤) يوضح توزيع الرسائل العلمية
وفقا لطبيعة الالتزام النظرى

المجموع		طبيعة التوجيه النظرى للرسائل العلمية
ك	٪	
٤٩	١٨	رسائل نظرية فى المدخل الوظيفى
٦٥	٢٣	رسائل التزمت كاملا بالمدخل الوظيفى
٦٠	٢٣	رسائل التزمت جزئيا بالمدخل الوظيفى
١٠٦	٢١	رسائل التزمت بالمدخل الماركسى
١٢	٢٦	رسائل التزمت بمدخل التبعية
٢٠٧	٤١	رسائل التزمت بمدخل آخرى او غير ملتزمة
٥٠٠	١٠٠	المجموع

ويكشف تأمل معطيات الجدول السابق عن مجموعة من الملاحظات الأساسية :

- وتمثل الملاحظة الاولى فى التقارب النسبى بين الرسائل العلمية التى التزمت بالمدخل الوظيفى مقارنة بتلك التى التزمت بالمدخل الماركسى حيث نجد ان نسبة الرسائل العلمية التى التزمت بالمدخل الوظيفى بلغت نحو ٣٤٨٪ فى مقابل ٢١٢٪ من الرسائل التى التزمت بالمدخل الماركسى .
 - وتمثل الملاحظة الثانية فى ارتفاع نسبة الرسائل العلمية غير الملتزمة باطار نظرى محدد مقارنة بالرسائل العلمية الملتزمة باطر نظرية ، حيث نجد ان نسبة الرسائل العلمية غير الملتزمة بأى اطار نظرى قد بلغت نحو ٤١٤٪ فى مقابل ٣٤٨٪ التزمت بالاطار الوظيفى ، ونسبة ٢١٢٪ التزمت بالاطار الماركسى ، ونسبة ٢٦٪ التزمت بمدخل التبعية .
- وتشير هذه الملاحظات السابقة الى مجموعة من الفرضيات التى تحاول

تفسير هذه المعطيات وتعلق الفرضية الأولى بتدنى مستوى البحث الاجتماعى فى المؤسسات الأكاديمية الرئيسية* ، دلالة ذلك ارتفاع نسبة الرسائل العلمية غير الملتزمة بأى إطار نظرى ، حيث بلغت نسبة ٤١ر٤٪ من البحوث تمت دون الالتزام بأى إطار نظرى محدد ، وإذا كان البحث الاجتماعى فى نموذج المكنمل يعنى قدرة الباحث على صياغة تفاعل بين القضايا النظرية ومعطيات البحث الاجتماعى ، فقد غاب هذا الشرط الأساسى عن نسبة غالبية البحث الاجتماعى فى المجتمع المصرى . وتشير الفرضية الثانية الى تخلف البحث الاجتماعى عن المتابعة ، تأكيد ذلك أننا لم نجد سوى ٢٦٪ من البحث الاجتماعى وجد ملتزماً بمدخل التبعية . وفى غالب الأحيان تتم المصالحة بطريقة مشوهة من خلال الاستناد الى القضايا والفرضيات الاقتصادية أكثر من الاعتماد على الأفكار التى يمكن أن يطرحها علم الاجتماع فى هذا الصدد .

بالإضافة الى ذلك فإننا نطرح مجموعة الملاحظات فيما يتعلق بالاستخدام العام للمدخل الوظيفى فى الدراسات الاجتماعية فى مصر ، وهى على النحو التالى :

- وتتمثل الملاحظة الأولى فى وجود فارق بين جيلين فيما يتعلق باستخدام المدخل الوظيفى فى المجتمع المصرى ، حيث نجد الممارسة العلمية للجيل الأول تتميز بالطابع الكلاسيكى ، حيث مارسوا بحوثهم من وجهة نظر الوظيفية الكلاسيكية التى أصبحت مهجورة الآن ، على طريقة مالىنوفسكى وراىكليف براون وايفانز بريتشارد ، ومن ثم جاءت دراساتهم على غير معرفة أو متابعة للتطورات الحديثة فى المدخل الوظيفى . يقرأ الباحث كتاباتهم ، وكأنه يقرأ كتابات ومعالجات تنتمى الى متحف التاريخ .

* بطبيعة الحال اذا كان ذلك يحدث فى الجامعات الرئيسية الثلاث ، فعلىنا أن نطرح تساؤلاً ، اذاً ماذا يحدث فى الجامعات الاقليمية المشوهة بالمولد ؟ ويتكشف التشويه بالنظر الى بعدين ، بعد الجامعة عن العاصمة ، ومن ناحية ثانية حداثة التشكيل .

على خلاف ذلك هناك جيل جديد من الملتزمين بالمدخل الوظيفى استخدموا فى دراساتهم المفاهيم والقضايا والتكنيكات الوظيفية الحديثة ، فقدموا كتابات ملتزمة بالمدخل الوظيفى ، وتعكس آفاق التحديث فى اطاره .

وتتمثل الملاحظة الثانية فى وجود فارق بين جيلين من الملتزمين بالمدخل الوظيفى فيما يتعلق بموضوعات أو قضايا البحث والدراسة . الجيل الأول التزم بقضايا ذات طبيعة تقليدية أو تتصل بالمجتمعات التقليدية ، كقضايا وظواهر (القرابة والعائلة) ، (الثار) (الثقافة والقيم) (التكوينات القبلية) ، بينما اتجه الجيل الثانى فى الاستفادة من الانجازات الحديثة للمدخل الوظيفى فى معالجة قضايا معاصرة وتنتمى الى المجتمع الانتقالى الذى تعيشه كقضايا (النظام السياسى (العنف) (الصفوة) (الايديولوجيا) (الثقافة الاستهلاكية) (التطرف الدينى) (الشباب) .

وتتمثل الملاحظة الثالثة فى اننا اذا تأملنا طبيعة الأوضاع فى الدراسات الاجتماعية ، فاننا نلمح تبشير أمل فى تصحيح الأوضاع فيما يتعلق بالممارسة الأكاديمية للبحث الاجتماعى المصرى ، مؤشرات ذلك ، سقوط التناول الايديولوجى للبحث الاجتماعى ، وهو التناول الذى شوه مساحة واسعة من خريطة البحث الاجتماعى ، وثانيا بروز الاهتمام بالمعالجات الأكاديمية الصحيحة لظواهر وقضايا البحث الاجتماعى وهى المعالجات التى تحاول الاستفادة من المداخل النظرية - أيا كانت طبيعتها - أعنى من القضايا الايستمولوجية للمداخل النظرية فى فهم ظواهر الواقع الاجتماعى ومعطياته ، هل نستطيع اذا أن نطلق أملا فى تخلق جيل أكاديمى جديد محترف يدرك ور العلم بالنسبة للمجتمع ، ويدرك الفارق بين الباحث العلمى ، والمنهج الايديولوجى ؟ وأنا متفائل بذلك .

الهوامش

1. Durkheim, Emile; The Division of Labour in Society, Trans By, G. Simpson, New York, The Free Press 1966.
2. Demerath III, N. J : (ed.) system Change and Conflict The Free Press, New York, London, 1968.
3. Emile Durkheim, Op. Cit.
- (٤) على ليلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، دار المعارف ، ١٩٨٠ ، الفصل الخاص بتالكوت بارسونز .
5. Malinowski, B. Arganuts of the western Pacific, London, 1934.
6. Radcliffe Brown, A.R : Method in social Anthropology, Selected essays, Chicago University Press, 1958.
- (٧) على ليلة ، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا (القضايا والمفاهيم) ، دار المعارف ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ .
- (٨) محمد الجوهري وآخرون ، التغير الاجتماعي ، دار قطري بن الفجامة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ .
9. N.J. Demerath III, Op. Cit.
- (١٠) محمد الجوهري ، مرجع سابق .
- (١١) نفس المرجع .
12. Merton, R.K : Social Theory and Social Structure, The Free Press of Glancoe, 1962.
13. Parsons, T : The Social System, The Free Press, Glencoe, 1952.
14. Ibid.
15. Ibid.
16. A.R. Rad Cliffe — Brown, Op. Cit.
17. A.K. Merton, Op. Cit.,

18. Gouldner, A. Reciprocity and Autonomy in Functional Theory,
(m) N.J. Demerath III, (ed.) Op. Cit.
19. Cohen, A.K : The Sociological of Deviant act, Anomie Theory
and Beyond, Amer, Soc., Rev., No. 30, 1965.
20. Ibid.
21. Gouldner, Op., Cit.

(٢٢) على ليلة ، البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجى ،
مراجع سابق .

تعقيب

د. سيف الدين عبد الفتاح ابراهيم

فى البدء يحق لمركز الدراسات السياسية أن نشيد بدوره فى إعطاء الاعتبار اللازم لما يمكن تسميته بالهم المنهجى - ان صحت تلك التسمية .

وبعد ، تبدو لنا مهمة التعقيب على البحوث أصعب ما تكون فى ذاتها وعناصرها ، الا أن هذه المهمة ازدادت صعوبة لأسباب متعددة أهمها :

(١) أن الورقات البحثية لم تسلم للمركز الا قبل الندوة فيما يقل عن اليوم وسلمت لى بعد ذلك وهو ما يعنى أن الزمن المتاح لدراسة الورقة والتعقيب عليها يضيق خاصة اذا ما كانت تلك الأوراق البحثية ذات أهمية خاصة وفى موضوعات هى أصعب ما تكون تتعلق « بالمنهج » .

(٢) أن الموضوع الخاص بالاتجاه الوظيفى فى التحليل من الموضوعات - وبشهادة العارفين بها وبدقائقها - ذا صعوبة خاصة ، وهو أمر يحتاج بدوره الى تعقيب يتميز بالجدية والدقة معا ، وهو ما يجعلنى أقول ، ان بحثا مثل هذا كان من المفترض أن يأتى معدا قبل شهر من هذا الزمن .

(٣) يمكن بوجه عام تصنيف هذا التعقيب ضمن ما يمكن تسميته - ان جاز ذلك « التعقيب المتسائل » وفى البداية يعين لى أن أشيد بورقة أد . على ليلة لما حملته من مشاركة جادة فيما يمكن أن نسميه « بالهم المنهجى » خاصة أن الحديث حول المناهج ودراستها قد واجه تجاهلا وربما

تتميشا سواء اعتبرت قضايا المنهج من القضايا شديدة التجريد والتعقيد حتى أن معظم الباحثين - إلا فيما ندر قد توهموا بإفظة كتب عليها ممنوع الاقتراب والتناول .

ولعل دهشة الأستاذ الدكتور على ليلة التي نوه إليها أكثر من مرة في هامش بحثه تزداد وربما تنقلب الى الصدمة العلمية اذا ما تعرف على كيفية النظر الفعلي لقضية المنهج ، فالمنهج في تعريفه الاجرائي من جانب الباحث في كثير من معاهدنا العلمية هو أن تحرر البحث من الأستاذ المشرف معطياً لك أمر بالطباعة والاجازة للمناقشة وأن تتم تلك العملية بحمد الله وتوفيقه هذا بشأن الرسائل الجامعية ، والمنهج في تعريف آخر أن تقوم بعمل بحثك كاملاً ثم تحاول أن تجد له منهجاً ، وربما يكون مناسباً أو غير مناسب ، المهم أن يكون هناك اسم « منهج » ، والمنهج في حال ثالثة يستخدم « كتعويذة بحثية » أو « ديكور منهجي » ، وفي حال رابعة قد يكون المنهج أن تذكر أنك قد استخدمت منهج كذا وكذا في مقدمة بحثك أو رسالتك - وإن لم تستخدمه - وهو في هذا يتحدث بلسان حاله ، أنا لا أكذب ولكني أتجمل ، وهو في حالة أخرى وليست أخيرة التقاط حزمة من المناهج ما أمكن ، ما لذ منها وطاب ، ما حسن له أن يذكره لاضفاء الأهمية على بحثه أطلق عليها الباحث في صدر بحثه « تكاملاً منهجياً » ، قرر الباحث أن يجمع بين هذه المناهج جميعاً في رسالته أو بحثه لأن الظاهرة موضع الدراسة معقدة أشد التعقيد لا يصلح لها منهج واحد ، وفي الحقيقة البادية لكل عين أنه لم يطبق واحداً منها فضلاً عن أنه باليقين لم يجمع بينها ، وبداهة لا يعرف أن التكامل المنهجي ليست كلمة تقال أو وصفة سحرية للتهرب بالكامل من قضية المنهج تنظيراً وتطبيقاً ، بل هو - أي التكامل المنهجي - عملية ممتدة لها من القواعد كما لها من الشروط ، لها من الأسس كما لها من الحدود .

فما بين المنهج « الموضحة » ، والمنهج « سد الخانة » ، وتحرير العمل البحثي خاصة ان كان في الأمر رسالة ومشرف - بسلامة الله ، تضيع

قضية من أخطر القضايا « المنهج » ، ذلك « الطلسم » الذي يستعصى على الحل ، وذلك « التابو » الذي لا تعرف أسرارہ ، الداخل فيه واليه مفعود والمبتعد عنه كلما أمكن - مع رفع الراية البيضاء - أقصد التكامل المنهجي - سالم معاف إن شاء الله ، وحتى صار من تناول موضوعا منهجيا واتخذہ موضوعا لدراسة من الشهداء ، ناهيك عن اتخذه له تخصصا وعملا ، وليس معنى هذا بحال أن هذا الأمر شامل لكل الجهود البحثية والعلمية ، أو أنه لم تكن هناك بحوث ورسائل اهتمت بقضية انهج اهتمام واع ومقتدر .

وبحث الأستاذ الدكتور على ليلة « المدخل الوظيفي في دراسات علم الاجتماع في مصر » ، المقدم الى ندوة « اقترابات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية » التي ينظمها مركز البحوث والدراسات السياسية ، جهد مقتدر من باحث - وأظنه لا يغضب من وصفه باحثا - مقتدر ، باحث ما أراه الا عاشقا للوظيفية ، حتى اختصت به وتخصص هو فيها ، ولكن حبك للمشيء قد يعمى ويصم ، وحقيقة الأمر أن معاشتي الوظيفية لم تجعله كذلك الا هنات قابلة للحصر ، وتساؤلات أظن مشروعيتها للطرح ، ودعونا دائما أن نربط بين هذا وذاك في عدة نقاط :

اولها : تعدد الكلمات والمصطلحات ، فمن مدخل وظيفي في عنوان للبحث ، ثم اتجاه وظيفي في المحتويات ، وكذا مدخل ، ثم مفهوم النظرية الوظيفية في صفحة البحث الأولى ، ثم متضمنات أيديولوجية للنظرية وعناصر إيستمولوجية ، ومقولات إيستمولوجية ، ثم علمية المفاهيم الوظيفية في الصفحة السادسة ، ثم الاتجاه الوظيفي ... شكل اتجاهها أو نسقا فكريا ، ثم الحديث عن هوية الوظيفية .. وظيفية .. من ؟ دوركيم أم فالينونسكي أم بارسونز أم ميرتون .. أو أن هؤلاء قدموا على حد تعبير الباحث - تنظيما وظيفيا .. يمكن ادراجه في الاطار الوظيفي ؟ هذا كم من المصطلحات والكلمات لم أتبين فيه التميزات بينها جميعا ... كيف أتعرف على النظرية؟ وماذا عن الاتجاه ؟ وماذا عن المتضمنات الأيديولوجية ؟ والعناصر

الابستمولوجية ؟ وامكانية الفصل بينهما ؟ ولقاهيم الوظيفية ماذا عنها ؟
والنسق الفكرى ، وتنوعات الوظيفية والتنظيم الوظيفى والاطار الوظيفى
ماذا يعنى كل هذا فى اطار المدخل الوظيفى ؟

بل ان هذه الاستخدامات المختلفة تثير اشكالية الفصل والعلاقة
والارتباط فى المنهاجية بين فلسفتها وأصولها ، وبين طريقة البحث وأدواتها
ووسائلها ؟ هل حقيقة يمكن الفصل بينهما ؟ وهل ذلك من المنهج ، بل
وكيف اتعرف اننى بذلك قد فصلت أو ميزت ؟؟

بل ربما ان هذا يقودنا بدوره الى تساؤل يتبع السابق : هل من
الجائز فى ظل الاختلافات البينة بين الاستنابات الفلسفية لمناهج متعددة
تحقيق ما يمكن تسميته « بالتكامل المنهجى » بين مناهج متنافرة وربما
متناقضة ، أم أن قضية التكامل المنهجى تصير بذلك غير ذات معنى
أو مضمون ؟؟

بل هل يمكن اختزال المنهاجية الى مجموعة من المقولات العامة والتي
لا يجوز الاختلاف عليها مثل : البناء والوظيفة .. دون الفطنة الى كليته
المنهج وشروطه ونماذجه وتطبيقاته ، وقبل هذا جميعا وبعده الاستنادات
الفلسفية ، وما أسميته سيادتكم « التضمينات الأيديولوجية التى يقوم
عليها ؟ » واذا كان هناك ربط فكيف يمكن تجنب الربط الضار ؟ واذا كان
هناك فصل فما هى اجراءات ذلك ؟ ، وأين هذا كله من شعار ارتفعت رايته
يؤكد على « علم خال من القيم » ؟ وماذا عن مشاكل التحيز فى العلوم
الاجتماعية ، ومصادر ذلك ؟ وفى ضوء ذلك هل يعتبر المتبنى للمدخل
الوظيفى هو الوحيد غير الأيديولوجى ؟؟

وثانيها : فى دراستكم ذكرتم شيئا عن تدريس الوظيفية ، غير أن
ذلك لم يتضمن حقيقة اعتبرها أساسية مفادها أن تدريس الوظيفية فى بداية
عهده كان من خلال الأنثروبولوجيا ، وأن هذا كان على يد بعض من المساهمين
فى بنائها ، فى الجامعة المصرية كان ايفانز برتشارد ، وهوكارت ، وبروستيا ،

وفى الأسكندرية رادكليف براون ، حيث درست الأنثربولوجيا تحت مسمى علم الاجتماع المقارن ، وقد ذكر هذا الأستاذ الدكتور أحمد أبوزيد فى مقدمة لكتاب الأستاذ الدكتور قبارى عن الأنثربولوجيا الوظيفية ، كما ذكره حسين فهم فى كتابه قصة الأنثربولوجيا . فذكرت حين ذكرت سيرة الوظيفية الأجيال وتركت أصل ذلك ومنشأه ؟ ومغزاه ودلالاته ؟؟

وثالثها : ما هى علاقة النظرية التطورية بالمقولات الايستمولوجية لكلتا النظريتين أو المدخلين (الماركسى والوظيفى) ، وهل أنتم مع من يضمهما فى صعيد واحد مثلما فعل سيمون تشوواك فى كتابه النمو المجتمعى ٠٠ ؟؟ بل وماذا عن علاقة النزعة الامبريقية بالوظيفية ؟؟ وهل ليس هناك تعلق بينهما ؟!

رابعها : أن النقطة الخامسة والتي تتحدث فيها عن مجموعة لم تعرف بعمق الاتجاه الوظيفى ٠٠ معددا الأسباب الواحد تلو الآخر ، كانت تحتاج منكم ليس لحديث فحسب عن الأسباب ، بل الأوفق - ووفقا لمنهجكم الذى يتسم بالصرامة العلمية - قدر لا بأس به من التوثيق لهذه الفئات التى تصفونها بأنها لم تقرأ الوظيفية قراءة متعمقة ، وتلك التى رزحت تحت وطأة النعرات الأيديولوجية ، أو نقص التأهيل الأكاديمى خاصة من فضلوا النزعة الامبريقية الفجة ٠٠٠ أو ٠٠٠ أو ٠٠٠ فان من الحق المشروع أن نتساءل عن منهجك الخاص فى الوصول الى هذه النتائج والتعميمات بتوثيق وتحقيق، فتلك دعاوى ٠٠ والحجة على من ادعى ؟!

خامسها : امتلأت الصفحة الخامسة عن بكرة أبيها بأوصاف هائلة لمجهولين وبلا توثيق ، وباتهامات ودون تحقيق ، لتنظيم متآمر ، تأمر بلبل على تشويه الحياة الأكاديمية بدرجة عالية ، واستنوا بذلك سنة سيئة عليهم وزرهما ووزر من عمل بها من جيل من شباب الباحثين ، هذا الفصل ليست لديه القدرة على التفرقة بين القضايا الأيستمولوجية والمتضمنات الأيديولوجية للنظرية أو بسبب الجهل بهما معا ، وشيوع حالة من التسطيح الأكاديمى

- والرطانة الماركسية دون امتلاك قدرتها على التحليل - والعجز الكامل بالطبع عن قراءة الاتجاه الوظيفي في أصوله الكلاسيكية ، وقاد كل هذا لمعرفة خاطئة ، وعجز كامل لاستخدام المدخل الوظيفي ٠٠٠ ومورس ذلك بشكل فج وبدائي لحد كبير ٠٠٠ فلماذا غاب هنا مع هذا الكم من الاتهامات بعض من التوثيق ؟ يجعل قرار الاتهام مسوغا ومبررا ؟؟!

ويمكننا مطالعة صفحات أخرى واتهامات جديدة مثل النقل من مصادر أجنبية الأمر الذى يفقدها أى هوية محلية ، فما معنى الهوية المحلية في مرادكم ، فانكم ذات مرة مدحتم الناقلين بحرفية ومرة أخرى عبت عليهم ذلك ٠٠ واسقاط البحوث الميدانية التى يجريها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية مكملًا سلسلة جديدة من الاتهامات واستنفدتم بكل هذه الاتهامات أن يفلت منها أحد ، فما من باحث الا هو واردها الا من رحم ربك ؟!

سادسها : وما نحن لا نخرج على النص أو عنه حتى لا نتهم بعدم الفهم ، فهذا جهد روبرت ميرتون قد انصب بالأساس على تأسيس مجموعة من المفاهيم والمقولات الوظيفية ذات الطبيعة الراديكالية والقادرة على فهم ظواهر التغير والصراع وعدم التكامل ؟ وانى لأتساءل بحق : كيف يدل ميرتون المقولات الى هذا الحد وظل وظيفيا ؟ أو بعبارة أخرى ما هى مسلمات النظرية الوظيفية وما هى المؤشرات التى نقول بها على ذاك وظيفي وعلى هذا غير ذلك ؟ واذا كان ميرتون قد عالج موضوعات التغير أو بعض قضاياها فان هذا لا يمنع مشروعية التساؤل حول أهدافه للتعرف على التغير وعملياته ألا يمكن أن يكون ذلك فى سياق السيطرة على التغير وعناصره ، وربما لمواجهة أو تكييفه وربما استيعابه فى اطار فهم كامل للتوازن بما لا يخرج عن مسلمة التوازن ودون أن يناور الى وصف مقولاته الوظيفية بطريقة راديكالية ؟!

بل وعنى - بعد ذلك وبعيدا عن بيرتون - أتساءل سؤالا - وبصفتكم

اختصاصى نظرية اجتماعية عمل فيها وعكف على دراستها فيما يربو على العشرين عاما - كما ذكرتم فى أحد هوامش الدراسة - هل من الجائز نظريا وتطبيقيا تجزؤ المنهجية أو المدخل ؟ أو بعبارة أدق هل يمكن تحويل المنهجية بادخال تعديل شكلى عليها عن أصولها واستناداتها الفلسفية ؟ واذا كان الأمر ممكنا فهل المنهج يظل هو هو ؟ أم لا يصح أن يطلق عليه حتى مسماه السابق ؟ .. بعبارة أوضح هل يمكن اخراج المنهج أو المدخل البنائى الوظيفى - مثلا عن استناده الفلسفى فى تكريس التوازن المستند الى المحافظة على واقع قائم باضفاء الحركة والتغيير « والتنوير » كما تدعى بعض الدراسات ؟ وهل يمثل ذلك الاتجاه المذكور فى الصفحات من ١٥ - ١٨ اتجاها جديدا راديكاليا طرد سابق وحل محله وكتبت له الغلبة العلمية؟ أم أن التوجهين مازالا قائمين ؟!

سابعها : فى طرحكم لصيغة بديلة لاعادة تقنين الاتجاه الوظيفى ومقولاته وبصورة غير مسبوقه ، حاولتم ابراز مقولات الاتجاه الوظيفى على هيئة « متصلات » ، لثلاثة اعتبارات أساسية تحدثتم عنها ، الاعتبار الأول والثانى لا اختلاف بينهما الا فى الصياغة الأولى صيغت سلبا ، والأخرى ايجابا ، واجتهدت لأتبين الفارق بينهما بالقراءة أكثر من مرة فلم أستطع ذلك ، أما الاعتبار الثالث فهو فى حالة الى ايضاح وبيان ؟؟

ثامنها : الوظيفة - فى حدود فهمى فى هذه الورقة وقراءتى المحدودة فى هذا المجال - استخدمت فى مجالات علمية ومعرفية متعددة ومتنوعة ، فان كان هذا الفهم صحيحا ، فهل تظل الوظيفية عندما تنتقل من مجال علمى الى آخر ، تظل هى هى ؟ أم تختلف ؟ وما هى حدود الاختلاف ، وما الثابت الذى يظل ؟ والمتغير الذى يتكيف مع المجال العلمى ؟ وما هى القرائن التى تجعلنا مطمئنين الى أن من نقل هذه المنهجية الى فرعه العلمى وعمله البحثى بأنه استمرار للوظيفية ؟ هل مجرد قوله أننى قمت بتطوير المقولات الوظيفية فى مجاله العلمى قرينة كافية وقاطعه على استمراره فى تبنى الوظيفية ؟

تاسعها : ماذا عن الهوية المحلية لهذا البحث ؟ أظن أن الحديث عن ضغوطات تطبيق هذا المنهج على الواقع المصرى ؟ والحديث عن الآليات والاجراءات أمرا مطلوبا فى مثل هذا البحث الذى يحقق ما أسميته « بالالتزام بالمدخل الوظيفى » ، خاصة أنكم قد نزعتم صفة الباحث الوطنى عن كثيرين ؟ فقط أتساءل : ما هى مسوغات هذا الباحث وشروطه لعل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية - الذى لا يضم بين جنبااته منهم أحدا - حتى يبادر بتعيين بعض منهم ؟

عاشرا : قدمت مجموعة من المعايير للاستبعاد من العينة المبحوثة وأغفلتم البعض ، وسقتم مسوغات لاعتمادكم على رسائل للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه لأنها الأكثر نضجا . . . وتعبير عن رؤية الطالب والمشرف . . . وهذا ليس دائما فان هذا يعود بالأساس الى جدية الطالب ، وانسجامه نفسيا وعلميا مع مشرفه ، وهو ما يجعله يستثمر عملية الاشراف استثمارا حسنا ، وبغير الجدية لا تكون الرسالة الأكثر نضجا ولا تنجز على أعلى مستوى من الابداع ؟؟ ثم ماذا عن المعايير التى حددتموها لمساعدتك الثلاثة المشكورين فى صدر البحث ليحددوا من خلالها الالتزام الكلى بالمدخل الوظيفى ، وأخرى التزمت جزئيا ؟! وماذا يعنى الالتزام الجزئى حقيقة ؟ وهل التعديل على توجه معين داخل المدرسة الوظيفية مثلما أشرتكم الى ذلك يعد من قبيل الالتزام الجزئى بالمدخل ؟ أم ماذا ؟!

وهل أنتم مطمئنون الى استيعاب هؤلاء الباحثين للنظرية الوظيفية والفرقة بين التضمينات الأيديولوجية والعناصر الأيستمولوجية . . بما مكنهم من الحكم على الرسائل وتجميع المادة ؟ لى بعد ذلك تعقيب قصير ترددت كثيرا فى أن أضمنه هذا التعقيب على هذا البحث الجاد يدور حول تساؤل مهم هل سنظل نطلب المنهج فى الغرب ، ناقلين عنه كل افرازاته المنهجية تابعين لها ليس هذا فى الحقيقة موقف رفض وأؤكد أنه ليس موقفا رافضا للمناهج الغربية أو الاستفادة منها وبها ، ولكن هو تساؤل يفرض

منا تأملا يحتاج لنظر وربما مراجعة لمجمل مسيرتنا المنهجية وفي النظر والمراجعة خير كثير ما رغبتنا في ذلك وما استطعنا الى ذلك سبيلا !؟

تلك عشرة أسئلة ، وما نظن أن هذه التساؤلات قد وجهت الا لمن هو أهل لها ، ولأستاذ مقتدر في علمه واختصاصه في النظرية الاجتماعية عامة والوظيفية خاصة تساؤلات من باحث وطالب علم ، فلا يزال المرء عالما ما طلب العلم حتى اذا قال علمت فقد جهل ، فأرجو من الله أن أكون قد أحسنت السؤال وأصبت المقال .

نظرية لينين ومنهجها في دراسة العلاقات الدولية د. محمد سعيد

مقدمة :

تتميز المرحلة الحالية من تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية بأزمة شديدة . فقد ظهر الافلاس الداخلى للمدرسة السلوكية بعد أكثر من عقدين من السيطرة التامة على التنظيم الأكاديمي فى الولايات المتحدة . وأصبح علم العلاقات الدولية يتسم بوجود معارضات متطرفة بين بناء التفسير الوصفى ، الاستقرائى والتفسير القائم على السباق ، وبين التجريبية والفعلائية ، وبين زعم الحياد العلمى وعلان التميز الصريح لمنظومات من القيم ... الخ .

وينبغى على الباحث الأكاديمي فى مجال العلاقات الدولية أن يتلمس الطريق نحو حل هذه المعارضات المتطرفة لمصلحة العلم . ومن المفيد فى هذا الاطار أن نلقى نظرة على الكيفية التى طرحت بها مدارس فكرية مختلفة - ومن بينها المدرسة اللينية - حل هذه المعارضات ، والمفصلات التى طبعت تطور الفكرة العلمية فى مجال العلاقات الدولية كأحد فروع المعرفة العلمية . وسوف نتناول بإيجاز نظرية المعرفة والمنهج البحثى عن لينين ، ثم نوضح الكيفية التى طبق بها هذه النظرية والمنهجية على دراسة العلاقات الدولية .

* هذا ملخص لدراسة مطولة للباحث باللغة الانجليزية .

أولا : نظرية المعرفة ومنهجية لينين :

مرت نظرية المعرفة عند لينين بمرحلتين فارقتين فى شبابه عندما كلف نفسه بمناظرة المدرسة التشكيكية التى تعود فى النهاية الى كانط . فمع سقوط النظريات الرئيسية القديمة فى علم الطبيعة مع بداية هذا القرن أنكرت أيضا الثقة العمياء فى المعرفة العلمية التى ميزت القرن التاسع عشر . وأكد مافى وأفيناريوس (الآباء المؤسسون لمدرسة فيينا بعد ذلك) استحالة الحقيقة الموضوعية فى عملية المعرفة . وفى المقابل أكد لينين على امكانية المعرفة الموضوعية باعتبارها الثابت الوحيد مكررا مقولة انجلز الشهيرة عن الانعكاس الموضوعى فى العقل . وفى نفس الوقت أكد لينين على مقولتين اضافتين فى كتابه الشهير عن « المادية والتقدم التجريبي » الأولى هى نبيذ كل مطلق ، وكل جوهر غير وجود الواقع الموضوعى خارج الذات العارفة والثانية هى الاصرار على نسبية المعرفة . وأرجع لينين أزمة علم الطبيعة لا الى استحالة المعرفة الموضوعية ، وانما الى الفشل فى تشخيص الطابع المتغير للظواهر والاصرار على تشخيصها بأشكالها القديمة والمعروفة ، وبالتالى انكار التغير وافراز الجديد فيها .

وفى مرحلة لاحقة من نضج لينين الفلسفى تخلى لينين عن تلك الثقة الكاملة فى امكانية المعرفة الموضوعية وأظهر وعيا بدور الذات الصارفة فى خلق المعرفة ، وأن كل معرفة تحتوى على جانب من الغانتازيا ، وأخذ يكافح فى ملاحظاته المشهورة بكرسات فلسفية لتأسيس مصداقية المعرفة العلمية بالرغم من اعترافه المتأخر بالجانب الذاتى فى العملية المعرفية (أى ما أسماه الغانتازيا) . ولم يملك سوى أن يحاول اعتماد المساهمة الماركسية المسجلة فى المقولة الثانية لماركس عن فيورباخ والتى يشير فيها ماركس الى أن « مسألة امكانية أن ننسب الحقيقة الموضوعية لفكرنا الانسانى ليست مسألة نظرية وانما مسألة عملية . وعلى وجه الخصوص فان الانسان يتعين عليه أن يبرهن على الحقيقة : أى الأسطورة ، والواقع والقوة ، أو « أحادية فكرة » ، والنزاع حول حقيقة أو عدم حقيقة الفكر المنفصل عن الممارسة هو مسألة

مدرسية بحتة ، أى أن لينين جعل الممارسة هى الحكم فى مصداقية المعرفة ،
وأداة إعادة تجمع معارفنا فى كليات جديدة ، على الأحرار على نسبية المعرفة
فى كل الأحوال بسبب الطابع التاريخى لكل ممارسة اجتماعية • وبهذا
التأكيد على الممارسة كان من الممكن لمفكر ماركسى مثل لينين أن يؤكد ضمنا
على دور القيم فى العملية المعرفية ، باعتبارها أحد مكونات الممارسة الكفاحية
لطبقة متقدمة تاريخيا • واستحالة المعرفة أو ركودها أو اندلاع أزمة ما فى
العلوم يمكن أن ننسبها - فى تصور لينين - الى أزمة اجتماعية عندما تغيب
إرادة طبقة اجتماعية متقدمة فى لحظة تاريخية محددة •

إن تأكيد لينين على دور الممارسة وعلى نسبية المعرفة لا يتعارض مع
حماس لينين لامكانية التثبت واختبار مصداقية معارفنا • فمنذ البداية
كان لينين مبكرا بين كافة الماركسيين فى حماسه للمعرفة التجريبية والمنهجية
التجريبية فى بناء المعرفة العلمية وتقع معظم كتاباته فى دائرة الكتابات
النظرية - التجريبية • والنموذج الرئيسى للعرض فى هذه الكتابات هو أن
يبدأ بمقولة نظرية ، ثم يناقضا بمقولة بديلة ثم يبدأ فى طرح كل التنويعات
الممكنة نظريا ، طالما كانت مقولة وفى مرحلة ثالثة يأخذ فى البحث عن كل
معلومة • ويأخذ تنظيم المعلومات مساحة وجهدا كبيرين سعيا وراء التدليل
على مصداقية وصحة المقولة التى يتبناها •

أما طبيعة الدليل التجريبى عند لينين فانه يتباين تبعا لمجال الدراسة
أو الظاهرة غير أنه لم يستنكف عن استخدام كل وسائل تنظيم المعلومات
والتدليل أو التثبت من صحة مقولة ما • وكان لينين ربما أول من أظهر
حماسا بالغا لاستخدام الاحصاء فى العلوم الاجتماعية • وتمثل مقالة
« السوسيولوجيا والاحصاء » دفاعا هائلا عن الأهمية الاجتماعية للأساليب
الاحصائية وضرورة تطويرها فى ميدان هذه العلوم • وقد استخدم لينين
الدليل الاحصائى اما بشكل تاشيرى : أى بخلق مؤشرات معينة مصاغة
على نحو كمى ، او بشكل بيانى/اثباتى Verification. بإنشاء علاقات

ارتباطية بين المؤشرات • فمثلا اعتبر لينين أن نصيب كل حزب من اجمالي التبرعات المالية للطبقة العاملة مؤشرا على شعبيتها ، كما استخدم التذبذب في عدد الاضرابات العمالية السنوية كمؤشر لدرجة كفاحية الطبقة العاملة عبر الزمن وعلى الجانب الآخر فقد استخدم لينين - ربما لأول مرة في تاريخ علم السياسة - معاملات الارتباط والانحدار للتدليل على صحة نظريته عن حق تقرير المصير ، مستخلصا أن درجة القمع الداخلي تتعاظم كلما أنكرت دولة ما حق تقرير المصير للأهم الأخرى • وفوق ذلك ، فقد أبدى لينين اهتماما فائقا بتحسين نوعية المؤشرات والتدليل العلمى باصراره على المعايير التالية :

(أ) الاختبار الدائم لصحة البيانات ودقتها •

(ب) أن تغطى تلك البيانات جميع حالات وقوع الظاهرة موضع

البحث •

(ج) أن يتم بحث كل جوانب الارتباط بين هذه البيانات •

وقد صارت هذه المعايير موضع اجماع بين السلوكيين فى ميدان العلوم السياسية عموما ، والعلاقات الدولية بصورة خاصة •

على أن هذا الحماس البالغ للمنهج التجريبي لا ينفى الفوارق الجسيمة بين منهجية لينين والمناهج السائدة فى العلوم السياسية • فهناك أولا اصرار لينين على عدم قابلية الفصل بين النظرية وأسلوب تحقيقها والتثبت من صحتها • ثانيا هناك ما يبرزه لينين - خلافا مع ماركس والوضيعين فى وقت واحد - باسم الأيديولوجية العلمية ، باعتبارها أحد المكونات الهامة لعملية المعرفة • ولينين يستخدم الأيديولوجية - على عكس ماركس - بقدر واضح من الاحترام باعتبارها أحد الأدوار الهامة فى البيئة الاجتماعية للممارسة العلمية • وبالتالي ، فإن لينين - مع اصراره على توخى الموضوعية ، لا يعترف بالحيادية فى الممارسة العلمية ، ولا يرى تناقضا غير قابل للحل بين قيم الوعى البرولتارى من ناحية والحقيقة النسبية ، كما يعرفها ، ومن ناحية

أخرى . ثالثا على عكس التجريبيين الأقحام والوضيعيين ق فان لينين يبقى مخلصا للمذهبية التاريخية التي تشكل قبل المشروع العلمي الماركسي . غير انه يتطور فكريا من منظور ماركسي بسيط للتاريخ يظهر مثلا في أعماله الأولى ومنها « تطور الرأسمالية في روسيا » الى منظور أكثر تعقيدا . فالديالكتيك وفقا له ، يتطور في خط حلزوني وليس مستقيما ، تطور بالقفزات والكوارث والثورات وعبر انقطاعات في الاستمرارية ، وتحول الكمية الى كيفية ، والنبضات الداخلية نحو النمو ، الحافلة بالتناقضات والصراع بين مختلف الميول والقوى العاملة على جسد معين ، أو داخل ظاهرة معينة أو داخل مجتمع معين . . . ، وبالتالي فان ممارسة تقسيم أو التاريخ لظاهرة ما لا يصبح نوعا من مشروع النمو الطبيعي *natural hiatoy* أي ارتقاء من البسيط الى المعقد . فكل مرحلة أو حقبة من تاريخ الظاهرة تتميز بتناقضاتها ، أو بقانون تطورها الخاص والمستقل عن التناقضات العامة في الظاهرة مأخوذة ككل ، وعبر مراحل عمرها المختلفة . مثلا هناك قانون يتناقض خاص بالرأسمالية التنافسية ، وآخر للرأسمالية الاحتكارية ، وثالث للامبريالية . . . الخ . ولا يصح عند لينين ، وفقا لمنهجية التاريخية ، أن نخلط دينامية الظاهرة في مرحلة معينة - مثلا دينامية أسلوب الانتاج الرأسمالي التنافسي - بخصائص أو جوهر مزعوم للظاهرة في تجريدها بأكملها : أي الرأسمالية بشكل عام .

ثانيا : نظرية لينين في العلاقات الدولية :

لم ينتج لينين نظرية عامة للعلاقات الدولية مستقلة عن نظريته عن تطور الرأسمالية ، وهي الموضوع الرئيسي الذي شغله نظريا الروح الأطول من حياته غير أن لينين وضع بدايات لأطر نظرية لبحث عدد من المسائل والمشكلات المتصلة بمجال العلاقات الدولية . وسوف نفرض بصورة خاصة لهذه الأطر حول أربعة مسائل رئيسية ، وهي الامبريالية ، نزاع الاستعمار هو تقرير المصير ، الحرب والآثار العالمية للثورة عموما والثورات الأوروبية التي بدأت له محتملة في حياته ، على وجه الخصوص .

١ - نظرية الامبريالية :

تعتبر نظرية لينين عن الامبريالية اقرب ما أنتجه الى النظرية العامة للعلاقات الدولية . واذا كان لينين قد أنتج حقلا معرفيا كاملا فان مسألة الامبريالية كانت تستحق أن تمثل جوهر اشكالية هذا الحقل : أى الاشكالية التى تجر بقية القضايا والمسائل النظرية والعملية فى هذا الحقل . ومما يلفت النظر أن الأمر لم يكن كذلك فى تاريخ الأدبيات اللينية . فقد بدأ لينين باشكالية الثورة ، الأمر الذى جره الى مسائل الصراع والحرب ، وجاءت قضية نزع الاستعمار فى الحقيقة امتدادا لاهتمامه بالثورة والحرب ، وأخيرا يتفرغ لينين لبحث قضية الامبريالية .

واذا كان لهذه الملاحظة مغذى نظريا فلا يتمثل فى أن لينين لم يبدأ بالعام لكى يبحث فى الخاص بعد ذلك . وإنما بدأ بالممارسة : أى بتلك القضية التى يمكن أن يؤثر عليها مباشرة الوعى الاجتماعى والوعى العلمى . وينتهى ببحث البنيات والهيكل الكلية .

وما يهمنا فى نظرية لينين حول الامبريالية ليس هو تفاصيلها وإنما أسلوبه الفريد فى عرض وتشخيص الظاهرة وتوجهات بحثها . وقد عرض لينين تعريفه للامبريالية فى كتابه المثير للاهتمامات والخلافات « الرأسمالية أعلى مراحل الرأسمالية » فالامبريالية - عند لينين - هى « الرأسمالية فى تلك المرحلة من نموها التى تستقر فيها سيادة رأس المال المالى ، والتى يكتسب تصدير رأس المال أهمية بارزة ، ويبدأ فيها تقسيم العالم بين الاحتكارات العالمية ويكون قد اكتمل فيها تقسيم أقاليم العالم بين القوى الأكبر » .

ويشير هذا التعريف الفريد لملاحظات عدة ، كالآتى :

أ - أن لينين يوطن تعريفه أو مفهومه للامبريالية فى مجال الاقتصاد . وهو يعترف بأن التعريف يجب أن يتغير اذا شئنا أن نضع فى الحسبان

الأوجه الثقافية والسياسية للظاهرة والتي تعين مكانتها في علاقتها بالرأسمالية بشكل عام . ويفرد لينين هذا التعريف الاقتصادي البحث الى ظروف الرقابة القيصرية التي منعت من الاشارة الواضحة الى تلك الأوجه . فبينما يتصل بالجانب السياسى يشير لينين للامبريالية باعتبارها نزعة ، وليست هيكلًا فقط ، فهي « النزعة نحو العنف والردة » ومما يؤسف له أن البحث المعاصر في قضية الامبريالية لم يتحرر من هذا القصور في تشخيص لينين له ، ولا يزال اقتصاديا الى حد بعيد ، وذلك اذا اشتد بيننا المحاولات الأولية التي تمت على يد علماء مثل جوهان جالتفرنج وديتر سينجاس ومن المثير للانتباه أيضا أن تشخيص لينين للامبريالية قد وضع في صيغة ملامح محددة للرأسمالية وهي ملامح قد أصبحت مهجورة الى حد بعيد . فرأس المال لم يعد مسيطرًا بالمقارنة مع رأس المال المنتج أو الاستثماري، والاستعمار التقليدي : أى استكمال تقسيم السيطرة على أقاليم العالم قد انداح تماما تقريبا ... الخ .

ب - ويدعو أيضا للدهشة تعين لينين لمكانة الامبريالية في حقه المعرفي . وهذا التعين مدهش من زاويتين . فأولا لم يترك لينين أى مسافة بين الامبريالية والرأسمالية بل انه قد وحد تماما الامبريالية على ملامح محددة للرأسمالية وقد يعدد ذلك منهجيا الى أن لينين كان يكتفى بالحقيقة النسبية وبالمظهر أو الشكل الذى تتخذه الظاهرة في مرحلة محددة ، ودون محاولة المضاربة أو التنبؤ بأشكالها المحتملة المقبلة غير أن مثل هذا الأسلوب في العرض لابد أن يفقدنا القدرة على الامساك بالظاهرة في عمومها وتعبيراتها المختلفة . ويصبح السؤال هو هل لو أصبحت تلك الملامح المحددة للرأسمالية آفلة ومهجورة هل تختفى الامبريالية وان لم تكن لتختفى وتكتسب اشكالا جديدة فقط ، ألم يكن الأمر يستحق أن نعطي تشخيصا عاما للظاهرة يسمح باحتمالات تغير اشكالها وتعبيراتها ومظاهرها ؟ وفي هذه الحالة الأخيرة ألا يستحق الأمر أن نبحث في العلاقة بين عمومية الظاهرة وخصوصية تعبيراتها في كل مرحلة أو حالة تاريخية .

وربما لهذا السبب تكون روزا لوكسمبرج أكثر حكمة عندما عرفت الامبريالية بأنها النزعة نحو التوسع خارج الحدود القومية ، سياسيا واقتصاديا ، وهي نزعة مرتبطة على نحو عميق بذات منطق تراكم رأس المال وإعادة الانتاج الموسع ، اذ أنها « التعبير السياسى عن تراكم رأس المال فى صراعه التنافسى حول مابقى مفتوحا من البيئة غير الرأسمالية » .

ج - ان لينين يفشل فى التمييز بين الامبريالية باعتبارها علاقة على المستوى العالمى من ناحية والتشكيلة الاجتماعية للرأسمالية . وقد دفعه الى ذلك اهتمامه المفرط بالتأكيد على أن الامبريالية ليست سياسية قابلة للتغيير وانما هى بنية اجتماعية أو هى نزعة حتمية مرتبطة على نحو عضوى بالبنية الاجتماعية للرأسمالية فى مرحلة الاحتكار . كما أنه كان مدفوعا لذلك بهدف التأكيد على الطابع الطفيلى الذى تنزع له الرأسمالية فى تقديره على نحو حتمى . فالامبريالية - وفقا لتشخيص لينين - هى بنية الرأسمالية المتقدمة عندما تكتسب الطبقة الرأسمالية طابعا طفيليا أو ريعيا وبالتالى فان لينين لا يضع أى مسافة بين خصائص ونزعات التشكيلة الرأسمالية المتقدمة ، وظاهرة الامبريالية على الصعيد العالمى وذلك على اعتبار أن الرأسمالية تشكل « قلب النظام العالمى » على حد تعبيره .

وبالرغم من تلك العيوب الجوهرية فى بحث لينين المتأخر عن الامبريالية ، فان منهجية هذا البحث تعطينا بعض المفاتيح الهامة لتجديد الاهتمام العلمى بنظرية الامبريالية فى حقل العلاقات الدولية . ومن هذه المفاتيح ما يلى :

أ - النظر الى الامبريالية - والى النظام الدولى - على أنها تعبير أو افراز لتشكيلة اجتماعية على الصعيد العالمى . وفى هذه التشكيلة تتموضع القوة فى فئات وطبقات اجتماعية ، وفقط فى الأمم الى الحد الذى تهيمن فيه الطبقات المتميزة فى هذه التشكيلة العالمية على ثقافة وسياسة أمم بعينها . وبعبارة أخرى فان نظرية الامبريالية المعاصرة لا تأخذ الأمة أو

الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد ، بل ربما أصبحت فاعلا ثانويا في نظام معين لتوزيع القوة والسلطة في التشكيلة العالمية الذي تتطور تحت تأثير توسع الرأسمالية المعاصرة .

ب - النظر الى الامبريالية باعتبارها علاقات للسيطرة والضبط والعنف ، في علاقة ذلك لا بنظام طبيعي ومتأصل للعلاقات بين الأمم ، وانما بنظام لتوزيع المزايا الطبقية وبضروقات معينة للسيطرة في ظل هذه المزايا .

ج - النظر الى الأشكال المحددة للسيطرة والضبط والعنف بين الأمم في ارتباطها بأشكال محددة للهيمنة والاستغلال على المستويات القومية : عند كل من القوميات المهيمنة وتلك الخاضعة للهيمنة . وهنا تتجسد أهمية مفهوم جالتوغ عن الفئات التي تشكل « رأس جسور » للامبريالية عند الأمم الخاضعة .

د - اعتبار أن التشكيلات الاجتماعية الامبريالية على الصعيد العالمي لا تتميز فقط بوضع مسيطر للأمم الرأسمالية المتقدمة ، وانما أيضا بالنزعة نحو تعميم معايير عدم المساواة والاضطهاد ، حتى داخل الأمم الخاضعة ، بين الجماعات العرقية والقومية داخل الدولة الواحدة ، حتى لو كانت هذه الدولة قائمة في الداخل على علاقات ما قبل رأسمالية أو غير رأسمالية .

هـ - بحث ودراسة دور العنف في تأسيس وتدعيم الهيمنة الامبريالية باعتبارها متغيرا وليس ضرورة حتمية الا بالقدر الذي يتعرض فيه نظام الهيمنة للانكسار ، وبحث عملية تدوير العنف ونقل مركزه من قطاع معين للعلاقات داخل التشكيلة العالمية للامبريالية وأسباب ومحددات هذا النقل .

٢ - نظرية حق الأمم في تقرير مصيرها :

ربما تكون نظرية لينين في القوميات من أهم أسهاماته في تجديد

الفلسفة السياسية الماركسية طوال النصف الأول من القرن العشرين .
فغالبية المفكرين الماركسيين كانوا يكونون احتقارا عميقا للقومية باعتبارها
فلسفة رجعية ، وكان اخلاصهم لمبادئ الأمية مقياسا لانتمائهم
للماركسية . وقد ميز لينين بين مرحلتين من الرأسمالية فيما يتصل
بالقومية : الأولى عملت على احياء الحياة القومية والحركة القومية والنضال
ضد كافة أشكال الاضطهاد القومي . والثانية جاءت بعملية الاتصال الأمي
بكل الوسائل والأشكال وتحطيم الحدود القومية وخلق وحدة عالية
لرأس المال والحياة الاقتصادية والعلمية ... الخ .

وقد سبقت الأمم نشأة الرأسمالية - عند لينين - ولكن الحركة
القومية وفكرة الدولة القومية هي بالأساس من خلق الرأسمالية . وكان
يميز لينين بين شكلين ظهرت بهما المسألة القومية في عصره - وبصورة
متزامنة - بقصد ترتيب موقف متميز نحو كل منهما . فعلى عكس أكثرية
الماركسيين في عصره ناصر لينين بكل قوة الحركات القومية التي عبرت
عن مرحلة صعود الرأسمالية ، وخاصة في النضال ضد الوضع
الاستعماري .

على حين أنه أدان القومية في مرحلة الرأسمالية الناضجة ، والتي
عبرت وعكست النزعة الامبريالية .

وقام لينين بصياغة متبلورة وشبه مكتملة للموقف من القوميات
عموما فيما أسماه مبدأ حق تقرير المصير ومعارضة استخدام العنف بأي
شكل ضد أية أمة ترغب في الانفصال في دولة مستقلة وطالب بفض
المنازعات حول هذه القضية عن طريق التصويت الشامل والنضال ضد كل
أشكال الاضطهاد القومي .

وحاول لينين تفسير البروز غير العادي للقومية في الرأسمالية
الناضجة . فأكد على أنه فيما يبدو هناك تناقض لا يحل بين الاقتصاد
والسياسة في ظل الامبريالية . فالامبريالية تسعى للحفاظ على أسس القوة

القومية باعتبارها التي توفر الوسيلة الرئيسية للمحافظة على النظام العام للاستقلال الرأسمالي ، في نهاية المطاف . في الوقت الذي تعمل فيه الامبريالية اقتصاديا على تحطيم كل صور التنظيم القومي للسوق والانتاج والتوزيع والتراكم . على أن لينين لا يشرح بقاء القومية في الرأسمالية الناضجة بالهيمنة الأيديولوجية والسياسية للامبريالية (أو البرجوازية الاحتكارية الطفيلية) بل وأيضا ب بروز دور الارستقراطية العمالية ويتجه هذا الدور الى تكريس وتعميق عدم المساواة بين الأمم بسبب تحالف الارستقراطية العمالية والبرجوازية الامبريالية في بلدانها .

وبالرغم من أن حق الأمم في تقرير المصير يمثل أحد الاشكاليات الكبرى للأدبيات اللينينية فان هناك أوجها قاتلة للقصور في معالجة لينين لهذه القضية وخاصة بالمقارنة بالأوجه التي تبدو بها هذه المسألة في عصرنا الراهن ، ومن هذه الأوجه ما يلي :

أ - أن لينين لم يقدم أبدا تعريفا متكاملا للأمة والقومية : والأسس التي نستطيع بها تمييز هذا المفهوم عن تشكيلات اجتماعية أخرى مثل الجماعة الثقافية والعرقية .

ب - استمر لينين في تبني التفسير القائم على فكرة التطور الخطي أو التاريخ الطبيعي للتطور الاجتماعي . ويظهر ذلك في الثنائية الخاصة بتطور القوميات بين مرحلتى صعود وهبوط الرأسمالية . وبالتالي لم يتمكن لينين من تلمس التنوع الهائل والمعقد الذي تظهر به هذه القضية في الساحة الدولية .

ج - أن النظرية اللينينية للقوميات والحق في تقرير المصير لا تجيب ، بل لم تتنبأ باشكالية التوترات الكامنة في العلاقات القومية داخل التشكيلات الاجتماعية المتخلفة أو في اطار ما أسماه الرأسمالية البازغة والصاعدة .

ومع ذلك ، فان الاطلاع على نظرية لينين حول القوميات وحق تقرير

المصير لا زالت تتسم بأهمية بالغة في التعرف على - وتشخيص التناقضات الكامنة في - العلاقات بين الأمم المتخلفة وتلك المتقدمة في ظل عملية التدويل المستمرة والأقوى للاقتصاديات القومية . ولا يمكن طرح قضايا مثل التبعية والنمو المستقل ، وسياسات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا المرتبطة بأشكالية التنمية بدون الاستعانة بحقل المفاهيم الذي أسس لينين لتشخيص قضية القومية .

٣ - نظرية الصراع والحرب :

نجد في نظرية لينين عن الصراع والحرب الدوليين نفس المشكلات المنطقية والواقعية التي تميز نظريته عن الامبريالية . ويقوم لينين بتطوير مقولة ماركس عن الصراع الطبقي في ظل الرأسمالية ، ولكن على الساحة الدولية . وهنا يميز لينين بين مرحلتى تطور الرأسمالية . وفي رأى لينين اتسمت العلاقات بين الأمم في ظل المرحلة الأولى : الرأسمالية البازغة بالطابع السلمى نسبيا . وكانت الحروب القليلة التي تم شنها قومية وثورية : أى أنها كانت ذات طبيعة تقدمية ، واستهدفت الإطاحة بالحكم المطلق والاقطاع . واتسمت العلاقات بين القوميات في ظل الرأسمالية الناضجة بالعنف والحرب . واتسمت الحروب بطبيعة مميزة لأنها كانت امبريالية . وبالتالي فإن لينين ينسب الحروب الامبريالية أساسا الى الطابع الاحتكارى لتطور الرأسمالية . ان لينين يعترف بقيمة الاعتبارات الاستراتيجية وبدور أيديولوجية الغزو والأيديولوجية القومية السفرفينية، ومع ذلك فقد اعتبرها عوامل مصاحبة للامبريالية ، وبذلك وقع في الخطأ القاتل المتمثل في اعتباره الحرب حتمية لا مفر منها في ظل الامبريالية .

ومع ذلك ، فإن لينين يصر كثيرا على أن من الواجب تقييم كل حرب أو صراع دولى على حده ، من أجل فهم وتفسير دوافعها وتحديد مفزاها التاريخي .

٤ - نظرية الثورة والتغير على المستوى الدولى :

تمثل نظرية لينين فى الثورة خلية حيوية فى جسد أديباته ككل .
وهى خلية مكملة وتابعة منطقيا لنظريته فى تطور الرأسمالية والامبريالية .
فحركة التحرر الوطنى تمثل علامة واضحة على التغير فى النظام الدولى
واحدى دوافع هذا التغير . وقد اعتبرها لينين حليفا استراتيجيا للحركة
العمالية الأممية فى الرأسمالية الناضجة او فى المجتمعات الامبريالية .

وقد واجه لينين معضلة لم يتعرض لها ماركس بالتفصيل . وهى وجود
عدة تشكيلات اجتماعية تنتمى الى اساليب انتاج مختلفة ولكنها مربوطة
معا بالامبريالية . وفى البداية أقام لينين مشروع افكرى حول الثورة فى
المجتمعات المشابهة لروسيا على أساس من نظرية ماركس حول الحلقتين أو
الثورتين : البرجوازية ثم الاشتراكية غير أنه تخلى عن هذه النظرية فى
النهاية مؤكدا أن الثورة البرجوازية التى تسعى لتصفية بقايا الاقطاعية
والحكم المطلق وخلق مؤسسات ديمقراطية وقومية واصلاح زراعى وتنحية
صناعية مشاركة لم تعد ممكنة الا بقيادة الطبقة العاملة ، وبالتحالف مع
الفلاحين ، وذلك بسبب التطور الهائل للامبريالية . وأصبحت نظرية
الحلقتين تقوم على تواصل الثورات العمالية والفلاحية : مرة لصالح اقامة
مجتمع برجوازى ومرة أخرى لصالح اقامة مجتمع اشتراكى .

ثم أخذ لينين فى تطوير نظريته عن الثورة بالتركيز على العنصر
الذاتى والخاص بمواقف محددة فى تشكيلات اجتماعية محددة . فأكد ان
الثورة لا تندلع الا فى موقف ثورى يتسم بـ :

(أ) أن يصبح من المستحيل للطبقات الحاكمة المحافظة على نظام
الحكم بدون تغيير : أى الحكم بالطريقة القديمة .

(ب) عندما تنشأ أزمة من نوع أو آخر .

(ج) وعندما يسبب الأسباب السابقة تحدث زيادة هائلة فى نشاط

الجماهير .

ولابد أن توفر العوامل الذاتية ظرفاً يمكن الطبقة الثورية من العمل الثوري الحاد بالقوة الكافية لتحطيم أو إزاحة الحكومة القديمة .

وما يهمنا في هذا الصدد هو الكيفية التي ربط بها لينين نظرية الثورة إلى مجال العلاقات الدولية . فمن الناحية المنهجية لم يعتبر لينين أن هناك فاصلاً نظرياً أو عملياً بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية . فالثورات والحروب هي امتدادات لبعضها البعض . وقد اعتبر لينين أن الحرب الامبريالية هي أفضل المواقف والفرص للثورات القومية والاشتراكية .

مفهوم الطبقة في الدراسات السياسية في مصر د. مصطفى كامل السيد

على الرغم من أن التحليل الطبقي اكتسب أنصارا عديدين بين علماء الاقتصاد والاجتماع والتاريخ في مصر ، بحيث يمكن القول بلا مبالغة بأن هناك مدرسة مصرية في التحليل الطبقي في هذه الفروع العلمية ، إلا أن الأمر جد مختلف في مجال الدراسات السياسية ، فأيا كان حقل البحث ، سواء تمثل في الرسائل العلمية ، أو في المؤلفات ذات الطابع الأكاديمي ، فلا توجد سوى قلة محدودة من الدراسات هي التي تعتمد مفهوم الطبقة باعتباره المفهوم المركزي الذي تدور من حوله ، أو تكتفي بإيراده باعتبار أن الانتماء الطبقي هو واحد من المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضع الاهتمام^(١) . ومع أن مفهوم الطبقة ليس من المفاهيم التي تثير الحماس بين المتخصصين في الدراسات السياسية عموما ، إلا أن أدبيات علم السياسة التي استندت إلى هذا المفهوم كثيرة ، ومعروفة وذائعة ، بل إن بعضها قد أصبح من كلاسيكيات علم السياسة ، والتي لا يكتمل تكوين المتخصص في هذا العلم إلا بالاطلاع عليها ، واستيعابها^(٢) .

وربما كان الخلط بين التحليل الطبقي والماركسية في أوساط المتخصصين في علم السياسة في مصر هو واحد من أسباب قلة الاستعانة بالمنظور الطبقي . فالأخذ به يكاد يكون مساويا في نظر الكثيرين للالتزام بموقف سياسي محدد ، وللتسليم بصحة المواقف السياسية للأحزاب

الشيوعية العربية ، على الرغم من أن التمييز بين الأمرين واضح ، فلم يكن كارل ماركس هو من اخترع مفهوم الطبقة ، كما أن سلوك الطبقات لا يتفق كثيرا مع توصيف ماركس لأنماط العمل الجماعى بين الطبقات فى غرب أوربا الرأسمالية ، ولا مع توقعاته بالنسبة لتطوره . ويسلم الكثيرون من علماء الاجتماع والتاريخ فى دول غرب أوروبا بهذا التمييز . ومع ذلك ، فكثيرون من المتخصصين فى علم السياسة فى الوطن العربى لا يدركونه .

ومع أن مداخل أخرى فى علم السياسة هى أكثر حظا داخل الجماعة العلمية العربية ، إلا أن الوضع لا يختلف كثيرا أيضا بالنسبة لهذه المداخل الأخرى بما فى ذلك تلك التى اقترنت بالمدرسة السلوكية ، فالذين يعانون عزمهم على اتباع مدخل واحد بعينه قليلون ، ولكن الأخطر من ذلك أن اعلان النية شيء ، واتباع هذا المدخل شيء آخر ، ومن ثم فإن صلب كثير من الكتابات فى علم السياسة قد لا يتفق كثيرا مع ما جاء فى مقدمة هذه الكتابات عن المدخل المزمع الأخذ به . ويعكس هذا الوضع قلة الوعى بأهمية أن يكون هناك منهج محدد ، وقلة الاحاطة بالمداخل التى تضمها الترسانة المنهجية لعلم السياسة ، وذلك باستثناء حالات محدودة .

وقد سعى الباحث الى حصر كل المؤلفات العلمية التى أخذت بمفهوم الطبقة فى إطار الدراسات السياسية فى مصر ، واعتمد بصفة أساسية على الرسائل العلمية لدرجتى الماجستير والدكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وعلى ما صدر من مؤلفات من جانب المتخصصين فى هذا العلم ، وقد توصل الى ثمانى رسائل جامعية ، ومؤلف واحد غير جامعى ، أخذت بالتحليل الطبقي كليا أو جزئيا ، أو ناقشته . وعلى الرغم من أن الباحث لا يدعى أنه قد أعطى كل المؤلفات العلمية فى حقل الدراسات السياسية فى مصر التى أخذت بهذا التحليل ، إلا أن هذا العدد المحدود من الرسائل قد يشكل قسما كبيرا من الأعمال العلمية التى اتبعت هذا المدخل ، ومن ثم فالاستنتاجات التى يمكن الوصول إليها من هذه العينة قد تصلح للتعميم على غيرها من الدراسات التى لم تصل الى علم الباحث .

تصنيف عام للأعمال التي أخذت

بمفهوم الطبقة

هناك فروع متعددة لعلم السياسة يمكن فيها الأخذ بالتحليل الطبقي، منها دراسات الاجتماع السياسي والسياسة المقارنة ، والتنمية السياسية والسلوك السياسي والفكر والأيدولوجيات السياسية ، ويمكن أن يستند أتباع هذا المنهج الى اطار تحليل ماركسي يضع الطبقات في اطار التقسيمات الماركسية لأنماط الانتاج والتكوينات الاجتماعية ، كما يمكن أن يستند الى اطار تحليلي غير ماركسي ، يدرس الطبقة باعتبارها فاعلا جماعيا دون أن يصنف المجتمع الذي تتحرك فيه هذه الطبقة على نحو يتفق مع تلك التقسيمات الماركسية ، ودون أى افتراضات مسبقة حول اتجاه تطور هذه المجتمعات . ويمكن أيضا أن يكون الأخذ بالتحليل الطبقي جزئيا ، فينظر الى الانتماء الطبقي باعتباره واحدا من العوامل التي تحدد السلوك السياسي . وليس باعتباره العامل الوحيد ، وفي مثل هذه الحالات يقترن مفهوم الطبقة بمفاهيم أخرى تطرح بدورها أسسا أخرى للسلوك ، قد تتوافق ، وقد تتعارض مع آثار الانتماء الطبقي(٣) .

ويلاحظ أنه بالنسبة للعينة التي جرت عليها هذه الدراسة ، فقد اشتملت على ثمانى رسائل جامعية ، معظمها للحصول على درجة الماجستير ، ومؤلف واحد غير جامعي وذلك فى اجمالى ٢٣٩ رسالة قدمت الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٨ ، أى أنها أقل من ٣٪ من اجمالى تلك الرسائل ، وهو لا شك عدد ضئيل جدا ، يوضح ان المدخل الطبقي ليس من المداخل التي تجتذب الكثيرين من الدارسين لهذا العلم .

ومن ناحية أخرى ، فإن جل هذه الرسائل تقع فى اطار فرع واحد وهو الاجتماع السياسي ، بينما تقع رسالة واحدة فى اطار فرع آخر وهو

التنمية السياسية ، وإذا أضفنا الى هذه المؤلفات الجامعية المؤلف غير الجامعي فائنا نجد أنها تدور حول تحليل البناء الطبقي في مصر (مؤلف واحد) أو الأساس الاجتماعي لأحد الأحزاب (رسالة واحدة) أو سلوك الطبقة العاملة المصرية (رسالتان) أو الثقافة السياسية للفلاحين (رسالة واحدة) أو الأصول الاجتماعية للنخبة الحاكمة (رسالة واحدة) ، وقد ورد المفهوم في حالتين ولكن انتهى الباحث في كل منهما الى رفض مفهوم الطبقة وتفضيل مفهوم آخر بدلا منه ، كان في الغالب هو مفهوم النخبة .

أما من حيث الاطار الفكري الذي استرشدت به هذه الرسائل ، فقد جرى التحليل في ثلاث من هذه الرسائل وفقا لاطار ماركسي ، وإن كان قد اقترن في واحدة منهما بمفاهيم أخرى يطرحها علماء السياسة ، أما الرسائل الأخرى ، فقد جمعت بين التحليل الطبقي في بعض أقسامها ، ومداخل أخرى للتحليل في الأقسام الأخرى . ولذلك ، فعلى حين كانت الطبقة هي المفهوم المركزي في أربع أعمال ، منها واحدة تسترشد باطار غير ماركسي ، كانت الطبقة هي مجرد واحد من المفاهيم المستخدمة في الدراسات الأخرى ، الى جانب مفاهيم يطرحها علماء سياسة غير ماركسيين .

الدراسات التي تأخذ بالمنظور الطبقي وحده :

أخذت أربع من الدراسات التي تضمنتها العينة بالمنظور الطبقي وحده ، واسترشدت ثلاث منها بالاطار الماركسي ، وكان موضوع واحدة منها هو البناء الطبقي في مصر في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ ، بينما دارت الثانية حول مصر في عهد محمد علي ، وتعرضت لعملية التحديث وعلاقتها بالصراع الدولي في الشرق الأوسط ، وكان المحور الأساسي في الدراسة الثالثة هو علاقة حزب الوفد بالطبقة العمالية في مصر ، أما الدراسة الرابعة فقد استرشدت بمفهوم الدولة الإدماجية Corporatist State لتحليل الدور السياسي للحركة العمالية في مصر في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨١ .

وقد استعرضت الدراسة الأولى البناء الطبقي في مصر في مرحلتين

متميزتين ، أسمى المؤلف المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٦٠) بالنضال من أجل الاستقلال الوطنى وأطلق على المرحلة الثانية الاتجاه نحو الاشتراكية ١٩٦١ - ١٩٧٠ (٤) . ووصف البناء الطبقي فى مصر بأنه يتضمن الطبقات الاجتماعية التالية :

- ١ - البرجوازية الاقطاعية .
- ٢ - البرجوازية المتوسطة .
- ٣ - البرجوازية البيروقراطية .
- ٤ - البرجوازية الصغيرة وفقراء الفلاحين .
- ٥ - العمال وأشباه العمال (٥) .

وانتهى المؤلف فى هذه الدراسة الى أن الطبقة المسيطرة خلال المرحلتين كانت هى ما أسماه بالبرجوازية البيروقراطية ، ورأى أن التطور الذى حدث فى مصر خلال فترة الدراسة لا يخرج عن كونه نوعا من رأسمالية الدولة يشكل استمرارا لنمط التطور الرأسمالى الذى ساد البلاد قبل ١٩٥٢ . وقد شرح المؤلف صور الصراع الطبقي التى نشأت بين هذه الطبقات خلال فترتي الدراسة . ويتميز هذا الصراع بأنه كان يجرى على قمة البناء الطبقي ، فكان دور الطبقات الخاضعة فيه محدودا ، وان بدأ فى التزايد فى نهاية هذه الفترة ، باتساع احتجاجات البرجوازية الصغيرة فى المدن ، ودخول العمال طرفا فيه فيه ، ورأى من ناحية ثانية ، أن الصورة الرئيسية لهذا الصراع كانت صورة سياسية ، أطرافها هم الجماعة الحاكمة فى جانب وأحزاب وجماعات سياسية فى جانب آخر .

واستخدم الكاتب تعبير الصفوة لوصف تلك الجماعة الحاكمة ، أو ذلك القسم من البرجوازية البيروقراطية الذى يسيطر على جهاز الدولة (٦) . وكانت المتغيرات التى استخدمها فى تحديد العلاقة بين الطبقات المختلفة هى متغيرات اقتصادية وسياسية ، ولم يحاول بحث الجوانب الاجتماعية ، فلم

يناقش مثلا درجة الوحدة أو التباين داخل كل طبقة ، وصور ومضمون الوعي الطبقي ، الذي ساد في صفوفها ان وجدت . ثم مدى تمثيل العناصر النشطة سياسيا داخل كل طبقة لبقية أفراد الطبقة .

وكما كان الحال في هذه الدراسة التي أعلن مؤلفها أنه يسترشد بالماركسية حدد مؤلف الدراسة الثانية - وهي رسالة علمية - منظورة البحثى بالمادية التاريخية ، والتي طبقها على مجتمع غير أوروبى ، اتسم بخضوعه لما سماه ماركس بنمط الانتاج الآسيوى ، وتعرض الباحث لهذا المجتمع بالدراسة في مرحلته الانتقالية من نمط الانتاج الآسيوى الى نمط الانتاج الرأسمالى (٧) .

ووفقا لهذا التوصيف ، لم تعد الطبقة القائدة في هذا التحول هي الطبقة البرجوازية ، كما هو الحال في حالات الانتقال من أسفل ، التي عرفتها أوروبا ، وانما هي الطبقة الحاكمة من بيروقراطية عليا عسكرية ومدنية ، وهي التي كانت تمتلك مشروعا سياسيا ارتبط باسم حاكم البلاد . وكان هذا المشروع السياسى بجوانبه المتعددة من استهداف الاستقلال ، وتكوين امبراطورية ، وتحقيق النهضة ، فضلا عن أثر التوسع الرأسمالى الأوروبى هما المحركان الأساسيان لعملية الانتقال .

وتورد الدراسة توصيفا للطبقات في المجتمع المصرى في عصر محمد على يتفق مع طبيعته الخاصة كمجتمع يقوده نمط الانتاج الآسيوى ، ومن ثم فالطبقة المهيمنة هي الطبقة الحاكمة بحكم سيطرتها ، وليس امتلاكها أدوات الانتاج الكبرى . وتتحول هذه الطبقة تدريجيا الى رأسمالية زراعية ، وتجارية ، وصناعية ، لها مصلحة في نقل المجتمع الى نمط الانتاج الرأسمالى ، الذى سيمكنها من تحويل سيطرتها على أدوات الانتاج الى ملكية يمكن التصرف فيها وتوريثها ، أما الطبقات الأخرى من قديمة أو حديثة ، فدورها في عملية الانتقال هو دور تابع ، ان لم يكن مقاوما له ، سلبيا في معظم الحالات ، وبالقوة في حالات أخرى (٨) .

وبينما كان موضوع هاتين الدراستين هو الحركة الكلية للمجتمع ، بانتقاله من سيطرة طبقة بيروقراطية الى سيطرة طبقة ذات سمات رأسمالية ، أو بالانهيار المؤقت لسيطرة الطبقة البورجوازية الزراعية فيه أمام صعود البورجوازية البيروقراطية ، فإن الدراستين الأخريتين فى هذه الفئة تدوران حول العلاقة بين فاعلين محددين فى هذا المجتمع ، فتحاول واحدة منهما تقصى العلاقة بين حزب الوفد والطبقة العاملة فى ظل الملكية ، بينما تبحث الثانية علاقة الحركة العمالية بالدولة فى ظل الدولة الادماجية ، وهو مفهوم غريب عن الماركسية .

وقد اختلف مؤلف الدراسة الاول مع التوصيف الطبقي للمجتمع المصرى فى الدراسة السابقة ، فقد قسم البناء الاجتماعى فى مصر الى أربع مستويات طبقية على النحو التالى :

- أولا - البورجوازية الكبيرة ، وتنقسم الى جناحين هما :
- ١ - البورجوازية الزراعية الكبيرة - كبار الملاك الزراعيين .
 - ٢ - البورجوازية الصناعية والتجارية والمالية - كبار الرأسماليين .

- ثانيا - البورجوازية الصغيرة ، وتنقسم الى ثلاثة أجنحة :
- ١ - البورجوازية الصناعية والتجارية والمالية الصغيرة .
 - ٢ - متوسطو وصغار الملاك الزراعيين .
 - ٣ - الانتلجنسيا .

ثالثا - الفلاحون .

رابعا - العمال^(٩)

ويختلف هذا التوصيف عما ورد فى دراسة د . جمال مجدى حسنين فى أن البورجوازية البيروقراطية لا تظهر فيه ، وهو أمر يفسره اختلاف الفترة الزمنية التى يغطيها كل منها . ولكن بينما يؤكد مؤلف الدراسة

الثنائية على الصلة بين البورجوازية الزراعية والبورجوازية الصناعية والتجارية والمالية يفصل الأول بينهما ويجعل الثانية خاضعة للأولى ، وبينما جعلت الدراسة الأولى من فقراء الفلاحين قسما من البورجوازية الصغيرة ، ميزت الدراسة الثانية بين متوسطى وصغار الملاك الزراعيين الذين وضعتهم فى إطار البورجوازية الصغيرة ، وفقراء الفلاحين الذين وضعتهم على مستو طبقى أدنى . ويلاحظ أخيرا أن الدراستين وضعتا العمال فى مكانة أدنى من الفلاحين على السلم الطبقي ، وقد لا يكون ذلك صحيحا بالنسبة للعمال ذوى العمل الثابت .

وحدد المؤلف الخلفية الاجتماعية لقيادات الوفد بأن أصولهم هى البورجوازية الكبيرة والبورجوازية الصغيرة ، فلم يحدث أن كان هناك ممثلون داخل الوفد أو الهيئة الوفدية أو وزارات الوفد ينتمون للفلاحين أو العمال ، وإنما كانت قيادات الوفد تنتمى الى واحدة من هاتين الطبقتين ، وأكد المؤلف أنه كان هناك فارق بين ممثلى الطبقتين داخل الوفد طبقا لنفس الدور الذى قامت به كل طبقة داخل المجتمع المصرى ، فعلى حين كان ممثاؤ البورجوازية الكبيرة أكثر ليبرالية وثورية ، كان ممثلو البورجوازية الكبيرة على يمينهم دائما ، الأمر الذى يمكن ملاحظته فى معظم مواقف وسياسات حزب الوفد . ونتيجة لهذا التحديد للخلفية الاجتماعية لقيادات الوفد كان من الطبيعى أن تتراوح سياسته تجاه الطبقة العاملة بين محاولة للسيطرة (١٩١٩ - ١٩٣٦) ، والاحتواء (١٩٣٦ - ١٩٤٥) والمجاراة (١٩٤٥ - ١٩٥٢) وذلك بحسب عاملين أساسيين هما تواجد الوفد فى السلطة ، وحركة الطبقة العاملة (١٠) .

وجمعت هذه الدراسة بين المدخل الطبقي من ناحية والمدخل المعروف فى دراسات التنمية السياسية باسم التعبئة الاجتماعية Social Mobilization فافتراضات المؤلف متأثرة بتحليل هنتجنتون لمعايير نجاح المؤسسة السياسية Political Institutionalization وخصوصا معيار

تكييف Adaptation المؤسسات السياسية ، كما أنه وضع الوفد في إطار
خسب عام وهو البيئة الاجتماعية للنظام السياسي المصري .

وافترض المؤلف أن الانتماء الطبقي يؤثر على السلوك السياسي ، ولكنه
أرجع العلاقة القوية بين الوفد والطبقة العاملة الى دور الوفد في قيادة الحركة
الوطنية ، والذي كان يستتبع الحفاظ على الوفد كحزب متعدد الطبقات في
إطار حركة وطنية تسعى الى التخلص من الاحتلال الأجنبي وتحقيق الاستقلال
السياسي .

وقد حدد الكاتب الطبيعة الاجتماعية للقيادات الوفدية بجمع بيانات
إحصائية عن كبار الملاك ، ومقارنتها ببيانات أخرى عن القيادات الوفدية ،
أما بالنسبة لانتماء بعض هذه القيادات الى الطبقة المتوسطة الصغيرة ، فاكفى
بالاعتماد على ما قاله كتاب آخرون عنهم أو بنقل بعض الجداول عن دراسات
سابقة (١١) .

أما الدراسة الأخيرة في هذا القسم فتتناول الدور السياسي للحركة
العمالية في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، وهي فترة تلك الدراسة السابقة ،
وتظهر فيها الطبقة العاملة باعتبارها فاعلا تاريخيا وليس فقط موضوعا
للتاريخ ، وتستخدم الباحثة مفهوم الطبقة في وصف جمهور هذه الحركة ،
ووضعت الطبقة العاملة في إطار النظام السياسي الاجتماعي الذي حكم مصر
خلال هذه الفترة ، واستعانت في تحليلها بالكتابات التي شاعت عن الإدماجية
الجديدة Neo-Corporatism ، ومن ثم فقد وصفت النظام السياسي الذي
حكم مصر في الخمسينيات والستينيات بأنه ادماجي شعبوي Inclusionary
Corporatism يهتم بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الشعبية ، وتحول
في السبعينيات الى ادماجي استبعادي Exclusionary Corporatism
يسعى الى توسيع الصلات بالسوق الدولي ويضغط على مستويات دخل
الطبقات الشعبية وحرية تنظيماها من أجل تحقيق مزيد من التراكم
الرأسمالي .

وترتب على استخدام مفهوم الطبقة فى هذه الدراسة سعى الباحث الى معرفة أصول هذه الطبقة وتحديد موقعها الخاضع فى اطار توزيع القوة السياسية فى المجتمع ، ومن ثم توقع عناصر التوتر والصراع بين هذه القوى العاملة والطبقات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا ، وعلاقات التعاون مع طبقات أخرى ، وموقف النظام السياسى من حركتها المنظمة (١٢) .

التداخل بين مفهوم الطبقة ومفاهيم أخرى :

واذا كانت الطبقة هى المفهوم المركزى الذى دارت من حوله كل الدراسات السابقة ، وكان جوهر الاطار التحليلى فيها ، فان دراسات أخرى ركزت على عملية التحول الطبقي الجارية فى بعض المجتمعات ، ومنها المجتمع المصرى ، ولكن المفهوم المركزى الذى استخدمته لم يكن هو الطبقة ، وانما كان ، فى الدراسة التى يتعرض لها هذا القسم ، هو مفهوم النخبة . وصحيح أن احدى الدراسات التى اشار اليها القسم السابق قد استخدمت مفهوم النخبة كذلك ، الا أن هذا الاستخدام اقتصر على الشريحة العليا فى الطبقة البورجوازية البيروقراطية ، أما فى هذه الدراسة التى يتعرض لها هذا القسم ، فان النخبة فيها هى أقرب الى ما تسميه الأدبيات الماركسية بالكتلة الطبقية المسيطرة أو بالحلف الطبقي . فعنوان هذه الدراسة هو الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، وتصف الدراسة هذه النخبة بأنها ذات روافد متعددة هى فى الحقيقة طبقات تكونت فى مراحل تاريخية مختلفة اذ تضم رأسمالية ما قبل الثورة ، والبورجوازية البيروقراطية التى نمت فى الخمسينيات والستينيات ، والرأسمالية الانفتاحية التى توسعت فى السبعينيات . وتنصب الدراسة على كيفية تكوين الأقسام المختلفة من تلك النخبة ، وكيفية تحقق التقارب فيما بينها ، أو بحسب تعبير الباحثة كيفية تهجنها لتصبح نخبة واحدة متعددة الروافد . وتناقش الباحثة فى النهاية سمات هذه النخبة من حيث استمراريتها مع النخبة التى حكمت مصر قبل الثورة ، والطابع العائلى فى

العلاقات بين أقسامها المختلفة ، ثم الارتباط القوى بين الثروة والسلطة ، فكل منهما يؤدي الى الأخرى (١٣) .

الطبقة واحد من عناصر الاطار النظرى :

وعلى عكس الدراسات السابقة التى كانت تدور جميعها حول البنية الطبقيّة فى المجتمع فى مراحل الانتقال التاريخى ، أو حول العلاقة بين طبقات مختلفة من خلال الأحزاب السياسية أو التنظيمات المهنية والنقابية ومن خلال جهاز الدولة ، ترد الطبقة فى قسم ثالث من الدراسات باعتبارها متغيرا واحدا ضمن عدة متغيرات تحدد طبيعة الظاهرة موضع الدراسة ، أو رؤيتها للعالم ، أو سلوكها السياسى .

وهناك مثالان على هذه النظرة الى الانتماء الطبقيّ، أولهما دراسة للأساس الاجتماعى لحزب الوفد الجديد ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، وثانيهما هو تحليل للثقافة السياسية للفلاحين . فقد حاولت احدى الرسائل العلمية التعرف على ما أسسته بالأساس الاجتماعى لحزب الوفد الجديد (١٤) ، كما يظهر من خلال الأصول الاجتماعية لقيادة الحزب وهيئته البرلمانية فى الفترة موضع الدراسة ، وفى فكر الحزب السياسى الاجتماعى ، وفى مواقفه تجاه بعض القضايا الاجتماعية ، ثم فى الحركة السياسية لذلك الحزب ، بما فى ذلك استراتيجيته الانتخابية .

وترد الطبقة فى هذه الرسالة باعتبار أن الانتماء الطبقيّ هو أحد عناصر الأساس الاجتماعى للحزب ، وقد ينعكس الموقع الطبقيّ فى خصائص أخرى مثل المهنة التى يمارسها العضو القيادى فى الحزب ودرجة تعليمه ، ولكن المقصود بالأساس الاجتماعى فى الدراسة هو أوسع من ذلك ، إذ يشمل خصائص لا تتعلق بالموقع الطبقيّ مثل الأصل الجغرافى والديانة والسن .

وقد خلص الباحث الى وجود قدر من الاستمرارية بين حزب الوفد

القديم وحزب الوفد الجديد ، وتتمثل هذه الاستمرارية في الثقل الخاص لعائلات جبار الملاك والمهنيين من الطبقة المتوسطة خصوصا من ذوى التعليم القانونى فى كل من الحزب القديم والحزب الجديد . وذهب الى أن الثقل الخاص للرأسمالية الزراعية والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة هو الذى يفسر الطابع الليبرالى لفكر الحزب بالنسبة لكل من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(١٥) .

ويلاحظ ان الباحث يجمع بين مفهومين هما النخبة والطبقة ، وبين المؤلف ان هناك تعريفات عديدة للنخبة ، ولكنه تبنى تعريفا اجرائيا لها قصد به القيادات الرئيسية لحزب الوفد الجديد ، والتي تشمل أعضاء الهيئة العليا للحزب ، وأعضاء هيئته البرلمانية ، ولم يكن تحليل الأصول الاجتماعية للنخبة بالمعنى الذى انتهى اليه الباحث سوى واحد من أهداف الدراسة ، التى امتدت أيضا الى تشريح بنيانها ، والتعرف على نمط دورانها

Circulation of Elites
بمعنى مدى استمرار عناصرها أو حدوث
تجديد أو احلال فيها(١٦) .

أما الدراسة الثانية فموضوعها هو الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، ويميل مؤلفها الى تعريفهم باستخدام مؤشرات عديدة ، منها أوضاعهم الطبقيّة ، فهم الذين يملكون خمسة فدادين أو أقل ، ويتفق هذا التعريف مع ما يشار اليه فى الأدبيات الماركسية بالفلاحين المتوسطين ، والفلاحين الفقراء ، ويشمل على هذا النحو طبقتين متميزتين(١٧) .

وتستهدف الدراسة التحقق من صحة فرضين رئيسيين حول عناصر الثبات والتغير فى ثقافة الفلاحين ، ولكل منهما عدد من الفروض الفرعية التى تربط البنية الطبقيّة ببعض سمات الثقافة السياسية للفلاحين مثل الفرض الفرعى (١) ٨ ونصه أنه « كلما اتسم البناء الطبقي بالجمود والتحجر ، ظهرت مفاهيم(١٨) ومعتقدات طبقية تؤكد على التمييز الاجتماعى بين الغنى والفقير » ، كما نص الفرض الفرعى (٢) ٤ على أنه « كلما عاش الفلاح فى

ظل نظام طبقي مرن ، ومستويات اقتصادية متقاربة ، وكلما استقبل فكرا اجتماعيا يؤكد مبدأ المساواة كلن أكثر ميلا الى رفض التمييز الاجتماعى حسب الثروة» (١٩) .

وبالإضافة الى ذلك ذكر الباحث البنية الطبقية كأحد العوامل المشكلة لبعض أبعاد القيم التى يتسم بها الفلاحون المصريون . وترد البنية الطبقية ضمن ما أسماه الباحث بالاطار التاريخى . وذهب الى أن أهميتها تتفاوت بحسب بعد الثقافة السياسية ، فقد تكون بالغة الأثر بالنسبة لبعد معين بالمقارنة ببعد آخر . ففهم الفلاحين لقيمتى الحرية والمساواة يحمل آثار البنية الطبقية التى يعيشون فى ظلها ، فهذه البنية - مع جملة أوضاع أخرى - هى التى ولدت فيهم اتجاهات عبادة السلطة وتشخيصها ، وغياب روح المبادرة ، وفقدان الشعور بالقدرة على تغيير الواقع وتقديس الوظيفة الحكومية من ناحية ، وشيوع الاتجاه الى التمييز بين الناس بحسب الثروة ، والسن ، والجنس ، والأصل ، والمهنة من ناحية أخرى (٢٠) . وفى هذه الحالات لم تكن البنية الطبقية الا عاملا واحدا من تلك العوامل المشكلة للثقافة السياسية للفلاحين المصريين .

الاستبعاد الصريح لمفهوم الطبقة من التحليل :

وأخيرا هناك بعض الدراسات التى تنكر أن لمفهوم الطبقة أى قيمة تحليلية على الأقل فى الواقع المصرى ، وعلى الرغم من أن هذه الدراسات تعنى أيضا بتوزيع القوة السياسية فى المجتمع وبطبيعة الدولة ، الا أنها تلجأ الى مفاهيم أخرى منها النخبة والجماهير ، والفئة والشريحة .

فعلى سبيل المثال ، استعرضت دراسة عن مدرسة التبعية ودور الدولة فى العالم الثالث ، الحالة المصرية ١٩٦١ - ١٩٨١ ، العديد من نظريات الدولة التى تقوم على التحليل الطبقي مثل النظرية الماركسية التقليدية ، والنظرية الماركسية الجديدة ، ونظرية الدولة بعد الاستعمارية ، والكتابات الماركسية حول رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ومع ذلك انتهت الى الأخذ بمفهوم النخبة

وليس الطبقة (٢١) ، وفي تحليل الحالة المصرية ، فضل المؤلف الحديث عن الفئة التكنوقراطية التي قادت التحول في مؤسسات الدولة وهيئات القطاع العام في الستينيات ، وهي تدخل فيما يسميه الباحثون الماركسيون بالبورجوازية البيروقراطية ، وأضاف أنه ظهرت الى جانبها روافد جديدة في السبعينيات في قطاع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والمشارك والمقاولات والاستيراد والتصدير والأنشطة الاستهلاكية . وقد وصفت هذه الروافد بأنها شرائح اجتماعية متميزة وجديدة (٢٢) .

ورفض الباحث وصف الجماعة المسيطرة في الستينيات بالطبقة المتوسطة الجديدة أو البورجوازية البيروقراطية التي رأى أنها لا تشكل طبقة ، ورجح أن تكون الطبقة المتوسطة الجديدة فئة اجتماعية تمثل قمتها شريحة متميزة داخل الصفوة السياسية عموما والصفوة الحاكمة خصوصا في الستينيات (٢٣) .

وعند مناقشة التحولات الاجتماعية في السبعينيات ، استخدم الباحث مفهوم شرائح جديدة ، أو عناصر من الرأسمالية التقليدية ٠٠٠ الخ ، وفي معرض نقده للتفرقة بين الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية المنتجة انتهى الى أن الذين قالوا بهذه التفرقة والذين لم يقولوا بها ونسبوا الى الرأسمالية المصرية كلها طابعا طفيليا قد أخطأوا على السواء اذ اقترضوا أن هناك طبقة متبلورة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا تسمى الرأسمالية المصرية ، ومتجانسة مصلحيا واجتماعيا وايدولوجيا ، وأكد أن التطور التاريخي الحديث والمعاصر لهذه الرأسمالية يثبت غياب تشكلها على النحو السابق (٢٤) .

وقد انتهى باحث آخر قبله الى نتيجة مشابهة ، ففي رسالة جامعية عن النخبة السياسية والتغير الاجتماعي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٦٧ استخدم الباحث مفهوم النخبة ، وطبقه على النخبة العسكرية وقيادتها الكارزمية ، ورفض مفهوم الطبقة ، مؤكدا أن العسكريين ليسوا طبقة اجتماعية بل انهم

يعملون كامتداد لطبقات اجتماعية ، بمعنى أنهم يعملون كجماعة مصلحة ، ومن هنا تصير لهم علاقات وثيقة بالطبقات والقطاعات الاجتماعية (٢٥) .

وعاد ليؤكد في صفحة تالية أن ثمة شريحتين اجتماعيتين غير متمثلتين بين الضباط المصريين عام ١٩٥٢ ، وهما شريحة تمثل جماهير المستأجرين والفقراء والعمال الزراعيين والصناع والعمال في الحضر ، أما الشريحة الأخرى فتمثل كبار ملاك الأراضي ، والأثرياء ، والعائلات الارستقراطية (٢٦) .

ويلاحظ أن وصف الشريحة كما يستخدمه الباحث يضم في حقيقة الأمر طبقات أو أقساما من طبقات متباينة ، مثل الصناع في الحضر الذين لا يربطهم رابط بالعمال الزراعيين مثلا ، أو توصف بعض أقسام هذه الشريحة على نحو بالغ العمومية تضيع معه الحدود بينه والأقسام الأخرى ، مثل اطلاق وصف الفقراء أو الأثرياء على بعض أقسام هاتين الشريحتين .

تقويم استخدام مفهوم الطبقة في الدراسات السياسية في مصر

هل حققت هذه التطبيقات المختلفة للمنظور الطبقي ما يعد به هذا المنظور من اضافة لفهمنا للظاهرة السياسية في مصر ، ومن تعميق لهذا الفهم ؟ لا شك أن تحقيق هذا الهدف يتوقف على تنوع استخدام هذا المنظور في دراسة جوانب متعددة من الظاهرة السياسية ، وعلى احكام استخدامه بحيث تخرج الدراسات التي تأخذ به بجديد لا تقدمه دراسات تطبق مداخل أخرى .

من الملاحظ بداية أن هذه التطبيقات تتعلق كلها بالنظام السياسي في مصر ، ولا يبدو أن الذين يأخذون بهذا المدخل قد وسعوا تطبيقه كثيرا ليشمل مجتمعات أخرى سوى مصر ، في العالم العربي أو في العالم الثالث

أو حتى فى بلدان ما كان يسمى بالعالمين الأول والثانى ، ومن ناحية أخرى ، دارت جل هذه التطبيقات حول جوانب مختلفة من فرعين فقط من العلوم السياسية وهما التنمية السياسية والاجتماع السياسى ، فقد انصببت دراستان على دور الدولة فى تحقيق التحول السياسى فى عصر محمد على وفى الفترة الناصرية ، وتناولت الدراسات الأخرى الاجتماع السياسى لبعض الطبقات ، العمالية والفلاحية خصوصا ، أو لواحد من الأحزاب السياسية التى عرفتها مصر ، وهو حزب الوفد . وهذا حقل محدود جدا فى تطبيقات هذا المدخل ، وما زال من الممكن تناول قضايا أخرى فى اطار هذين الفرعين ، وتوسيع الدراسة استطبيقية لتشمل بلدانا أخرى ، وظواهر أخرى فى اطار فروع علم السياسة لم يمتد اليها بعد جهد الباحثين المصريين الذين يأخذون بهذا المنظور . صحيح أن الذين يأخذون بهذا المنظور بين المؤرخين وعلماء الاجتماع والاقتصاد قد غطوا هذا النقص بدراسات قيمة فى مجالاتهم ، ومع ذلك فإن هذا لا يبرر بأى حال ضيق حقل التطبيق لهذا المدخل فى اطار العلوم السياسية ، فمن الممكن استخدامه فى تناول موضوعات عديدة للسياسة المفارئة ، والسودك السياسى ، وانفرد والايديولوجيات السياسية ، ناهيك عن الموضوعات الأخرى التى لم يتطرق اليها البحث فى مجال دراسات كل من التنمية السياسية والاجتماع السياسى مثل تحليل الطبقي لنماذج التنمية المأخوذ بها فى مصر ، والاجتماع السياسى للنقابات المهنية ، وصور الوعي الطبقي لدى طبقات مختلفة ، والتحليل الطبقي لظاهرة العنف الاجتماعى/السياسى .

وقد أضافت الدراسات التى أخذت بهذا المنظور بدرجات مختلفة الى فهمنا للظواهر موضوع الدراسة . لا شك أن القسارىء لدراسة صلاح أبو نار عن أسلوب الانتقال من أعلى الى الرأسمالية فى عصر محمد على أو دراسة هويدا عدلى رومان عن الطبقة العاملة فى مصر أو دراسة محمد السيد السعيد ابراهيم عن حزب الوفد والطبقة العاملة سيخرج بفهم أفضل لهذه الموضوعات ، فقد ركز هؤلاء الباحثين على جوانب فى الظواهر موضع

دراستهم لم تلق الاهتمام الكافى من غيرهم من الباحثين . من ناحية أخرى فان الباحثين الذين أخذوا جزئيا بهذا المنظور وجدوا فيه مصدرا خصبا يمدهم بافتراضات هامة حاولوا التحقق من صحتها ، أو يدعوهم الى ادخال جوانب اضافية فى مجال دراستهم . أو يقترح تفسيراً للنتائج التى وصلوا اليها قد يكون على درجة عالية من الصحة .

ومع ذلك ، فقد افتقدت معظم هذه الدراسات الى القدر الكافى من الاحكام فى الأخذ بهذا المنظور . فقد افترض أصحابها عددا من العلاقات سلموا بصحتها فى الواقع ، دون أن يقيموا الدليل على ذلك ، مما يجعل من الصعب على من لا يقبل سلامة اطارهم الفكرى بدون مناقشة أن يرى معهم صدق ما وصلوا اليه من نتائج . وتتفاوت معايير الاحكام بحسب مدى الأخذ بهذا المنظور . فالذين يأخذون بهذا المنظور كلية قد فاتهم أن ما يتصورونه من وحدة فى الفكر والسلوك والمواقف بين الذين يشتركون فى أداء وظيفة واحدة فى اطار عملية الانتاج ليس واضحا بذاته للآخرين .

بعبارة أخرى ، فالقول بوجود برجوازية بيروقراطية فى مصر يقتضى اثبات أن نسبة كبيرة من الذين يحتلون الوظائف العليا فى الادارة الحكومية المدنية والعسكرية وفى القطاع العام يستفيدون من مناصبهم لزيادة ثرواتهم الخاصة ، وأنهم يشعرون بوجود مصالح مشتركة فيما بينهم ، وأن لهم مواقف متشابهة من قضايا التحول الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى مصر ، وأن سلوكهم العام متقارب ومتسق مع هذه المصالح المدعاة . وينطبق نفس الأمر على القول بوجود بورجوازية صناعية أو تجارية أو مالية فى مصر . وما لم تكن هناك مثل هذه الدراسات التجريبية على هذه الجماعات المختلفة فسيصعب على من لا يقبلون بالمنظور الطبقي بداية أن يتفقوا مع هؤلاء الباحثين فيما يصلون اليه من تعميمات بالنسبة لأفراد هذه الجماعات أو غيرها . وتتضح أهمية هذه الدراسات مما توحى به الملاحظة وما تكشف عنه دراسات أخرى من أن الانتماء الطبقي ليس هو المحدد الوحيد للسلوك السياسى ، وأن نطاق الاختيارات المتاحة أمام الذين ينتمون الى طبقة واحدة

هر واسع ومتعدد ، وأن سلوك أبناء طبقات مختلفة قد يفتقر الى الوحدة ، وقد يبدو متعارضا مع ما يتصور الباحث أنه هو مصلحتهم الطبقية . وتتضح وجاهة هذه الانتقادات في تساؤل التأييد للأحزاب الاشتراكية والشيوعية ليس في غرب أوروبا وحدها ، وإنما في الدول التي كانت تحكمها أحزاب شيوعية حتى خريف ١٩٨٩ ثم خلفتها في السلطة أحزاب الوسط أو تلك التي ترفع شعارات قومية أو دينية . ولا شك أن الإجابة على كل هذه الأسئلة يقتضى كما هائلا من البيانات ، ونظرا لأنه لا يبدو أن هذه البيانات قد توافرت لمن أخذوا بهذا المنظور كإطار أساسى لتحليلهم ، فإن دراساتهم قد ظهرت باعتبارها مصادرة على المطلوب ، أو بعبارة أخرى أنهم افترضوا التسليم بما ينبغي أولا اثباته قبل المضي في التحليل . ولهذا السبب تفتقد مثل هذه الدراسات الكثير من المصداقية لدى من لا يسلمون بداية بصحة التفسير الماركسى للمجتمع وللتاريخ .

ويؤدى عدم القيام بهذه الدراسات التجريبية التفصيلية والأولية الى غياب أى ضابط فى توصيف المجتمع المصرى وفقا لهذا المنظور . فما الذى يمنع باحثا من أن يحدد الطبقات الرئيسية فى المجتمع المصرى بخمس على حين أن باحثا آخر قد جمعها فى أربع طبقات فقط ؟ وما الذى يحول دون انكار أن هناك طبقات فى مصر ، وأن ما يوجد فيها ليس سوى فئات اجتماعية وشرائح متدرجة بحسب مستويات الثروة والدخل ؟ سوف تتعدد هذه الخلافات فى غياب الضابط العلمى والتجريبى ، وسوف يزيد من تعددها الارتباط الوثيق بين النتائج التى يصل اليها الباحث بأعمال هذا المنظور وبين استراتيجيات العمل السياسى . ولذلك فسوف يطوع الباحثون المهتمون بالسياسة العملية مقدمات تحليلهم لكى تخدم غايات العمل السياسى الذى ينخرطون فيه . ويبدو ذلك واضحا فى التوصيفات المختلفة لطبيعة الرأسمالية فى مصر ، والأهمية النسبية للجناحين الانتاجى والطفيلى فيها ، وفى المناقشات الخاصة بطبيعة الدولة فى المرحلة الناصرية ، وليس الخلاف بين الباحثين المصريين بدعة فى هذا الصدد . فقد كانت

المجادلات الفكرية حول نتائج تطبيق هذا المنظور عطاء للخلافات السياسية بين الباحثين الذين يأخذون به في بلدان أخرى في العالم ، في أمريكا اللاتينية في النقاش الذي دار حول مدى وجود بوزجوازية وطنية في هذه البلدان ، وفي الحوار الذي دار بين نيكوس بولانتزاس ورالف ميليباند حول طبيعة الدولة الرأسمالية (٢٧) .

ولهذه الأسباب ، فإن الذين يقصرون استخدامهم لهذا المنظور على توليد فروض منه قابلة للاثبات أو البطلان يبدون في موقف مأمون نسبيا بالمقارنة بهؤلاء الذين يقيمون كل أطارهم التحليلي على أساسه . فإذا أثبتت التجربة أو الدراسة صحة افتراض معين ، ثبتت صحة المنظور في حدود هذا الفرض ، والعكس صحيح . دون أن يتحمل الباحث مسئولية اثبات صحة المنظور ككل .

والواقع أنه لا ينبغي اقحام هذا المنظور في دراسة مسائل السياسة العملية أو السلوك السياسي الفردي أو الجماعي خلال فترة قصيرة من الزمن ، فالظواهر التي يركز عليها هذا المنظور هي ظواهر تاريخية تتعلق بتحولات أساسية في المجتمعات ، لا تبدو واضحة الا بعد فترة طويلة من الزمن ، وقد لا تظهر اتجاهاتها الرئيسية في المدى القصير ، بل قد تتعارض حركة المجتمعات في المدى القصير أحيانا مع اتجاه تطورها على المدى الطويل ، ولذلك سوف يخوض الباحثون الذين يستخدمون هذا المنظور في دراسة قضايا السياسة العملية معركة خاسرة لاثبات صحة مقولاتهم واستنتاجاتهم ، فتطور المجتمعات لا يسير غالبا في اتجاه مستقيم واضح ، كما أن احتمالات التقلب في تطورها في الأجل القصير هي واسعة . ولذلك قد يكون من الأفضل التركيز في استخدام هذا المنظور على دراسة التحول الأساسي في البنى الطبقية ، في الأجل الطويل ، ومدى ارتباط ذلك التحول ، بالتغير في توزيع القوة السياسية في المجتمع ، وبأنماط الأفكار والثقافة بصورة عامة .

ومن ناحية أخرى لا يجدى كثيرا أن يفض اتباع هذا المنظور الطرف
عن القضايا التي يبدو أن هذا المنظور لا يقدم لها تفسيراً مقنعاً في الوقت
الحاضر ، مثل ازدياد أهمية ما يبدو ظاهرياً أنه نزاعات عرقية أو قومية ،
والطابع الدينى الذى اكتسبته حركات الاحتجاج السياسى فى كثير من
المجتمعات ، وخصوصاً المجتمعات العربية والإسلامية ، وسقوط الأنظمة
الشيوعية تحت تأثير حركات احتجاج شعبية فى دول شرق أوروبا . أن
تراكم كل هذه الظواهر فى فترة قصيرة من الزمن ليس منقطع الصلة
بالصراع حول الثروة والقوة السياسية ، وغياب المساواة بين جماعات
عديدة من البشر تعايشت فى ظل مجتمع سياسى واحد ، وهى القضايا
الأساسية التى أعطت لهذا المنظور قيمته وجدواه ، إلا أن إثبات ثراء هذا
المنظور وقدرته التحليلية فى الوقت الحاضر أصبح يتوقف كثيراً على تقديمه
لتفسير مقبول لكل هذه الظواهر التى رأى فيها العديدون نفياً صارخاً
لصحته ، وقد لا يكونون على حق .

الهوامش

(١) أنظر في الاقتصاد أعمال د. فؤاد مرسى واسماعيل صبرى عبد الله ، وسمين أمين ، ورمزى زكى ، ومحمد عبد الفضيل ، وإبراهيم العيسوى ، وجودة عبد الخالق ، وفي التاريخ أعمال د. محمد أنيس ، وعاصم الدسوقي ، وبعض أعمال كل من طارق البشرى ، وعبد العظيم رمضان ، وفي الاجتماع أعمال كل من د. محمود عودة ، وعبد الباسط عبد المعطى ، وأنور عبد الملك .

(٢) أنظر استعراضاً لهذه الأعمال فى :

— Martin Carnoy. The State and Political Theory. Princeton University Press — Princeton, New Jersey, 1984.

وفيما يتعلق بدراسات الشرق الأوسط ، أنظر :

— James A. Bill. "Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East" International Journal of Middle East Studies. 3 (October, 1972), PP. 417-34.

— James A. Bill & Robert L. Hardgrave. Comparative (٣) Politics, The Quest for Theory. Charles E. Merrill Publishing Company. Columbus. Ohio. 1973. PP. 143-174.

مصطفى كامل السيد . «المنظور الطبقي ودراسة الظاهرة السياسية» فى : د. على عبد القادر وآخرين . اتجاهات حديثة فى علم السياسة . مركز البحوث والدراسات السياسية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤١ - ٧٠ .

(٤) د. جمال مجدى حسنين . البناء الطبقي فى مصر ، ١٩٥٢ - ١٩٧٠ . دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٧) محمد صلاح السعيد أبو نار . مصر فى عهد محمد على ، عملية التحديث وعلاقتها بالصراع الدولى فى الشرق الأوسط . رسالة مقدمة

للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٣ - ٦ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٥٤ .

(٩) محمد السعيد ابراهيم محمود ادريس . حزب الوفد والطبقة العمالية في مصر ، ١٩٢٤ - ١٩٥٢ . رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٤ .

(١٠) المصدر السابق ، ص ٤٥ - ٧٦ .

(١١) المصدر السابق .

(١٢) هويدا عدلى رومان بطرس . الدور السياسي للحركة العمالية في مصر ، ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

(١٣) سامية سعيد امام . من يملك مصر . دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ، ١٩٩٧٤ - ١٩٨٠ ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

(١٤) وحيد عبد المجيد . الأساس الاجتماعى لحزب الوفد الجديد ، ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ١٠٦ - ١٣٦ .

(١٦) المرجع السابق ، ص هـ ، و .

(١٧) د . كمال المنوفى . الثقافة السياسية للفلاحين المصريين . تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ١٥ ، ١٦ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٥٣ - ٦٠ ، ١١٨ - ١٢٣ .

(٢١) أحمد محمد عبد الحميد ثابت . مدرسة التبعية ودور الدولة فى

العالم الثالث ، دراسة الحالة المصرية ١٩٦١ - ١٩٨١ ، رسالة مقدمة لنيل
درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،
جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٣٨٣ ، ٣٩٣ .

(٢٥) ثروت زكى على مكي . النخبة السياسية والتغير الاجتماعى فى
مصر ، ١٩٥٢ - ١٩٦٧ ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم
السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .
ص ١٠٨ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

— Carnoy. Op. Cit., PP. 172-207, 104, 107.

(٢٧)

أزمة الخطاب الماركسى فى مصر

د. سمى عوزة

(١)

تصدر هذه الورقة عن احساس عميق بالازمة الفكرية التى يعانها الخطاب الماركسى بشقيه الاكاديمى والسياسى الايديولوجى . وعلى الرغم من أن التميز ، داخل الخطاب الماركسى بين شق اكاديمى وشق ايديولوجى وسياسى ، وهو تمييز لا يستقيم مع الماركسية ذاتها بوصفها تنطوى على وحدة لا انفصام لها بين الفكر والممارسة العملية ، الا ان هذا الانفصال قائم فعلا فى الخطاب الماركسى المصرى ، فثمة ماركسيون نظريون أو أكاديميون لا صلة لهم بالممارسة السياسية والعملية ، وان كان ثمة ممارسة فهى فقط على صعيد بعض المؤلفات الاكاديمية والأبحاث والدراسات التحليلية والأوساط الطلابية الجامعية . وثمة ممارسون ايديولوجيون وسياسيون يتفاوتون فى قدرتهم على الاحاطة بالقضايا النظرية والتطورات الفكرية المرتبطة بها .

وقبل المباشرة بطرح القضايا الرئيسية التى تنطوى عليها هذه الورقة أجد من الضرورى تحديد ما أعنيه بالازمة وما هو مقصود بالخطاب Discourse . فالازمة لغة هى الشدة التى تعرض على الناس بالنواجد ، وتصيبهم بالضيق واليأس والاحباط . وليس فى مثل هذه الحالة من الشدة

والاحباط . وذلك على ضوء الازمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها المجتمع المصرى من ناحية ، وازمة الخطاب السياسى والتنموى الذى يسعى الى تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وطرح الحلول التى يراها لها من ناحية اخرى . ويتعاضد تفجر الشدة والازمة اذا ما وضعنا فى الاعتبار ، ايضا ، سياق التغيرات المتلاحقة على الصعيد العالمى ، وبصفة خاصة تلك التحولات الراديكالية التى جرت وتجرى فى دول «المجموعة الاشتراكية» سابقا .

اما الخطاب فهو مصطلح يشير الى النظام الفكرى الذى ينطوى على مجموعة من المفاهيم والمقولات النظرية حول جملئب من جوانب الواقع الاجتماعى برمته ، سواء طرح هذا النظام الفكرى فى سياق عمى اكاديمى ، او فى سياق برنامج سياسى ايدىولوجى تنموى .

(٢)

ان دواعى الكتابة هنا تنطلق من احساس عميق بالازمة يفرض ضرورة البدء من نقد الذات قبل نقد الآخر يحدونا الامل فى انجاز شئ من التحليل الموضوعى لازمة الفكر وازمة الممارسة فى مصر قبل اى شئ آخر .

وليس من شك فى ان ازمة الخطاب الماركسى فى مصر اقدم بكثير مما كشفت عنه التحولات الجارية فى العالم « الاشتراكى » وهو تاريخ يرتبط بتطور الفكر الماركسى والتيارات الماركسية فى مصر من ناحية ، والفئات الاجتماعية التى انجذبت اليه وطبيعة انتماءاتها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ثانية ، ونمط التطور الذى شهده المجتمع المصرى من ناحية ثالثة .

وقد تجلت هذه الازمة فى مراحل تاريخية مختلفة ، فى عدة مظاهر ، عكست فى كثير من الاحيان تحليلات للمجتمع المصرى جانبها الصواب ، واختيارات سياسية جانبها الصواب ايضا .

واذا فتشنا عن السر الكامن وراء تلك التحليلات والاختيارات التى

أشارت إليها دراسات نقدية متعددة لليساى الماركسى المصرى (من منطلق يسارى أيضا) فاننا سوف نجده متمثلا أساسا فى الالتزام الجامد بجانب من النصوص لا يصمد أمام النقد العلمى والاختبار التاريخى ، والتعامل مع النظرية العلمية ، بكل ما تحمله كلمة علمى من معنى يشير الى النسبية والمرونة والاحتكام الى الواقع التاريخى الحى ، التعامل معها كعقيدة فكرية وفلسفية وسياسية جامدة . لقد كان الجمود العقائدى ، والعجز عن التمييز بين النظرية العلمية التى تقبل الحوار والجدل والتعديل والتطوير والمراجعة على ضوء تقدم البحث التاريخى والاجتماعى والانثربولوجى ، وبين « العقيدة الصحيحة » التى لا يأتينا الباطل من بين يديها أو خلفها . وذلك على الرغم من نفى العلم لكل ما هو مطلق ونهائى ، كان هذا الجمود العقائدى عنصرا أساسيا فاعلا فى انتاج هذه الأزمة وربما يرجع جانب دكن من هذا الجمود الى الالتزام الحزبى الصارم لدى البعض ، أو الجهل بالتراث الاجتماعى العلمى الذى يضم الماركسية أيضا ، لدى البعض الثانى ، أو اساءة فهم الماركسية ذاتها لدى الآخرين ، أو الى تلك العوامل متضافرة .

تكمّن الاشكالية الأساسية اذن فى الطابع الأرثوذكسى الذى يميز قطاعا كبيرا من الماركسيين المصريين . وما يترتب عليه من خلط بين النظرية من ناحية والأيدولوجيا من ناحية أخرى وبينها وبين نظم بعينها أيضا فى الكثير من الأحيان وكان من شأن هذا الخلط بين ما هى علمى وما هو أيدولوجى أن يؤدى الى خلط مماثل فى التحليل والتشخيص ، ورؤية المشكلات والحلول المطروحة .

ويذهب « محمود أمين العالم » ، فى معرض نقد ذاتى رفيع المستوى الى انه لم تكن تلك النواقص فى التجربة السوفيتية ومظاهر السلبية والقصور ، فى نظرنا الا مجرد ممارسات هامشية تشذ عن المبادئ والقواعد الأساسية للنظرية ، التى كنا نثق فى انها مطبقة فى هذه التجارب ، وتحقق ثمراتها التاريخية الغنية ، وهكذا أصبحت هذه التجارب فى ذاتها - رغم نواقصها وسلبياتها - نموذجا ومثالا للنظرية . ورحنا نبصر فيها « النظرية

ـ المثال ، أكثر مما ندرك ونتبين فيها حقيقة واقعها الفعلي . وقد اغتربنا عن الواقع بذات النظرية التي من المفروض أن تخبرنا عن الاغتراب ذلك اننا الفينا الواقع « بالنظرية المثال » ولم نحتر « النظرية ـ المثال » بالواقع ورحنا نعيش وهم هذه « النظرية ـ المثال » دون واقعها غير المتحقق الى حد كبير ، (١) .

ويواصل طرحه للأزمة قائلا « وهكذا بانعدام معرفة الواقع « الاشتراكي » السوفيتي معرفة حقيقية ، لم يبق أمامنا الا التعلق بالمثال النظري المجرد للاشتراكية السوفيتية الذي كنا نتعرف عليه أساسا في كتيبات دعائية او ملخصات مدرسية للأصول النظرية ، وبهذا جفت ينابيع الطبيعة النقدية والابداعية للنظرية الماركسية نفسها ، لا في رؤيتنا وتعاملنا مع التجربة السوفيتية والتجارب الاشتراكية العالمية عامه فحسب ، بل في رؤيتنا وتعاملنا مع الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في بلادنا كذلك » (٢) .

وتتجلى الأورثوذكسية للخطاب الماركسي المصري ، أكثر ما تتجلى على معينة توحيدا أيديولوجيا صارما يكون من شأنه تجاهل الواقع واغتراب النظرية ، والركون الى كتيبات دعائية وملخصات مدرسية للأصول النظرية ذاتها .

وتتجلى الأورثوذكسية الخطاب الماركسي المصري ، أكثر ما تتجلى على الصعيد النظري في التفسير الذي يلتزم به للبنية الاجتماعية من ناحية والتطور الاجتماعي من ناحية أخرى وهو التزام يتخلف عن الخطاب الماركسي العلمي بما يقترب من الثلاثين عاما على اقل تقدير ، ومن ثم فهو يعكس بجلاء مجمل أزمة هذا الخطاب التي لعب الجهل واساءة الفهم والصرامة العقائدية بوصفها غطاء أيديولوجيا لذلك كله من ناحية وعدم مواكبة التطورات الفكرية العالمية من ناحية أخرى الدور الحاسم في انتاجها واستمراريتها .

(٣)

ولنبدا بما يطرحه هذا الخطاب عادة من تفسير للبنية الاجتماعية ،
أو التكوين الاجتماعى . حيث تطفى بصورة فجأة وساذجة التفسيرات
الاقتصادية ، أو لنقل الاقتصادية ، وحيث ما تزال تدور معارك القرن
الثامن عشر بين المادية والمثالية بسيوف خشبية تذكرنا بتلك السيوف
التي يحملها رجال الطرق الصوفية فى ممارساتهم الاحتفالية بالموالد
والمناسبات الدينية الشعبية .

وعلى الرغم من التطورات التى جرت فى اطار الفكر الماركسى ذاته على
الصعيد العالمى ، ما يزال الخطاب الماركسى المصرى يركز أساسا وبصورة
أيديولوجية على فكرة الانعكاس ، البنية الفوقية بوصفها انعكاسا للبنية
الأساسية أو للأساس الاقتصادى للمجتمع ، وما يزال يربط ربطا مبسطا
وساذجا بين عناصر البنية الأساسية وعناصر البنية الفوقية بصورة تستدعى
الى الأذهان مادية القرن الثامن عشر الميكانيكية التى تجاوزتها الماركسية
ذاتها فى أصولها الأولى ، ان هذا الخطاب اما أن يتجاهل الجدلية الأساسية
للماركسية أو يسىء فهمها ، (أنظر كثيرا من التحليلات والدراسات التى
تربط ربطا ساذجا يسىء بين تطورات اقتصادية بعينها كالانفتاح الاقتصادى
وكافة الشرور والآثام التى تعترى مجال القيم والثقافة والانحراف والتفكك
الأسرى وغير ذلك بصورة تتجاهل التفاعل الجدلى ودور عوامل أخرى هامة
وفعالة ، سياسية وأيديولوجية ، وسيكولوجية وغيرها) .

ان تحويل التفاعل الجدلى بين البنية الأساسية والبنية الفوقية الى
« أيديولوجيا » كان من نتاجه ببساطة تحول التحليل الماركسى الذى يخلع
على البنية الأساسية ، أو الأساس الاقتصادى للمجتمع أهمية خاصة فى
التحليل الاجتماعى والسياسى لا يلغى دور العوامل الأخرى فى الحياة
الاجتماعية وأهميتها وهى العوامل التى تظهر فى الأصعدة السياسية
والدينية والفكرية والأيديولوجية بصفة عامة ، الى الايمان بالاقتصاد والبنية

الأساسية ، ايمان مفرط بالدور الأبدى والأزلى للأساس الاقتصادى فى الحياة الاجتماعية ، بصورة مطلقة وتامة ، وبغض النظر عن الظروف الخاصة بالتكوينات الاجتماعية الملموسة والعيانية والتنوع التاريخى والجيوپوليتيكى .

وما يزال الخطاب الماركسى المصرى يطرح التفسير الاقتصادى المبسط والمخل بازاء أى مشكلة مهما بلغت سطحياتها أو ظهر تجاوزها للاقتصاد (كأن تفسير مشاجرات الفلاحين المتكافئين تقريبا فى ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية بمقولة الصراع الطبقي ... الخ) .

ان ماركس نفسه لم يعط الأساس الاقتصادى وبهذا المعنى الضيق تلك الأهمية السحرية التى يخلعها عليه الخطاب الماركسى المصرى فى تفسير كل شئ وتقديم اجابات « ساذجة » غالبا عن أى تساؤلات ، بحيث يتجاهلون عناصر اجتماعية غير اقتصادية سياسية وأيدولوجية ، بل حتى سيكلوجية يمكن أن تلعب فى مجتمعات بعينها ومراحل بعينها أدوارا مؤثرة على الصعيد الاقتصادى ذاته ، وبصفة خاصة فى مجتمع كمجتمعنا ، وظروف تاريخية كظروفنا .

لم يستوعب الخطاب الماركسى المصرى ، فى هذا الصدد ، ان النظرية العلمية لا يمكن أن تقف بديلا للبحث العلمى ، وان قيمتها تتحد ، ليس بقدرتها على تفسير أى شئ وكل شئ فى ضوء مقولات جاهزة ، وانما بقدرتها على اثارة المزيد من البحوث والتحليلات التاريخية والواقعية ، وقدرتها على استيعاب التطورات الجارية ، ومرونتها وقابليتها للتعديل والتطوير والمراجعة .

يقول « انجلز » عن أولئك الذين استبدلوا دراسة التاريخ وعلوم المجتمع بالمادية التاريخية فى احدى رسائله .

« ولدى المفهوم المادى عن التاريخ الآن كثرة من هؤلاء الأصدقاء الذين يشكل هذا المفهوم بالنسبة لهم ذريعة للامتناع عن دراسة التاريخ

..... ولكن مفهومنا للتاريخ هو فى المقام الأول مرشد للدراسة ، وليس دافعا للبناء على الطريقة الهيجيلية ، ينبغى لنا أن ندرس التاريخ كله من جديد ، ينبغى لنا أن نبحث بالتفصيل ظروف وجود التشكيلات الاجتماعية المختلفة قبل أن نحاول أن نستخلص منها مفاهيم سياسية وحقوقية وجمالية وفلسفية ودينية ، وما الى ذلك ، مناسبة لها (٣) .

والذى حدث فى الممارسة العملية ، مما يميز الخطاب الماركسى المصرى هو نقيض ذلك ، على حد تعبير « أديب نعمة » ، فأخضع الفهم المادى للتاريخ بشكل تعسفى للسياسة وتحول الى مبرر لها . فتحوّلت المادية التاريخية الى علم أو (أيديولوجيا) قائم بذاته ، بديل عن العلوم الاجتماعية على اختلافها والى عائق أمام دراسة التاريخ دراسة مادية وتاريخية جدلية حقيقية . لقد جرت عملية إعادة تركيب بعض الأفكار والمقولات التى صاغها ماركس وانجلز ، بصورة تعسفية ، وضع منها بناء نظرى متكامل والأمر الذى يزيد من التشويه أن هذه العناصر قد جرى اختيارها بشكل انتقائى ، فأسقطت من الصيغ الجديدة كل ما تتمتع به الماركسية من حيوية وتنوع ومرونة دياكتيكية لصالح نظرة ميكانيكية ، اقتصادية وجبرية صارمة وميتافيزيقية « (٤) » .

(ويشير « أنطونيو جرامشى » فى مؤلفه الهام (قضايا المادية التاريخية) فى معرض نقده لتلك النزعة الاقتصادية المفرطة ان الزعم بأن أدنى ذبذبة فى الصعيد السياسى والأيدىولوجى تعبر مباشرة عن حدث مماثل فى البنية الاقتصادية ، الذى يعرضه البعض كفرضية أساسية من فرضيات المادية التاريخية - زعم يجب محاربته نظريا بوصفه ينم عن نزعة صبيانية بدائية ، كما يجب محاربته عمليا بالاستناد الى ماركس الذى ألف كتابات سياسية وتاريخية عينية ، ومؤلفاته الهامة فى هذا المضمار « الثانى عشر من بر مير » والمسألة الشرقية ، وغيرهما ، الثورة والثورة المضادة فى ألمانيا ، الحرب الأهلية فى فرنسا ان تحليلا لهذه المؤلفات يسمح بفهم أوضح للمنهج الماركسى يأتى ليكمل ويضىء ويفسر المحاولات النظرية الموزعة فى

كتاباتة . ويحولنا هذا التحليل التعرف على الاحتياطات الفعلية التي يستعين بها ماركس في مؤلفاته العامة ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

أولاً : يصعب تعيين مكان البنية (الاقتصادية) على نحو سابق ، داخل كل وضع من الأوضاع (أى يصعب التقاط صورة فوتوغرافية خاطفة لها مثلاً)

ثانياً : نستخلص مما سبق ان فعلاً سياسياً معيناً قد يكون خطأ فى الحساب ، ارتكبه قادة الطبقات المسيطرة والحال ان التفسير الميكانيكى للمادية التاريخية ينفي وجود مثل هذه الأخطاء . ويفترض ان كل فعل سياسى محكوم مباشرة من قبل البنية الاقتصادية الخ .

ثالثاً : يعبر عديد من الأفعال السياسية عن ضرورات داخلية ذات طابع ، تنظيمى ، أى انها مرتبطة بضرورة تأمين التماسك الداخلى لحزب معين ، أو مجموعة معينة ، أو مجتمع معين (وهذا ما يظهره بوضوح تاريخ الكنيسة الكاثوليكية مثلاً) هذه حقيقة لا نر لها فى العادة القدر الكافى فى الاهتمام ، فاذا رحنا نبحث لكل نزاع عقائدى ينشب داخل الكنيسة عن تفسير أصلى ومباشر داخل البنية الاقتصادية لدخلنا متاهة لا خروج منها (٥) .

ان أبلغ تعبير عن خطر الاغراق فى التفسير الاقتصادى لكل شىء هو ما يطرحه « جرامشى » من أنه « ليس الحصاد المنتظم هو الذى أدى الى اضمحلال حياة البداوة ، بل العكس ، فان توافر شروط زوال البداوة هو الذى حدا بالبشر الى ممارسة الحصاد بانتظام » (٦) .

« ان الاقتصاد لا يوجد بدون ثقافة ، ولا النشاط العملى بدون الذكاء والعكس بالعكس أيضاً ، فلا معنى لمواجهة الواحدة بالأخرى » (٧) .

لقد كانت ثورة أكتوبر بالنسبة الى « جرامشى » ، تجربة التاريخ الحية ، التى أكدت ما كان يشعر به حدسياً ، أكدت توجهه الى بعض تيارات الفلسفة المثالية (كروتشى وجنتيلي) لقد ظهر ان قوانين المادية

«التاريخية» ليست على هذا النحو من الصرامة كما يمكن أن تظن. أو كما يظنون ذلك لأن قوانين الاقتصاد - بحد ذاتها - ليست هي أهم العوامل في التاريخ ، بل الإنسان والبشر المتوحدين الواعين للواقع ، الذين يظهرون ارادة جماعية تعدو محرك الاقتصاد والقوة التي تشكل الواقع الموضوعي .. هذا ما أكدته جرامشي «(٨)» .

وهنا نجد أنه يؤكد دور العوامل الذاتية في التاريخ ، ويستفيد ، وهو الماركسي من تيارات الفلسفة المثالية في رصده لأولوية الذات في مقابل الموضوع فاذا تجمعت الارادات تجاوزت الظروف الموضوعية ذاتها .

ان العوامل الذاتية على أقل تقدير ينبغي أن توضع في نفس السان من الأهمية الذي توضع فيه العوامل الموضوعية ، والا قاد التفسير المادى المطلق الى الغاء الانسان سيكلوجيته ، و ارادته ودوره الفعال في التاريخ .

« أن أحادية الجانب التي تسم « النزعة الاقتصادية » ، والمتجاهلة لاشكالية العامل الذاتى ، ومسائل الصراع من أجل الهيمنة (الأيديولوجية) أمر ضار بتطور العملية الثورية وقد انتقد جرامشي هذه النزعة نقدا شديدا بل انه وضع نزعة بوخارين الاقتصادية التي عرضها في كتابه « نظرية المادية التاريخية » موضوع تحليل نقدي «(٩)» .

لقد كتب يقول ، وبصورة لا يكتنفها أدنى غموض « يمكن القول وبشعة كاملة ان الأزمات الاقتصادية لا يمكنها أن تتجنب مباشرة أحداثا تاريخية أساسية ، انها قادرة على أن تخلق شرطا مناسبا لنشر منهج محدد فى التفكير ووضع المسائل التي تحيط بمجمل العملية اللاحقة لتطور الحياة السياسية »(١٠) .

لقد حقق الفكر الماركسي على الصعيد العالمى فى العقدين الأخيرين إنجازات هامة ، وهى فى معظمها ما تزال بعيدة عن استيعاب الخطاب الماركسي المصرى الى درجة تعمق من الخلط والجهل وسوء الفهم وتدفع الى المزيد من التماهى فى الأرثوذكسية كنوع من الحيل الدفاعية السيكلوجية .

لقد انعكست هذه التطورات ، التي ترتبت على فضح الحقبة الستالينية ،
واشكال التمرد الفكرى والسياسى من أوروبا الشرقية ، وتطور رؤية أكثر
نقدية للماركسية ، انعكست هذه التطورات على تطور الفكر الماركسى فى
غرب أوروبا أيضا ، وذلك بفضل إعادة اكتشاف مفكرين ماركسيين مبكرين
مثل تروتسكى وكارل كورش ولوكاتش وجرامشى ، ومدرسة فرانكفورت
من ناحية وصياغة مفهومات ماركسية جديدة تستجيب للأفكار والتطورات
الجديدة فى العلوم الاجتماعية والفلسفة من ناحية ثانية . والمشكلات
والتطورات الاجتماعية الجديدة فى مجتمعات النصف الثانى من القرن العشرين
من ناحية ثالثة . إضافة الى بعث الفكر الماركسى أيضا عن طريق نشر
وترجمة وترويج المخطوطات الماركسية الهامة . والتي كانت مجهولة الى
حد كبير ، وبصفة خاصة . . المخطوطات الاقتصادية الفلسفية لعام ١٨٤٤ ،
والأسس Grundrisse (١٨٥٧ - ٥٨) .

وقد أسفرت هذه التطورات الحديثة فى الدراسات الماركسية عن
توجهين أساسيين . يتمثل أولهما فى النظرية الماركسية وثانيهما فى النظرية
النقدية . ويدين التوجه الأول الى أعمال « لوى آلتوسير » من ناحية
والأنثروبولوجيا البنوية الحديثة من ناحية أخرى . وهو الميدان المتأثر
باللغويات البنوية بدرجة ملحوظة . لقد كان محور « آلتوسير » استمولوجيا
فى المحل الأول حيث سعى لتطوير نظرية فى المعرفة تقابل « الامبريقية »
حتى يكشف عن الثورة النظرية الهائلة التى أنجزها ماركس وحتى يؤكد
أيضا الطابع العلمى لنظرية ماركس الناضجة فى مواجهة الفكر الأيديولوجى
الفج والسوقى .

ويشرح « موريس جودليه » الرؤية البنوية الماركسية بصورة تفوق
وتتجاوز غموض الطرح البنىوى عند آلتوسير مستشهدا بتطبيقاته فى ميدان
الدراسات الأنثروبولوجية وذلك فى مؤلفه « منظورات فى الأنثروبولوجيا
الماركسية » .

وهو يقول في هذا الصدد «بغض النظر عن الأسباب والظروف الخارجية والداخلية التي تؤدي الى ظهور التناقضات والتغيرات البنائية داخل أسلوب انتاجي معين ومجتمع محدد ، فان هذه التناقضات والتغيرات تستند دائما الى أساس كامن في الخصائص الداخلية المتأصلة في البنى الاجتماعية ، وهي تعبر عن متطلبات غير مقصودة أو كامنة وعن أسباب وقوانين تظل في حاجة الى الاكتشاف ، ولذلك يعجز التاريخ عن تفسيرها على الرغم من ضرورة وأهمية تفسيرها . اما الغرض الماركسي العام الذي يقول بوجود علاقة نظامية بين البنية الأساسية والبنية الفوقية ، تحدد في التحليل الأخير وظيفة المجتمعات وتطورها ، فانه لا يعنى أن علينا أن نحدد سلفا القوانين الخاصة بتطور التكوينات الاقتصادية الاجتماعية التاريخية ووظيفتها ، وذلك لانه ليس ثمة تاريخ عام ، كما يستحيل علينا أيضا أن نتنبأ بأي اجنى سوف تعمل كبنية أساسية أو بنية فوقية داخل هذه التكوينات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة» (١١) .

لقد أثار الاتجاه البنيوي جانبا كبيرا من البحث الاجتماعي والأنثروبولوجي والتاريخي والماركسي المعاصر ، وهنا تجدر الإشارة الى دراسات « نيكوس بولانزاس » عن الدولة والطبقات الاجتماعية والتي تنطلق من تمييز الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والنظرية التي تتشابهك وتنفصل بطريقة خاصة في كل تكوين اجتماعي محدد تاريخيا . كما تجدر الإشارة أيضا الى تحليلات « هندس » و « هيرست » لأساليب الانتاج السابقة على الرأسمالية والعلاقة بين أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي . اذ يطوران رؤية لا تاريخية قوية كما يرفضان تصور الماركسية بوصفها علما للتاريخ .

وثمة دراسات عديدة أيضا تطرح الأفكار الجديدة حول البنى الأيدولوجية وعلاقتها بالبنى الاقتصادية والسياسية في عملية إعادة انتاج تكوين اجتماعي معين .

لقد أسهمت هذه الأعمال وغيرها « سفير أمين على سبيل المثال وكذلك أنور عبد الملك ، ومفكرو أمريكا اللاتينية والهند وباكستان » أسهمت في تطوير تصورات نظرية ومنهجية سعت الى تأكيد الطابع العلمى لا الأيديولوجى للماركسية وهى فى ضوء هذا تتبنى اتجاها مرنا فى نظرتها لاشكالية العلاقة بين البنية الأساسية والبنية الفوقية ، اذ يؤكد هؤلاء البنيويون على الاستقلال الذاتى الذى تتمتع به البنى المختلفة فى تكوين اجتماعى ملموس ، والطابع الخاص للعلاقة بينها وشكل تحققها فيه أيضا ، مما يستدعى ويتطلب تحليلا واقعيا لكل تكوين اجتماعى عياني ، مما يفتح آفاقا واسعة أمام التحليل الاجتماعى . وهى الآفاق التى أغلقها الخطاب الماركسى فى مصر وما يزال واقفا على بابها .

ان تصور البنية الاقتصادية أو أسلوب الانتاج بوصفها المحور الحاسم فى التحليل الأخير لا ينفى أن البنى الأخرى أو الأصعدة الأخرى قد تكون هى المسيطرة ، أو قد يكون لها الغلبة فى تشكيل شكل معين من المجتمع ، ومن ثم يذهب هؤلاء الى أن الدولة والجهاز الأيديولوجى الذى يتم من خلاله انتاج ونشر نظرة ثقافية مهيمنة يتعرضان بصورة جزئية أو شاملة لتطور مستقل .

ومن المفيد فى هذا الصدد أن نشير أيضا الى تطورات النظرية النقدية اذ ترتبط مباشرة بقضية العلاقة بين « البنية الأساسية والبنية الفوقية » . . . فعلى الرغم من اختلاف تصوراتهم الأساسية عن الاتجاه البنىوى ، فانهم يتفقون معهم الى حد كبير ، حول مبادئ ثلاث ، الطابع شبه المستقل لأصعدة الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، وان ما يجرى بين هذه الأصعدة هو تفاعل معقد ، وليست العلاقة بينهما هى مجرد خط وحيد الاتجاه تجرى من خلاله سيطرة البنية الاقتصادية وحتمية تحديدها للأصعدة الأخرى .

ومن هذه المنطلقات يحلل « يورجين هابرماس » فى كتابه « أزمة

الشرعية ، الصادر عام ١٩٧٧ يظهر الأزمات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، كما يحلل أيضا التفسيرات المختلفة لتلك الأزمات . ويذهب الى انه طالما ان النظام الاقتصادى قد أسلم جزءا من استقلاله للدولة ، فانه يستحيل فى هذه الظروف أن تؤدي الأزمة الاقتصادية بشكل مباشر الى أزمة فى مجمل النظام الاجتماعى . ذلك لأن مسئولية معالجة الأزمة الاقتصادية تصبح منوطة بالدولة . ان أزمة فى مجمل النظام الاجتماعى يمكن أن تتطور فقط اذا حدثت أزمة سياسية يصبح النظام الثقافى والفكرى خلالها عجزا عن تقديم الدافعيات الضرورية للاستمرار وإعادة الانتاج الاجتماعى .

وفى دراسة عن الدولة والايديولوجيا يخلع « كلاوس أوفه » أهمية عظمى على « التبريرات الايديولوجية للنظام الاجتماعى فى حقبة التدخل الشامل للدولة » .

ومن الملاحظ ان دراسات « هابرماس وأوفه » تبتعد ابتعادا ملموسا عن الفكرة الماركسية التى مؤداها أن البنية الاقتصادية تحدد البنى الأخرى والبنية السياسية بصفة خاصة ، كما تنطوى على عدم اعتراف بدورها حتى « فى التحليل الأخير » فى الوقت الذى يعالجان فيه الدولة والايديولوجيا بوصفهما القوى الأساسية التى تحدد الأصعدة الأخرى ومن بينها الصعيد الاقتصادى ذاته (١٢) .

إذا كان مثل هذا التحليل مطروحا فى الدولة الرأسمالية المتقدمة التى فرضت هيمنتها الايديولوجية وشرعيتها من خلال السياسة الاجتماعية كأداة للتدخل فى الحياة الاقتصادية ، فما بالنا بالدولة وأجهزتها فى مصر وفى التاريخ الاجتماعى المصرى المتغلغلة فى الحياة الاقتصادية ، وفى كل أصعدة الحياة دون سياسة اجتماعية حقيقية وفعالة ، ولكن بآليات أخرى غير اقتصادية فى معظمها . لماذا لا توجه مثل تلك الافتراضات حتى تلك التى تنكر على الصعيد الاقتصادى أى أولوية ولو حتى فى التحليل الأخير ، لتحليل

١٢ المجتمع المصرى بأصعدته المختلفة ! ان ذلك من شأنه أن يطور ليس فقط الخطاب الماركسى العلمى بل من شأنه أيضا أن يعين المواقف والممارسات العملية الصحيحة (١٣) .

(٤)

نأتى الى القضية الثانية الأساسية فى الخطاب الماركسى المصرى ، وهى القضية الخاصة بالالتزام العقائدى السحرى « بقوانين عامة وحتمية للتطور الاجتماعى » وتاريخ موحد للانسانية يشبه خطا حديديا مكونا من محطات محتومة يعقب بعضها بعضا ، وان هذا الخط الحديدى الموصل فى النهاية الى الاشتراكية فى نموذج معين (كان هو النموذج السوفيتى غالبا) هو قدر المجتمع والانسان بغض النظر عن أى تنوعات تاريخية أو ظروف جيوبوليتيكية .

لقد ظل هذا المخطط المعروف بالمراحل الخمس الذى طوره وطرحه أساسا « ستالين » كتدبير ايدىولوجى وليس علميا لتبرير فكرة « الاشتراكية فى بلد واحد » ، مسيطرا على قطاع عريض من أصحاب الخطاب الماركسى فى بلدنا ، وما يزال حتى عصرنا الراهن ، بفعل العوامل ذاتها ، الجهل ، وسوء الفهم ، ومن ثم الخلط بين النظرية والايدىولوجيا واستخدامهما بطريقة تبادلية .

ان هذا المخطط الذى يذهب الى ان البشرية سائرة فى طريق ممهدة محتومة من المشاعية البدائية الى العبودية الى الاقطاع الى الرأسمالية فالاشتراكية لا يتسم فقط بفقر وافلاس أبعاده النظرية ، وانما أيضا بتهافتة أمام النقد الذى يمكن أن يوجه اليه فى حد ذاته . وهو النقد الذى يكشف عن اساءة فهم الكتابات التاريخية والسياسية لماركس وانجلز . ومن ثم فإن مناقشة جانب من هذه النقاط ، من شأنها أن تصبح وتقود الى فهم أفضل تلك الكتابات ذاتها وأن يصحح ذلك الالتباس الذى يتمثل فى عدم التمييز

معرفيا ، بين الماركسية ومن صيغها المدرسية الساذجة . ففي هذه الأخيرة فقط ، أى فى الصيغ المدرسية تتحول المادية التاريخية الى « أحكام صارمة » عن تعاقب التشكيلات الاجتماعية الخمس التى لا يفلت من تتاليها بلد ، وعن حتمية تاريخية ، غالبا ما تكون اقتصادية ، هى اقرب الى الجبرية الميكانيكية منها الى العلم الديالكتيكي ، (١٤) .

« لا وجود لبناء نظرى مكتمل نهائى اسمه مادية تاريخية معروف أحيانا بأنه علم الاجتماع الماركسى ان مادية تاريخية كهذه غير موجودة الا فى الكتب المدرسية ، والصيغ المؤدجلة للماركسية » (١٥) .

ويؤخذ على مثل هذا المخطط ، من الناحية العلمية والتاريخية ، من بين ما يؤخذ عليه ما يلى :

١ - الافتراض الدجملطيقى حول معدل غير متوازن فى ذاته بين تطور القوى المنتجة وتطور العلاقات الانتاجية ، اذ يجرى تعريف التطور الاجتماعى هنا فى ضوء التطور التقدّمى الصاعد للقوى الانتاجية ، ويجرى اختزال فكرة « قوى الانتاج » الى البعد التكنولوجى لها .

٢ - فهم علاقات الانتاج بوصفها مطابقة لعلاقات الملكية ، ومن ثم اسقاط مفهوم الملكية فى المجتمع البورجوازى على تاريخه السابق على الرأسمالية .

٣ - الاخفاق فى التمييز النظرى بين فكرة أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعى ، ومن ثم فهم السياق التقدّمى الخطى بوصفه واقعا تاريخيا ، أى وضعه بوصفه مطابقا للتطور التاريخى ذاته .

وقد أشار « ماركس » الى أن نشوء الاقطاع ، لا ينبغى أن يفسر بتقدم القوى المنتجة ، التى لم تعد تتناسب مع العلاقات الانتاجية العبودية ، بل أن هذا التحول ، على العكس من ذلك ، قد نهض على أساس الانهيار والتدهور الذى طرأ على القوى الانتاجية العبودية ، هذا التدهور الذى أدى الى أزمة عامة مهدت لتطور جديد .

كما ان تحليل ماركس للتحويل نحو الرأسمالية قد جرى بأسلوب أبعد ما يكون عن التفسير وفقا لحتمية تكنولوجية . بل ركز على عوامل اجتماعية صرفة مثل شيوع الاستقلال الذاتى للمدن ، وتحرير العمل ، وتطور رأس المال التجارى ، حيث عالج هذه العوامل الاجتماعية بوصفها قوى انتاجية فى ذاتها .

ان التقدم التكنولوجى فى هذا التحليل ، لم يلعب دوره الحاسم الا فى مرحلة معينة فقط من مراحل تطور هذه العوامل الاجتماعية الخالصة ، وفى ظل سياق ساهمت فى تشكيله عوامل تاريخية أخرى .

نقطة الانطلاق فى التحليل الماركسى المشار اليه هى « الوحدة الطبيعية بين العمل وشروطه الموضوعية » ، « ويمكن القول أن هناك ثلاث أو أربع طرق للخروج من المجتمع المشاعى البدائى ، يمثل كل واحد منه شكلا من أشكال تقسيم العمل الاجتماعى الخاص به ، وهى الشرقى والقديم والجرمانى والسلافى . والفارق الجوهرى بين هذه الأشكال يتمثل فى ذلك الفارق التاريخى الحاسم الذى يميز الأشكال القابلة للتطور التاريخى عن تلك الأشكال التى ترفض الاستجابة له » .

« من الواضح اذن أن الأشكال المختلفة فى تقسيم العمل الاجتماعى قد عرضت بوصفها بدائل مختلفة للخروج من المجتمع المشاعى البدائى ، ويبدو ان ماركس قد عرضها فى مقدمة نقد الاقتصاد السياسى (وليس فى أشكال الانتاج السابقة على الانتاج الرأسمالى) بصورة توحي أنها مراحل تاريخية متعاقبة ، لكن ما يفهم من السياق العام للتحليل أنه لا يقصد التسلسل الزمنى ، أو حتى تطور أحد النظم عن النظام الذى سبقه على الرغم من أن ذلك هو ما حدث بالنسبة للرأسمالية والاقطاع . بل هو يعنى التطور بفهمه الأكثر شمولاً ، التطور الذى ينطلق من الانحلال والانفصال الذى يطرا على الوحدة الأصلية الطبيعية من « العمل وشروطه الموضوعية » ، مما ينطبق على المراحل التاريخية المختلفة ، والتى تمثل كل مرحلة منها خطوة على طريق

الابتعاد عن « الوحدة الطبيعية بين شكل محدد للجماعة القبلية ، و ملكية الطبيعة المرتبطة بها ، أى علاقتها بالشروط الموضوعية للانتاج كما هى موجودة بشكلها الطبيعى » (١٦) .

يشير « هوبز باوم » الى أن ماركس يميز اذن بين أربع مراحل تحليلية وليس زمنية - فى هذا التطور حيث تمثل الملكية المشاعية المباشرة المرحلة الأولى كما هو الحال فى النظام الشرفى ، وبصورة معدلة فى النظام السلاقى ، ولم يكن أيا من هذين المجتمعين مجتمعا طبقيا كامل التكوين . أما المرحلة الثانية فهى التى استمرت فيها الملكية المشاعية كقاعدة لشكل تناقضى طبقى كما هو الحال فى الشكل القديم والجرمانى ، ولا تبرز المرحلة الثالثة الا فى الاقطاع نتيجة لقيام صناعة المانيفاتورة التى جعلت الحرفى المستقل المنتظم فى الطوائف الحرفية يمثل شكلا أكثر فردية بكثير من أشكال السيطرة على وسائل الانتاج وحتى على وسائل الاستهلاك .

أما المرحلة الرابعة ، فهى التى نشأ فيها البروليتارى ويصبح الاستغلال قائما على أساس تملك العمل من خلال التبادل (١٧) .

ان القول اذن بأن الأساليب الانتاجية الآسيوية والقديمة والاقطاعية والبورجوازية هى تكوينات تعاقبية خطية انما هو قول يبتذل التاريخ ولا يرى فيه سوى تحرك بسيط فى خط واحد ، فما بالناس بأولئك الذين لا يقولون ذلك فقط بل يتصرفون فيه أيضا وبنفس النظام الخطى التعاقبى بما يخدم وظائف أيديولوجية أساسا كحذف النمط القديم فى مقابل توسيع النمط الاقتصادى وحذف النمط الآسيوى بصفة عامة فيما بين العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن حيث لم يرد له ذكر فى مؤلف ستالين « المادية التاريخية والديالكتيكية » .

« ان تحويل اللوحة التاريخية عن نشأة الرأسمالية الغربية الى نظرية فلسفية عن السبيل العام المحكوم على جميع الشعوب ، بصورة مشثومة ، بالسيرة عليه ، أيا كانت الظروف التاريخية التى تكون فيها ولكنى

أرجو منك المصذرة . فمن شأن ذلك أن يكون فى آن واحد مفرط ، فى الحزى لى ، (١٨) .

هذا ما قاله ماركس فى رسالة الى صحيفة روسية عام ١٨٧٧ ىرد فيها على مقالة ورد فيها فهم خاطئ لرأس المال ويناقدش فيها حتمية مرور روسيا بالمراحل ذاتها التى مرت فيها أوروبا الغربية ، (١٩) .

ويواصل « أديب نعمة » مناقشته موضعاً كيف أن ماركس يعتبر أهم كتبه (رأس المال) وما ورد به عن التراكم الرأسمالى ، مجرد لمحة تاريخية عن نشوء الرأسمالية الأوروبية لا نظرة فلسفية عامة . وما ينطوى عليه ذلك من رفض حاسم لتطبيق فكرة التعاقب من الاقطاعية الى الرأسمالية ، عبر التراكم الأولى لرأس المال ثم للاشتراكية عبر آلام الرأسمالية ، على الوضع فى روسيا حيث تظل هناك امكانات أخرى للتطور قد تنتج فى ظروف معينة عن تفكك المشاعة الفلاحية الروسية .

ان مثل تلك المناقشات تكشف أمامنا اغتراب الخطاب الماركسى المصرى فى هذه القضية ، ليس فقط عن حقائق التطور الاجتماعى والتاريخى عالمياً ومحلياً ، بل عن التطورات الجارية على صعيد الفكر الماركسى ذاته ، والأدهى والأمر ، اغترابه عن الأصول الماركسية أو عن ماركس نفسه .

(٥)

وعلى ضوء تلك المناقشات . وفى الوقت الذى يذهب فيه « بوتومور » الى أنه - على الصعيد العالمى - لم يعد ثمة ماركسية أورثوذكسية يمكن أن تزعم الصواب المطلق فى التحليل العلمى أو الرؤية السياسية والحزبية أو فى أهداف الحياة السياسية واستراتيجيتها ، وأن العكس هو الصحيح إذ ان اختلاف المواقف النظرية وتنوعها والاعتراف بوجود مشكلات نظرية لم تحل بعد ، والتسليم الجزئى بالطابع المعقد وغير الحتمى للتطور التاريخى ، وان ذلك كله قد بدأ يعزز اتجاهها أكثر اختيارية وتجريبية للفعل السياسى

يراعى الاعتبارات والظروف المختلفة التى ربما جرى تجاهلها فى النظرية ذاتها . وأنه قد أصبح من المقبول على نطاق واسع ان العمل العلمى (الماركسى) يمكن أن يكون مستقلا عن العمل السياسى (٢٠) . فى هذا الوقت ذاته ما تزال عناصر الأرثوذكسية الفجة والسوقية تميز جانبا هاما من الخطاب الماركسى المصرى على الصعيدين الأكاديمى والسياسى والايديولوجى ، أى فى مجال التحليل العلمى وفى مجال المواقف السياسية أيضا . ان هذا الخطاب ، إضافة الى تجاهله للتطورات المعاصرة على صعيد التاريخ وعلى صعيد الفكر ما يزال - على حد تعبير عالم الاجتماع الأمريكى « س . رايت ملز » يرفض الاعتراف بأن ماركس يمكن أن يخطئ فى أى شئ وما يزال يرى ان ليس ثمة علم اجتماعى ذو قيمة خلاف عالم الاجتماع الماركسى وبصورته الدجماطينية الفجة للأسف الشديد ، ولذلك نجدهم والتعبير هنا للمز « يلوون عنق الأفكار لكى تناسب الوقائع الجديدة ، ويخلطون النموذج النظرى الماركسى العام بنظريات خاصة ، وحتى عندما تكون المصطلحات الماركسية غامضة بصورة ملموسة ، وغير كافية بشكل ملحوظ ، نجدهم يصرون على التمسك بها ، ويرفضون التخلي عنها . وهذا الأسلوب فى التفكير ، من شأنه فى أحسن أحواله ، أن يعوق التحليل ويجعله غير ضرورى إضافة الى املانه وسقمه ، وتصبح فى أسوأ حالاته شعارات جوفاء معقدة بديلة للبحث والتفكير » .

وبدلا عن ذلك يدعو س . رايت ملز ، وأشاركه فى الدعوة - وبصفة خاصة على الصعيد الأكاديمى - الى ضرورة تحول الخطاب الماركسى فى الأرثوذكسية الى ما يسميه الماركسية البسيطة أو الصافية Plain Marxism أو الى التيار الذى « يهم ماركس » ، كما يفهم الكثير من الماركسيين اللاحقين بوصفهم جزءا من التراث الكلاسيكى فى الفكر السيولوجى ويتعامل مع ماركس ، تعامله مع أى مفكر عظيم من مفكرى القرن التاسع عشر بطريقة علمية ، ويعالج كل حقبة لاحقة من الماركسية بوصفها ذات خصوصية تاريخية . »

« انهم - أى الماركسيون البسطاء الأنقياء - يتفقون بشكل عام على ان الفكر الماركسى يحمل ملامح مجتمع القرن التاسع عشر وطرائفه فى التفكير التى تحتل وضعاً مركزياً فى تاريخهم الفكرى الخاص ، وتظل ذات دلالة وارتباط فى محاولاتهم لفهم العالم الاجتماعى المعاصر ، أو ان شئنا الدقة العوالم المعاصرة .. ويؤكد هذا الفريق من الماركسيين على انسانية ماركس ، وبصفة خاصة ماركس الشاب ، ودور البنية الفوقية فى التاريخ اذ يقرون بأن عدم تأكيد وتقدير التفاعل والتلامح بين البنية الأساسية والبنية الفوقية فى صنع التاريخ ومسيرته من شأنه أن يحول الانسان الى ذلك التجديد الذى انتقده ماركس نفسه عند « فيورباخ » .

انهم منفتحون ، على النقيض من الدجماطيقيين ، فى تفسير للماركسية واستخدامهم لها ، اذ يؤكدون ان « الحتمية الاقتصادية هى مسألة درجة ، وانها قد استخدمت كذلك فى كتابات ماركس نفسه ، وبصفة خاصة فى مقالاته التاريخية ، ويؤكدون ارادة الانسان فى عملية صنع التاريخ وحرية فى مقابل أى قوانين تاريخية حتمية ، بما يرتبط بتلك القوانين من انعدام للمسئولية الفردية .

ان الماركسية البسيطة أو النقية عند « ملز » هى جزء مندمج فى التراث ، الكلاسيكى للفكر السيسولوجى ، وهى عنصر أساسى فى هذا التراث ولو انها بمفردها ، وبمعزل عن تطورات ذلك التراث الماركسى وغير الماركسى ، غير كافية لفهم الواقع الاجتماعى فى النصف الأخير من القرن العشرين .

وقبل كل شئ ، ليس ثمة شك فى ان ماركس قد مات فى عام ١٨٨٣ ، ويجب علينا أن نقيم عليه دعوى اشهار وفاة كما يقول « ملز » ولهذا السبب وحده جاءت جوانب عديدة من تحليلية خاطئة ، اذ لم يمتد به العمر ليشهد التطورات الراديكالية فى المجتمع الرأسمالى المعاصر .

وهو اصل « ملز » قائلا ، صحيح ان ماركس لم يكن له نظراء من

أتباعه . ومع ذلك فالماركسية لم تنته ، لكنها بدأت به وانه لنقص وخسارة فادحة ، على الصعيد الفكرى أن نظل جاهلين بما طوره الماركسيون بعد ماركس وانما أدخلوه من تعديلات وصقل على نظريته ، وأثروا به . بالتالى التراث الكلاسيكى . وهى خسارة وجهل مماثلين أيضا أن نتجاهل الاسهامات غير الماركسية فى الفكر السسيولوجى ، تلك الاسهامات التى قدمها العلم الاجتماعى الأكاديمى بصفة عامة ، وفى مجال نقده للماركسية بصفة خاصة ، (٢١) .

(٦)

على ضوء المناقشات والأطروحات السابقة ، يمكننا أن نفسر حالة الهلع التى أصابت فصائل من أصحاب الخطاب الماركسى المصرى ، مما جرى ويجرى فى العالم الاشتراكى ، والنظام العالمى بأسره ، ونوعية التساؤلات والتحليلات التى أفرزها هذا الهلع ، وفى غمار طرحهم لتلك التساؤلات والتحليلات ، نسوا أنفسهم بوصفهم يمثلون المشكلة الأساسية فى الموضوع كله (انعزالهم واغترابهم ودجماطيقيتهم حيث وضعوا أنفسهم خارج التاريخ ، تاريخ الأفكار وتاريخ التطور الاجتماعى . ان طبيعة التساؤلات المطروحة من قبلهم تكشف عن هذه الأزمة بجلاء ، هل الخطأ فى النظرية ؟ أم فى التطبيق ؟ اضافة الى افتراضات تعزوها الحقائق مثل الزعم بأن ثمة عناصر ثابتة فى النظرية الماركسية وأخرى قابلة للتغير ، ناهيك عن الخلافات الداخلية حول الثوابت والمتغيرات فى تلك النظرية . بل يذهب البعض الى عدم وجود نظرية ماركسية مكتملة وان الموجود هو فقط منهج للتحليل والتشخيص (وهو ما لم يكن وارد فى خطابهم من قبل على هذا النحو) والأدهى من ذلك أن يتخلى البعض منهم (عن غير وعى) عن منهجه الماركسى لي طرح رؤية تأمرية للتاريخ فيتهم «جورباتشوف» بالعمالة والردة . والاستسلام للامبريالية الأمريكية . وان المكاشفة واعادة البناء هى فى اتجاه الرأسمالية وقضاء على المكتسبات الاشتراكية .

وفى الحقيقة أن هذه الحالة من الهلع تستعصى على التفسير الاقتصادى التقليدى الذى يؤمن به هؤلاء أو جانب منهم • وتتحدى قناعتهم فى هذا الصدد ، ولا يمكن أن تفسيرا الا تفسيرا سيكولوجيا وذاتيا • وذلك على الصعيدين الأكاديمى والسياسى الايديولوجى ، فقد شكل هؤلاء أوضاعهم ومكاناتهم على مقطوعات من المحفوظات الستالينية البسيطة الفجة ، وبصفة خاصة المقطوعة الخاص بالأساس المادى للمجتمع الذى يحدد كل شئ فى كل زمان ومكان وفى كل مجتمع ، من القبلية البدائية وحتى المجتمعات التكنولوجية الرأسمالية المتقدمة ، ومقطوعة الانتقالية الحتمى عبر خط حديدى واحد ينطلق من الشيوعية البدائية ليصل الى الاشتراكية بعد محطات ثلاثة ، وذلك بفعل « التناقض الضرورى والحتمى والأساس بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج » • ان تأسيس مكانة سياسية أو أيديولوجية أو أكاديمية على مثل تلك التفسيرات الساذجة من شأنه أن يوحد بين الشخصية وبين تلك التفسيرات • ومن ثم فإن انهيار أى جانب من تلك التفسيرات يعنى انهيار للشخصية التى تعيد انتاج ذاتها على أساسها • ان الجمود الفكرى والخلط بين النظرية والايديولوجيا هنا ما هى الا ميكانزمات دفاعية عن الذات التى استبدلت العلم الاجتماعى بتلك التفسيرات الجزئية الرجماطيقية، وعزلت نفسها بالتالى عن مجرى تطوره ، وعن مجريات التطور الاجتماعى بصفة عامة • ذلك لان البديل قد يبدو شاقا وعسيرا وهو إعادة تكوين الذات ثقافيا وعلميا وأكاديميا على أسس جديدة تستند الى مجمل التراث الاسيولوجى والانسانى من ناحية والى التطوير العلمى والفكرى أكثر مما يستند الى « بعض المعتقدات السحرية » التى يمكن أن تفسر أى شئ وكل شئ ، ومن ثم تكفى المؤمنين شر القتال •

تبقى اشارة أخيرة لا بد منها ، وهى اننا قد قصدنا مقالنا هذا حول الأزمة على الصعيد الفكرى والتحليلى والعلمى ، ولم نناقش أبعادها على الصعيد الايديولوجى وعلى صعيد المواقف والممارسات السياسية العمالية ، فى تصورى أن ثمة أزمة طاحنة فى الخطاب الماركسى المصرى على هذا الصعيد

العمل أيضا ، فليس ثمة انفصال بين النظرية والممارسة • ومن ثم فإخطاء
وأزمات الأولى سوف تنعكس بالضرورة على الثانية ، لكن ذلك كله مما يفرض
ضرورة « المناقشة في عمل مستقل » يعالج تلك الأزمة في مواقف عملية
وسياسية وذلك مثل الموقف من الانفتاح الاقتصادي والتطور الليبرالي ،
وقضايا الخصخصة أو تحرير القطاع العام ، والحلط بين الملكية العامة وملكية
الدولة ، والموقف من قضايا الدعم والتعليم المجاني والجامعة الأهلية ،
والمشاركة السياسية للعمال والفلاحين ، وما يسمى « بالمنجزات الاشتراكية »
بصفة عامة ، وأخيرا وليس آخر العمل وبخاصة عمل المرأة •

الهوامش

- (١) محمود أمين العالم ، جلاسنوست : مصارحة لا ينقصها الطابع الشخصي ، قضايا فكرية ، نوفمبر ١٩٩٠ ، صص ٥ - ٦ .
 - (٢) المصدر نفسه ، ص ٦ - ٧ .
 - (٣) من رسالة الى شميت مؤرخة في ٥ أغسطس ١٨٩٠ ، نقلا عن ، أديب نعمة ، «عن المفهوم المادي للتاريخ» ، قضايا فكرية ، نوفمبر ١٩٩٠ ، صص ٤٠ - ٦٧ .
 - (٤) المصدر نفسه .
 - (٥) جرامشي : قضايا المادية التاريخية ، ترجمة فواز ظلليبش بيروت ، دار الطليعة ، ط ١ ، ١٩٧٠ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .
 - (٦) المصدر نفسه ، ص ٥٢ .
 - (٧) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .
 - (٨) م . ن . جريتشكي ، جرامشي والعصر الراهن ، «مسائل فلسفية» ، العدد ٤ ، ١٩٨٧ موسكو ، ترجمة وتقديم دكتور أحمد برقاي ، صص ١٧٤ - ١٧٥ .
 - (٩) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .
 - (١٠) نقلا عن المصدر السابق ، ص ١٨٢ .
 - (١١) — M. Godeleir Perspectives in Marxist Anthropology, P-6 Combridge, Combridge. Univ. Press, 1977.
- وأنظر كذلك أيضا :
- Tom Bottomore, "Marxism and Sociology".
IN : Bottomore and R. Nisbet (eds.).
A History of Sociological Analysis.
Heineman, London, 1979,
PP. 119 - 148.

- (١٢) أنظر بوتومور ، المصدر السابق .
- (١٣) أنظر فى هذا الصدد وكنموذج للدراسات المتحررة من هذا الخلط الايديولوجى والتي اجراها باحثون اجانب عن المجتمع المصرى .
آلان روسيون ، شركات توظيف الأموال ،
مطبوعات الأهرام الاقتصادية ، ١٩٩٠ .
كذلك « جيلز كيبل » ، النبى والفرعون ، ترجمة أحمد خضر ، القاهرة
مكتبة المدبولى ، ١٩٨٨ .
- (١٤) أديب نعمة ، مصدر سابق ، ص ٤٠ .
- (١٥) المكان نفسه .
- (١٦) أنظر كارل ماركس ، اشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية ،
ترجمة باشراف جلال صادق العظم ، مقدمة هوبز باوم للنص .
وأنظر كذلك ، فيما يتصل بتطور تقسيم العمل ودوره فى التطور
التاريخى .
- كارل ماركس وفردريك انجلز ، الايديولوجيا الألمانية ، ترجمة فؤاد
أيوب ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، صص ٢٦ - ٧٢ . كما يمكن
الرجوع الى مناقشات أكثر تفصيلا فى محمود عودة ، الفلاحون والدولة
الاجتماعى ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ ، الفصل الأول .
- (١٧) من مقدمة هوبز باوم ، مصدر سابق ، صص ٢٧ - ٣١ .
- (١٨) نقل عن أديب نعمة ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .
- (١٩) المكان نفسه .
- (٢٠) راجع توم بوتومور Marxism and Sociology مصدر سبقته
الإشارة اليه .
- (٢١) أنظر — C. W. Mills, The Marxists, N.Y. 1962, P. 88.
وأنظر أيضا ، ارفنج زاتيلن ، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع :
دراسة نقدية ، ترجمة محمود عودة وابراهيم عثمان ، الكويت ، ذات
السلاسل ، ١٩٨٩ ، صص ٢٠٨ - ٢٣١ .

تعقيب

د. عبد المنعم سعيد

الأستاذ الدكتور رئيس الجلسة

الزملاء والزميلات

أبدأ تعقيبى بالعودة الى الندوة وأهدافها لكى أتعرف على مدى اقتراب الباحثين منها ووجدتها ، حسب النص المرسل لى ، هى تنمية المهارات والمعارف البحثية ، وتقديم فحوص نقدية للاقترابات الأساسية فى العلوم السياسية واستجلاء واقع استخدامها وكيفية الدفع به قدما . وهكذا فقد تصورت أن الجلسة الخاصة بالاقتراب الماركسى سوف تركز على الأسس المعرفية للاقتراب (أبستمولوجى) والنظرية العامة التى تولدت منها ، ثم تحديد المفاهيم وأدوات البحث . . . الخ الأبعاد الممكنة فى تحديد أبعاد اقترابا من الاقترابات الهامة والحيوية فى العلوم الاجتماعية . ولكن المفاجأة جاءت فى أن الورقة الأساسية التى كان منوطا بها القيام بهذه المهمة وهى ورقة د. محمد السيد سعيد جاءت عن نظرية واقتراب لينين فى بحث العلاقات الدولية . ولو تصورنا أن هذه الندوة عقدها علماء للطبيعة عن العلاقة بين الأرض وكوكب المريخ ثم جاء الباحث وجعلها بين الأرض وكوكب زحل فان خيبة الأمل سوف تكون مبررة حتى ولو أن الأمر كله لا يزال بحثا عن علاقات الكواكب وفى إطار مجرتنا الشمسية . وسوف تزداد خيبة أملنا حينما نجد أن البحث الممتاز فى حد ذاته يقرر أنه ليس من السهولة التعرف على نظرية شاملة تتعامل مع الأبعاد المختلفة

لتجعل العلاقات الدولية أو حتى وجود خطاب مباشر أو نظري وضعه لينين لمسائل العلاقات الدولية بشكل عام . ونص آخر « وأن ما هو موجود لدى لينين هو مناطق من الاهتمام التي ألفت عليه ، » . ونص ثالث : « وبكلمات أخرى فإن ما ورثناه عن لينين هو بعض الجوانب الأساسية والتوجهات البحثية في مجال نظرية العلاقات الدولية ، » .

وهكذا فإن ما كان متصورا أن يكون اقترابا ماركسيا صار اقترابا لينينيا ، وما أصبح اقترابا لينينيا لم يعد اقترابا على الإطلاق وفي مجال ضيق من العلوم الاجتماعية وهو العلاقات الدولية . فاننا أمام بحث مبهم بكل المقاييس وخاصة على ضوء الغرض المحدد في البحث ، وليس في الندوة ، وهو المشاركة في النقاش حول مثالب المنهج السلوكي الوضعي التجريبي في دراسة العلاقات الدولية . فنحن أمام معالجة راقية لكيفية المساهمة اللينينية في هذا النقاش بتوضيح فعالية النظريات ، أو شبه النظريات اللينينية في الامبريالية وحق تقرير المصير والثورة والحرب وقدراتها التحليلية . ورغم خلافي مع البحث في وصفه لثورة السلوكية بالزيف والفقر الداخلي ، فأنني لا أدري مدى الفائدة التي يمكن أن تعود على الندوة من بحث مواجهة فكرية ظننت أنها انتهت منذ عقدين من السنين ، وأظن أن الصديق الزميل سوف يعيد النظر فيها لو كتب هذا البحث اليوم ، ووجهه للأغراض الخاصة بهذه الندوة .

وإذا كان ذلك كذلك فيما يتعلق بالبحث الأول فإن حيرة تعقيبى استمرت مع البحثين التاليين ، فهما من الأبحاث التي يصعب الاختلاف معها وإن كانت تبعث على التأمل والتفكير . فلعلنى لم أفاجأ كثيرا بندرة الدراسات الجامعية التي استخدمت الاقتراب الماركسي في التحليل والتي لم تزد عن ٣٪ من اجمالي الرسائل الجامعية في علم السياسة ، ولا يعود ذلك اطلاقا الى أن هذه النسبة تزيد عما يمكن أن يحصل عليه اليسار كله في انتخابات عامة ، ولكن الى الغيبة الكبيرة لمناهج ومقتربات التحليل في هذه الرسائل ، وحق الأمر الذي تنبه اليه مركز البحوث والدراسات

السياسية وبذل ويبذل جهدا كبيرا فى راب صدعه نرجو أن يثمر خلال السنوات القادمة • ولعلنى اشارك تماما د • مصطفى كامل فى نقده لهذه الدراسات ولولوغها فى الغائية ومناقصتها فى استخدام المفاهيم الماركسية وتطبيقها بميكانيكية وفى ظواهر آنية مع أداة تحليل تتطلب النظر فى تغيرات تاريخية كبرى •

ولكن ما أثلج صدرى أن هناك محاولات فى مجال العلوم السياسية وبعض الرسائل الجامعية تعاملت بمرونة وفهم شديد مع المفاهيم الماركسية (صلاح أبو نار ، كمال المنوفى) ، وأنها تجنببت بعض جوانب النقد الحاد الذى وجهه د • محمود عودة للأدب الماركسى فيما وصفه بأنه أزمة الخطاب الماركسى فى مصر • وهى أزمة يبدو أن المفكرين الماركسيين آخذين متأخرين فى الاعتراف بها ، نتيجة التغيرات الحادة التى تجرى فى عالمنا • ولعلنى أتفق مع د • عودة فى الأسس التى استند إليها فى نقده والذى دار حول فكرة انعكاس البنية الفوقية للبنية الأساسية الاقتصادية ، والاقتصادية الموهلة والالتزام العقائدى السحرى بقوانين عامة وحتمية للتطور الاجتماعى وغياب الديالكتيكية والتفكير اللحظى ولكن لعلنى أختلف معه فى تحليله لتخلف الفكر الماركسى المصرى بالنظر الى الماركسيين المصريين نظرة سيكولوجية تقترب كثيرا من الاتهام بالتخلف العقلى بالتساؤل عن لماذا لم يروا ما نراه الآن واضحا كل الوضوح ، والايحاء بتأثير فكرهم بمصالح ذاتية لا علاقة لها بالنزاهة الفكرية حين يقرر ص ٢٣ « فقد شكل هؤلاء (يقصد المفكرين الماركسيين) أوضاعهم ومكاناتهم على مقطوعات من المحفوظات الستالينية البسيطة الفجة » •

فهؤلاء المفكرين والكتاب لهم من التاريخ النضالى والصادق فى سبيل القضية الوطنية والعدل الاجتماعى ما ينفى أن مواقفهم كانت فى سبيل الأوضاع والمكانة • كذلك فإن ما قدموه لتقدم العلم الاجتماعى فى مصر فى ميادين كثيرة يجعل فكرة الحالة السيكولوجية فى غير موضعها من التقييم والتحليل • ولكن القضية كلها أعمق من ذلك • ففى ظنى أن هناك داخل

النظرية الماركسية ما يدفع دفعا نحو التحليل الميكانيكي والاقتصادية التحليلية ، والا فيماذا نفسر ظهور في كل جيل تقريبا داخل المنظرين الماركسيين أنفسهم من يتهم الآخرين بالميكانيكية والاقتصادية . وقد بدأت هذه الظاهرة في التواجد حتى قبل وفاة انجلز نفسه فنجد في خطابه المعروف لبلوك يشكو من الشكوى من أسماهم **Rubbish Marxists** الذين ينحون هذا المنحى ويدعو الى استجلاء عوامل أخرى في التحليل تتضمن الثقافة ودور الفرد وحتى مجرد الصدفة التاريخية . وأرجع انجلز اغراقه من ماركس في التحليل الاقتصادي في المراحل الأولى لتفكيرهم لغياب هذا النوع من التحليل في الساحة الفكرية وغلبة وجهات النظر المثالية . ولم تنتهي المسألة عند انجلز بل امتدت بعد ذلك الى جرامشي والثوسير وهبرماس وغيرهم ، وأعتقد ان الموضوع من ينتهي معهم ، وعلى الأرجح فان المنتمين الماركسيين لم يأتون من فراغ وانما كانوا استجابة للتطور في المجتمعات الرأسمالية ذاتها والفكر اللاماركسي الذي كان عليهم مجابته . هذه التطورات لم تحدث لدينا بنفس الدرجة ، بالاضافة الى الضعف العام في الفكر النقدي عامة تجاه كل اقتربات الكبرى في العلم والمعرفة .

وفي ظني أن هذا الاتجاه داخل الحركة الماركسية عامة وداخل مصر خاصة يعود - وأرجو ألا اكون مستغفرا كثيرا - الى ربط الفكر بالممارسة العملية وهي أحد المقدسات الراسخة في الاقتراب الماركسي ، وهو ربط كان بالضرورة أن يؤدي الى تطويع الفكر لصالح الممارسة المليئة بالقهر والمطاردة والاعتقال وتحويله الى أيديولوجية صراع ومجابهة . . وكان الاستنكار الدائم للبحث في أبراج عاجية ، والاتهام المستمر له بالانعزالية والتردد وأحيانا التواطؤ « الحيانة » الطبقي شبه ممكن ، هو في الحقيقة رفض للمعاناة العملية واستهزاء بها . ومن ثم فان الفكر لم يلبث في أتون المعارك أن تحول الى سوقية سياسية من الطراز الأول ، ولذلك لم يكن مدهشا أن يتم استبدال ماركس في كثير من الأحيان بلينين الذي كان

فكاندا مصلحياً فكذا وفكراً متواضعا في آن واحد ، فكان سببا في صعود النظام الاشتراكي مع وضع جذور انهياره في نفس الوقت .

ان العالم يبدأ الآن مرحلة جديدة في تاريخه . وهي مرحلة لم تأتي من فراغ ، وانما جاءت نتيجة عملية جدلية كبرى تمت في رحم التاريخ طوال القرن العشرين . وأنا من الذين يؤمنون أن الماركسية يمكن أن تقدم أفضل الوسائل التحليلية الممكنة لفهم التطور الحالي . ان ما يحدث في قوى الانتاج على المستوى العالمي والكوني يخلق تكوينات اجتماعية جديدة لم يعرفها التاريخ من قبل ، وهي تدعونا الى فحصها والاهتمام بها .ومعرفة انعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . واذا كان ماركس وانجلز قد شكلا تحديا للفكر السائد في عصرهم ، فان استلزام افكارهم ونظرياتهم لا تزال لها فاعليتها في الواقع الراهن . ان العالم يتحول نحو الاممية والعالمية والكونية في رباط مثير وشجاع ، والفكر الجسور لا يدعونا فقط الى تعظيم الآلهة والمعابد والأصنام وانما للاستخدام الخلاق للمعرفة في التعرّف على الواقع . وأقول مع شكسبير : تلك هي المسألة !

المشاركون في هذا الكتاب

د. السيد عبد المطلب غانم

أستاذ بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد

د. جابر سعيد عوض

مدرس بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد

د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

مدرس بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد

د. ضياء الدين زاهر

أستاذ بكلية التربية - جامعة عين شمس

د. عبد المنعم سعيد

خبير - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام

د. علي ليله

أستاذ بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

د. محمد السيد سعيد

خبير - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام

د. محمود عوده

أستاذ بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

د. محمود الكردي

أستاذ بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة

د. مصطفى كامل السيد

أستاذ بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد

د. نازلي معوض احمد

أستاذ بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد

د. هالة سعودى

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد

د. ودودة بلران

أستاذ بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والادارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

ووفقا للائحته يختص المركز بتشجيع واجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج اليها الجامعات والهيئات الوطنية ، واجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية ، فضلا عن تجميع البيانات والاحصاءات التى يحتاج اليها البحث السياسى كما ينظم المركز دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية .

رئيس مجلس ادارة المركز :

د . احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مدير المركز :

د . على الدين هلال أستاذ العلوم السياسية بالكلية

نائب مدير المركز :

د . احمد يوسف احمد أستاذ العلوم السياسية بالكلية

أعضاء مجلس الإدارة

وفقا للترتيب الأبجدي

- | | |
|---|--------------------------|
| الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة | أ.د. أحمد كمال أبو المجد |
| مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام | أ. السيد يسين |
| وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية | أ.د. آمال عثمان |
| وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا | أ.د. باهر عتلم |
| وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب | أ.د. حسين عبد العزيز |
| رئيس قسم العلوم السياسية بالكلية | أ.د. حورية مجاهد |
| مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة ممثلا للسيد وزير الدفاع والانتاج الحربي | لواء أ. ح سعيد محمد سامي |
| الأستاذ المتفرغ بالكلية | أ.د. عز الدين فودة |
| نائب رئيس جامعة القاهرة | أ.د. علي السلمي |
| مساعد وزير الخارجية | السفير فوزي الأبراشي |
| رئيس هيئة الاستعلامات | أ.د. مملوح البلتاجي |
| أستاذ العلوم السياسية بالكلية | أ.د. نازلي معوض أحمد |

قائمة كتب المركز

مؤلف (المحرر)	عنوان الكتاب	مسلسل
د. علي الدين هلال (محرر)	١ - دراسات في السياسة الخارجية المصرية	
د. علي عبد القادر (تقديم)	٢ - اتجاهات حديثة في علم السياسة	
د. علي الدين هلال (محرر)	٣ - تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية	
د. علي الدين هلال (تقديم)	٤ - تحليل السياسات العامة في مصر	
د. أماني قنديل (محرر)	٥ - القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر	
د. السيد عبد المطلب غانم	٦ - النظم المحلية في الدول الاسكندنافية	
د. نادية محمود مصطفى	٧ - الثورة والثورة المضادة في نيكاراغوا	
د. نيفين عبد المنعم مسعد	٨ - الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي	
د. سيف الدين عبد الفتاح	٩ - النجديد السياسي والواقع العربي المعاصر	
د. محمد السيد سليم	١٠ - تحليل السياسة الخارجية	
د. علي الدين هلال (محرر)	١١ - انتخابات الكنيست الثاني عشر في اسرائيل	
د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)	١٢ - الادارة المصرية لأزمة طابا	
د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)	١٣ - تقويم السياسات العامة	
د. عبد المنعم سعيد (محرر)	١٤ - تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي	
د. مصطفى كامل السيد (محرر)	١٥ - التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي	
د. أسامة الغزالي حرب (محرر)	١٦ - العلاقات المصرية - السودانية	
د. أحمد صادق القشيري	١٧ - حكم هيئة تحكيم طابا	
د. رجاء سليم	١٨ - التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية	
د. هناء خير الدين	١٩ - مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	
د. أحمد يوسف أحمد (محرران)		

قائمة كتب المركز

مسلسل	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٠ -	الايدولوجية والتنمية فى افريقيا	د. حمدى عبد الرحمن
٢١ -	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٢٢ -	البحث الامبريقي فى العلوم السياسية	د. ودودة بدران (محرر)
٢٣ -	النظام السياسى المصرى : التغير والاستمرار	د. على الدين هلال (محرر)
٢٤ -	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د. أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥ -	مصر وتحديات التسعينات	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦ -	معجم النظم السياسية الليبرالية	د. حسن نافعة
٢٧ -	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٢٨ -	الوطن العربى فى عالم متغير	د. نازلى معوض (محرر)
٢٩ -	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢ - ١٩٨١)	د. ماجدة على صالح ربيع
٣٠ -	الكويت وتحديات مرحلة اعادة البناء	مجموعة باحثين

رقم الايداع ١٩٩٢/٢٤٣٥

L.S.B.N.

977 - 223 - 045 - 3

مطبعة اطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

يمثل هذا الكتاب العمل الثانى الذى يصدره مركز
البحوث والدراسات السياسية فى اطار برنامج مناهج
البحث . وهو حصيلة البحوث والتعقيبات التى قدمت فى
الندوة التى عقدها المركز فى ديسمبر ١٩٩٠ فى موضوع
« اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية » .

ويتضمن هذا الكتاب ثمانية ابحاث تدور حول
استخدام اقتراب النظم والاقتراب الوظيفى والاقتراب
الماركسى فى العلوم الاجتماعية . وتم تخصيص قسم لكل
من هذه الاقترابات الثلاثة . ولقد تم مناقشة كل اقتراب من
حيث المفاهيم الاساسية المستخدمة فيه والفروض التى
يطرحها ، وكذلك تقييم استخدام الاقتراب فى الدراسات
المصرية فى علم السياسة وعلم الاجتماع من حيث المشكلات
البحثية التى استخدم كل اقتراب فى دراستها والعلاقات
والفروض التى استخدم فيها وعيوب استخدام كل اقتراب
وفرص تطويره .

